فوّاز طرابلسي

جنوب اليمن في حكم اليسار

شهادة شخصيّة



جنوب اليمن
في حكم اليسار

فوّاز طرابلسي

جنوب اليمن في حكم اليسار

شهادة شخصيّة

حاورته:

بشرى المقطري



South Yemen Under Leftest Rule

A Personal Testimony

By: Fawwaz Traboulsi

First Published in December 2015

BEIRUT — LEBANON

elrayyes@sodetel.net.lb

www.elrayyesbooks.com

ISBN: 978-9953-21-624-9

الطبعة الأولى: كانون الأول (ديسمبر) ٢٠١٥

صورة الغلاف: من اليمين إلى اليسار:

عبد الفتاح إسماعيل، سالم رُبيّع علي وعلي ناصر محمد

تصميم الغلاف والإخراج الفني: آرتيستو — علي الحاج حسن

المحتويات

شهادة وامتحان ضمير

بين دفّتي هذا الكتاب شهادتي الشخصية على حكم اليسار في جمهورية اليمن الديموقراطية الشعبية. زرتُ عدن أول مرة العام ١٩٧٠ وغادرتها لآخر مرة العام ١٩٩٣. وبينهما زيارات متعددة بمعدل أربع أو خمس مرات في السنة خلال مسؤولياتي عضواً قيادياً في منظمة العمل الشيوعي في لبنان ذات العلاقة النضالية الوثيقة مع الجبهة القومية والحزب الاشتراكي اليمني وسلطة اليسار.

خطرتْ لي فكرة الكتابة عن تجربة حكم اليسار في اليمن في أكثر من مناسبة، خصوصاً تحت وطأة الاقتتال بين فريقي الحزب الاشتراكي في يناير ١٩٨٦ الذي سدد الضربة القاضية لحكم اليسار. دفعني إلى التنفيذ حدثٌ وامرأة. الحدث هو الحراك الجنوبي والثورة اليمنية، وخصوصاً في

وجهها الشعبي والشبابي في مرحلتها الأولى. أما المرأة، فهي الرفيقة بشرى المقطري، المناضلة والروائية التي طرحت عليّ في لقاء بندوة عن الشباب والثورات بالقاهرة، أسئلة عن تجربة الجنوب، تدور في ذهن شابات وشباب الحزب الاشتراكي واليسار اليمني عموماً. قررنا أن نتحاور وعقدنا جلسات تسجيل على هامش عدة مؤتمرات وندوات عن الثورات العربية صدف أننا حضرناها معاً. دوّنت بشرى التسجيلات وتولت تحريرها وكتابة خلاصات ختامية لها.

أدلي بهذه الشهادة بعد قرابة عقدين ونصف على انضواء جمهورية اليمن الديموقراطية الشعبية في الجمهورية العربية اليمنية وانطفاء أول حكم لليسار الماركسي في بلد عربي.

بالإضافة إلى حملة متعمّدة لطمس التجربة شنّها دكتاتور اليمن علي عبدالله صالح وأجهزته الأمنية والإعلامية، تخلّى عدد كبير من المسؤولين في اليمن الديموقراطي سابقاً عن تجربتهم وتنصّلوا منها بل أحجموا حتى عن عناء التأريخ لتلك الحقبة أو مراجعة أدوارهم فيها، أما أصدقاء التجربة ومستشاروها فلست أعرف أياً منهم جازف بالشهادة عليها.

ترددت كثيراً في الاستمرار بتحرير المقابلات ودفعها للنشر بعد الانقلاب الحوثي وحرب الائتلاف الخليجي على اليمن، ذلك أن المأساة اليمنية التي ما تزال تتوالى فصولاً، تَبهت أمامها مهمة تسجيل الذكريات والتجارب. رضخت لإلحاح بشرى وتشجيع بعض الرفاق والأصدقاء الذين تعني لي آراؤهم.

الدافع الذي قاد الكثير من كتاباتي هو «تصنيع التجربة» الشخصية في تلك الحقبة الزاخرة التي عاشها جيلنا، ووضْعها بتصرّف الجيل الجديد. اعتمدت في رواية هذه التجربة على الذاكرة وعلى ما جمعته من انطباعات وملاحظات وسوانح (سجّلت بعضها في «وعود عدن. رحلات يمانية»، رياض الريس للكتب والنشر، ١٩٩٧). استشرت عدداً من الرفاق والأصدقاء للتدقيق في بعض التفاصيل، منهم محمد سعيد عبدالله وسالم صالح والصديق الدائم خالد الحريري، وخصوصاً الراحل جارالله عمر. وقد دققت بعض المعلومات مع فاروق حكيمي خلال مراجعة مسوّدة هذا الكتاب. أشكرهم على مساعدتهم، وبديهي أني أعفيهم واحداً واحداً من أي مسؤولية عما يرد في هذه الصفحات من أحداث وأفكار.

في معرض تدوين هذه المقابلات اكتشفت أن الحوار مع بشرى المقطري كان بمثابة امتحان ضمير عن مسؤولياتي في إبداء آراء ونصائح أملتْ سياسات وممارسات كانت لبعضها نتائج فادحة. حدث أني صمتّ على ارتكابات أو غلّبت التبرير والتهوين إزاءها، وهي ارتكابات أستفظعها إذ أستعيدها الآن وأتأمل نتائجها. في امتحان الضمير خلال هذه الاعترافات أستبقي الامتحان لا إراحة الضمير. حسبي أني عرضت أفكاري وسلوكي بكل صراحة كما فكرتها وسلكتها خلال تلك السنوات ولم أعرضها كما يحلو لي أن أعيد تقديمها الآن بناء على أفكاري وممارساتي الحالية. هذا ما أفهمه من مهمة كتابة المذكرات.

آمل أن أكون عرضت تجربتي بتصرّف من يهتم من أهل اليمن بكل ما لديّ

من صراحة وما استطعته من وضوح ودقّة. ختمتها بعدد من الخلاصات أضعها بتصرّف من يهمه الأمر في اليسار العربي، أو سواه، أرجو أن يفيد منها بهذا الشكل أو ذاك.

بيروت، أيلول/سبتمبر ٢٠١٥

التاريخ هو الذاكرة

بشرى المقطري

إن المجتمعات الإنسانية التي قطعت شوطاً في مسار تطورها الحضاري بدأت أولى محطاتها بوعي تاريخها وإسقاط هذا الوعي على حاضرها، لتحقق بذلك تراكماً معرفياً مكّنها من تجاوز مشكلات الإعاقة التي من شأنها كبح هذا التطور. وفي مجتمعاتنا العربية، بما فيها المجتمع اليمني، تعاني هذه المجتمعات من قصور في وعيها التاريخي، أو تفسر أحداث التاريخ من وجهة نظر أحادية، وبالتالي تظل المشكلات الاجتماعة متروكة بدون قراءة أو معالجة، وهو ما استثمرته -للأسف- السلطات السياسية العربية لإخضاع مجتمعاتها لسلطتها القاهرة، مبقيةً على هذه المشكلات عقبة في مسار التطور، ما ساهم في إعادة إنتاجها في كل حقبة بشكل أكثر مأسوية من سابقاتها.

جاءت الحركات الوطنية العربية استجابة لاحتياجات مجتمعاتها وتطلعاتها، واستطاعت إنجاز الكثير من مشروعها، خاصة في ما يتعلق بالتحرر والدولة الجمهورية، إلا أنها وقعت كذلك في العديد من الأخطاء وصدر عنها ممارسات تتعارض مع المشاريع الوطنية التي تبنتها، لكن ما زاد الأمور تعقيداً لم يكن أخطاءها وحسب، بل طريقة معالجتها لهذه الأخطاء والتغطية على مسؤولية بعض الأطراف عن هذه الأخطاء. ولم يختلف حال الحركة الوطنية في اليمن عنها في بقية الوطن العربي، لا من حيث النزوع الوطني ومشروع الدولة ولا في أخطائها وكيفية معالجتها. ولعل تجربة اليسار في جنوب اليمن أحد أبرز تعبيرات الحركة الوطنية في اليمن، وهي ما سيركز هذا الكتاب على تناوله من زوايا عديدة.

إن دورات العنف التي صاحبت حكم اليسار في جنوب اليمن، والتي كان أفدحها أحداث ١٣ يناير ١٩٨٦، لا تشير فقط للسمة العُنفية التي رافقت التجربة، وإنما أيضاً للمسار العنفي الذي وسم تاريخ شطري اليمن، العنف الذي وإن تغذى بالاحتقانات الاجتماعية أو المذهبية المكبوتة في عمق المجتمع اليمني، إلا أنه نشأ بدرجة رئيسية من طبيعة تشكل النظام السياسي وتحالفاته المحلية والإقليمية، إما كقوة عصبوية شمولية مهيمنة لها امتدادات قبلية ودينية، كما هو نظام علي عبدالله صالح، الذي حكم شمال اليمن بالقوة والقهر، وإما كسلطة أيديولوجية مغلقة لم تهضم التجربة الاشتراكية العالمية والفكر الماركسي بما يمكنها من الإفادة من تلك التجربة في تعزيز تطور المجتمع الجنوبي الذي حكمته، بل نسخت تجربة الأحزاب الاشتراكية بكل تشوهاتها وصراعاتها على احتكار السلطة. إن الحديث عن ترافق العنف في تجربة حكم اليسار في جنوب اليمن لا ينفي الإنجازات

الفارقة في التجربة، بما فيها سن تشريعات مكّنت المرأة اليمنية في الجنوب من تحقيق نهضة اجتماعية ينظر إليها كحالة فارقة في مجمل التاريخ اليمني، إلا أن تلك الإنجازات للأسف لم تحقق تراكماً اجتماعياً بعد انتهاء حكم اليسار وتحقيق الوحدة اليمنية في ١٩٩٠، بل يمكن القول إن تلك الطفرة ينظر لها الآن كحلم من نسج مخيلة مَن عاصرها، بعد أن أصبح واقع المرأة، وكذلك المجتمع في الجنوب، لا يختلف عن واقع الشمال إلا على سبيل التباهي بالماضي.

وفي مفارقة تاريخية محزنة، يعاد اليوم تمثيل دورات الصراع على السلطة الذي رافق حكم اليسار في الجنوب، وبدورة أكثر عنفية لما عاشه اليمنيون في تاريخهم. فبعد خوض جماعة الحوثي وقوات الرئيس السابق لحرب داخلية ضد اليمنيين لتثبيت سلطتهم الانقلابية، وما تبع ذلك من شن التحالف العربي بقيادة السعودية حرباً لمساندة الرئيس هادي، لتتحول اليمن، البلد الفقير، إلى ساحة حرب يمنية- يمنية- إقليمية، وكالعادة فرضت الحرب على اليمنيين وفق أجندات أطراف الصراع التي تتغير أسماؤها لكنها تتشابه في عمى الاستحواذ على السلطة وعمى عدم الاستفادة من دروس التاريخ.

وبهذا الخصوص، يأتي كتاب «جنوب اليمن في حكم اليسار» كشهادة شخصية يدلي بها الرفيق فواز طرابلسي عن تجربة اليسار اليمني في ظل حكمه جنوب اليمن، ليقدم فرصة ملائمة لمراكمة وعي تاريخي بهذه التجربة، وتقييم إنجازاتها وصراعاتها التي أنتجت دورات عنف متلاحقة ألقت بظلالها الكارثية على مجمل التجربة.

جاءت فكرة «اليمن في حكم اليسار» بعد لقاء جمعني بالرفيق فواز طرابلسي

في فعالية المرأة العربية، في القاهرة أكتوبر ٢٠١١، وكنت حينها أضع قلادة لتشي غيفارا. شدّت القلادة الجيفارية ويمنيتي ويساريتي الرفيق فواز طرابلسي، الذي أهداني كتابه «وعود عدن»، ودهشتُ من معرفته العميقة باليمن وتجربته الشخصية في اليمن الجنوبي ومعاصرته أحداثاً ورفاقاً شكلوا تاريخ جنوب اليمن؛ لتبدأ صداقتي بهذا الإنسان المناضل والمثقف المفعم بالحس الإنساني، والرفيق اليساري الناقد، والأكاديمي نافذ البصيرة، ولتبدأ أيضاً علاقتي بهذا الكتاب، فبعد أشهر من لقائنا الأول، اتفقنا على عمل كتاب مشترك عن معاصرته لتجربة اليسار في اليمن الجنوبي. وبعد أكثر من عام، جمعني لقاء آخر مع الرفيق فواز في مؤتمر عن اليسار العربي في القاهرة، وبدأنا جلسات التسجيل وبدأ الرفيق فواز يروي علاقته باليمن التي بدأت منذ نهاية ستينيات القرن المنصرم عندما انخرط مع العمال اليمنيين لتنظيم أنفسهم في بريطانيا، وتشكيله مع آخرين «لجنة الخليج للتضامن مع الثورة في اليمن وعمان وظفار والسعودية والخليج»، وزيارته الأولى لجنوب اليمن بعد ثلاث سنوات من جلاء الاستعمار البريطاني، وانعقاد أواصر علاقة رفاقية وصداقة طويلة بعدد من الرفاق اليمنيين أمثال: سالم ربيع علي (سالمين)، عبدالفتاح إسماعيل، عبدالعزيز عبدالولي، محمد سعيد عبدالله (محسن)، صالح مصلح، جارالله عمر، محمود عشيش، محمد صالح اليافعي (مطيع)، علي عنتر، علي ناصر، علي صالح عباد (مقبل)، سالم صالح، عبدالله الخامري... إلخ.

وروى بتدفق الإرهاصات الأولى لصعود اليسار في الجنوب ثم استلامه السلطة وطبيعة الصراعات التي رافقت كل ذلك، ثم عهد سالمين ونشوب الخلاف حول توجهات اليسار وهوية الحزب، تزامناً مع مقتل الرئيس

إبراهيم الحمدي في الشمال، وانتهاءً بمقتل سالمين نفسه؛ ثم عهد عبدالفتاح إسماعيل وحسم هوية الحزب بتأسيس الحزب الاشتراكي اليمني، وتجدد الصراع مرة أخرى واستقالة عبدالفتاح إسماعيل؛ ثم عهد علي ناصر محمد وتجدد الصراعات التي أدت إلى أحداث ١٩٨٦؛ يليها فترة تولي علي سالم البيض السلطة وإعلان الوحدة بين الشمال والجنوب عام ١٩٩٠، والممارسات الاستحواذية التي قام بها علي عبدالله صالح انتهاءً بإعلان الحرب على الجنوب والحزب الاشتراكي وعموم اليمنيين في صيف ١٩٩٤.

أكثر من ثلاثين ساعة من التسجيلات راكمتُها أمامي، لأبدأ بتفريغها، ثلاثون ساعة من الحكي عن أحداث أثرت في الذاكرة الجمعية لليمنيين، ثلاثون ساعة وفواز يروي ويُقيم أخطاء حكم اليسار وإيجابياته بحياد شاهد معاصر، ثلاثون ساعة من المتعة والحزن أيضاً، ثلاثون ساعة وفواز الرفيق اللبناني يحكي عن وطنه اليمني. كان عملاً مرهقاً، لكنه شكّل إضافة حقيقية بالنسبة إليّ، ليس فقط في مسيرتي ككاتبة، وإنما لإعادة ترتيب بعض الوقائع التاريخية والنظر إليها من منظور أعم لا يشمل تأريخ اليسار فقط وإنما التاريخ اليمني كلاً.

بدافع الحرص على توثيق التجربة، زرت عدداً من الرفاق اليمنيين الذين شاركوا في السلطة في تلك الفترة، تردد كثير منهم في الإجابة، ورفض آخرون إعطائي بعض الوثائق لتدعيم بعض الوقائع، متذرعين بالعذر ذاته: «هكذا كتاب سيؤثر سلباً على الحزب في حال نشره»، و «علينا أن ندع الماضي ينام»، كما قال أحدهم. قلة من الرفاق فقط باركوا هذا العمل، لقناعتهم بما يمثله الرفيق فواز طرابلسي من عمق واستقلالية في تعاطيه

مع التجربة، ولإيمانهم بضرورة تأريخها بموضوعية وليس بهدف النيل من أشخاص أو فصائل سياسية.



وفق كارل ماركس، فإن التاريخ يجدد نفسه من أضعف مناطقه، لذا نحن بحاجة إلى سرد وتلمس أضعف النقاط في تاريخ تجربتنا الوطنية، بما فيها تجربة اليسار اليمني، ليس بغرض النيل منها، وإنما لتجاوز تلك الإخفاقات والمشكلات وحالات الإعاقة التي وسمتها، بما قد يساهم في النهاية في تجديد اليسار اليمني، اليسار الذي قد يعتبره البعض اليوم «مشروعاً سياسياً حالماً» خسر فرصه التاريخية، فيما لا يزال يساريون كُثر يؤمنون به، ويرون فيه حلمهم الذي يستحق أن يُعاش.

في البدء وفي النهاية، لا يسعني إلا التعبير عن جزيل الشكر والتقدير للرفيق فواز طرابلسي، الذي لولاه لما كان لهذا الكتاب أن يرى النور، متمنية أن يشكل الكتاب إضافة للمكتبة اليمنية ولكل من أراد أن يقرأ بتجرد وصبر ومسؤولية تجربة اليمن في حكم اليسار، كتجربة إنسانية لها أخطاؤها وإيجابياتها.

صنعاء، سبتمبر ٢٠١٥

الفصل الأول

اكتشاف اليمن في بريطانيا

□ كيف بدأت علاقتك بالجنوب اليمني؟

- بدأت علاقتي باليمن، وليس فقط بالجنوب، عندما كنتُ طالباً في إنكلترا، بين الأعوام ١٩٥٨ و١٩٦١، أحضّر لشهادة ثانوية في «معهد مانشستر للتجارة»، على أمل الانتقال للدراسة الجامعية. هذه المرحلة موثقة في كتابي «صورة الفتى بالأحمر» (دار رياض الريس للكتب والنشر، ١٩٩٧) ولن أفصّل فيها.

انتسبت في مطلع وجودي في مانشستر إلى حزب البعث العربي الاشتراكي، وتحديداً إلى الجناح اليساري فيه إلى جانب قيس السامرائي (أبو ليلى لاحقاً، عضو المكتب السياسي في الجبهة الديموقراطية لتحرير فلسطين) ومجبل مرسومي ومكي العاني وآخرين. كنت مع رفيقين عراقيين، سعدالله

الفتحي وخالد عسكر، أعضاء في المكتب العمالي للحزب بمسؤولية مكي العاني. وبدأت وخالد العمل بين العمال اليمنيين في مدن الشمال، خصوصاً في ليفربول ووارنغتن، ومعظمهم من أبناء الشمال اليمني وقد مرّوا على عدن للعمل في طريقهم إلى المهجر البريطاني. يستقر واحدهم ثم يستقدم أبناء أسرته أو عشيرته الشباب. عانى أبناء الجاليات اليمنية في تلك المدن، ومعظمهم من عمال الصناعة، من صعوبات معيشية عديدة، منها انخفاض الأجور والتمييز العنصري في العمل والسكن إضافة إلى مجموعات من البلطجية البريطانية -يسمّون teddy boys- كانوا يتعرضون للأجانب عموماً، بمن فيهم العرب، بالإهانات والاستفزاز والضرب.

تركّز نشاطنا على إنشاء كيان نقابي مستقلّ يضمّ العمال اليمنيين على مستوى المملكة المتحدة ويدافع عن حقوقهم ويعنى بالمشكلات المخصوصة المتعلقة بهم. وهكذا، كان ينقضي قسم كبير من وقتي غير الدراسي وغير المخصّص لقضيتي فلسطين والجزائر، في زيارات أسبوعية إلى مواقع عمل وسكن العمال اليمنيين في المدن الشمالية. نجحنا في إنشاء اتحاد للعمال اليمنيين في المملكة المتحدة في الأشهر الأخيرة قبل مغادرتي بريطانيا. وكانت المنافسة شديدة بيننا وبين الملحق النقابي في السفارة المصرية، الجمهورية العربية المتحدة آنذاك. وحاولنا ربط الاتحاد بـ«المؤتمر النقابي في عدن» الوثيق الصلة بالنقابات البريطانية وحزب العمال البريطاني من خلال عبدالله الأصنج، أحد قادته الذي كان يزور لندن برفقة محسن العيني وكلاهما مقرّب من حزب البعث.

لي عن هذه الفترة نادرة طريفة ومؤثرة. كنت في زيارة للندن في نوفمبر

٢٠١٢ لإلقاء محاضرات في كلية الدراسات الأوروبية والأفريقية (سواس) وكلية لندن للاقتصاد (أل إس إي) عندما اتصل بي، عن طريق الإيميل، الأخ صالح محسن الحاج، أحد كوادر الحزب الاشتراكي اليمني، الذي أعرفه منذ أيام عدن وتجددت علاقتنا خلال الحراك الجنوني. دعاني صالح في رسالته إلى زيارة ليفربول لإلقاء محاضرة في الجالية اليمنية. رددتُ معتذراً لاضطراري إلى العودة المبكرة لبيروت، وحمّلته للمناسبة تحياتي للجالية اليمنية في ليفربول التي كنت أزورها بانتظام مطلع الستينات. وكم كانت دهشتي وسروري عظيمَين عندما قال لي: لا زالوا يتذكرونك، كنت تأتي مع شخص آخر. وهذا الشخص الآخر هو خالد عسكر المذكور أعلاه.

في الجامعة الأميركية في بيروت

في تلك الفترة الزاخرة بالنشاط والتحولات والانقلابات، وفد إلى الجامعة الأميركية حيث كنت أدرس (١٩٦٢-١٩٦٧) مجموعة من شباب الخليج والجزيرة واليمن انعقدت بيني وبينهم أواصر رفاقية وصداقة، من البحرين: عبدالرحمن النعيمي وعبد النبي العكري وعلي مطر وليلى فخرو (كانت ليلى في كلية بيروت للبنات- الجامعة اللبنانية الأميركية حالياً)، ومن اليمن: سلطان أحمد عمر، عبدالله الأشطل، ومحمد الأرياني، وخالد الحريري وفتحية منقوش وآخرون. كان الأشطل عضواً في الجبهة القومية، أما خالد فعضو في التنظيم الشيوعي المسمّى «شبيبة السلفي» قبل أن يتحوّل إلى «اتحاد الشعب الديموقراطي» برئاسة عبدالله باذيب. عند استقلال الجنوب كتب لنا خالد في نشرة «لبنان الاشتراكي» نصاً عن مسار التحرر الوطني في اليمن الجنوبي لم يخلُ من النقد لفكر الجبهة القومية. وسوف ينشق خالد

لاحقاً عن مجموعة باذيب ويعمل مع عمر الجاوي وآخرين على تكوين حزب العمل اليمني ذي النزعة الوحدوية اليمنية في شمال اليمن وجنوبه.

رجع الأشطل إلى اليمن العام ١٩٦٣. انتدبه فرع حركة القوميين العرب في الشمال هو وسلطان أحمد عمر للعمل في الجنوب والمساهمة في إطلاق الكفاح المسلّح ضد الاحتلال البريطاني. عمل سلطان في قيادة عدن وانتقل عبدالله إلى حضرموت حيث عُرف باسم حسن علي واشتهر بتطرّفه اليساري. كانت حضرموت أول منطقة طبّقت دعوة اليسار لإرساء السلطة على المجالس الشعبية. وتحت إمرة الأشطل وعلي البيض أصدر المجلس الشعبي الأعلى لحضرموت قراراً بتأميم كل «وسائل الإنتاج» في المكلا التي تلخصت بصالة سينما محلية وشركة الكهرباء. ولما قطعتْ السلطات المصرية المساعدة المالية عن الجبهة القومية، تولى فدائيو حضرموت مصادرة أموال البنك البريطاني في المدينة. وحمل الأشطل قسماً لا بأس به من الغنيمة وجاءنا إلى بيروت مكلفاً بشراء كتب ماركسية وثورية. وقد اشترينا معاً كميات ضخمة منها.

عرفت سلطان خلال فترة الدراسة في الجامعة الأميركية. درس فيها لفترة وجيزة ثم تسجل في جامعة بيروت العربية حيث نال شهادة في الفلسفة والاجتماع. ولكنا كنا نلتقيه باستمرار في محيط الجامعة الأميركية. منذ ذلك الحين برز سلطان بصفته عنصراً قيادياً في اليسار في الشمال كما في الجنوب. كان من مؤسسي الفرع اليمني لحركة القوميين العرب في القاهرة العام ١٩٥٨. عيّن مديراً عاماً لوزارة الاعلام بعد ثورة ٢٥ سبتمبر. وقاد التيار اليساري في الحركة وساهم في تأسيس الحزب الديموقراطي الثوري. وكان

والده أحمد عمر العبسي من أوائل المصوّرين الفوتوغرافيين في صنعاء. لكنه غادر شمال الوطن هرباً من العسف الإمامي. وفتح ستوديو تصوير باسم «ستوديو أحمد عمر» في عدن كان مركز اتصال وبريد وقد استخدم بيت صاحبه مأوى للمناضلين خلال الكفاح المسلّح. تولى سلطان أحمد عمر (فارس) المسؤولية القيادية عن فدائيي عدن في الجبهة القومية بعد علي صالح عُباد (مقبل) وتولاها بعده عبدالله الخامري ومحمد صالح اليافعي (مطيع) كما تولى أمانة سر فرع الجبهة في عدن خلال الفترة الأولى من الحكم الوطني.

تقلّب سلطان في عدد من المسؤوليات فتولى الأمانة العامة للحزب الديموقراطي الثورة العام ١٩٧٣، ورئاسة الجبهة الوطنية الديموقراطية، التشكيل المعارض في الشمال، إلى العام ١٩٨٦. وكان عضواً في اللجنة المركزية للحزب الاشتراكي اليمني حين تأسيسه وعضو قيادة حزب الوحدة الشعبية. توفي العام ١٩٩٣ على أثر مرض عضال خلال استشفائه في الولايات المتحدة الأميركية. وكان آخر اتصال بيني وبينه عندما حاول بيع أرشيف أبيه التصويري إلى «معهد العالم العربي» بباريس. اتصل بي من صنعاء وعقدت له صلة بأحد المسؤولين في المعهد ولم أطّلع على نتيجة الاتصالات.

عبدالفتاح إسماعيل في بيروت

في صيف عام ١٩٦٨ جاء عبد الفتاح إسماعيل إلى لبنان وقد غادر عدن بعد المحاولة الانقلابية التي قام بها الجيش في الجنوب ضد اليسار. أقام في فندق

متواضع في شارع عبدالعزيز قرب الجامعة الأميركية. اقترح عليّ محسن إبراهيم ومحمد كشلي أن ألتقيه. عقدنا جلسات طويلة في غرفته بالفندق. ثم دعوته إلى بيتي حيث التقى عدداً من رفاق مجموعة «لبنان الاشتراكي» وتحدث طويلاً عن حركة التحرر الوطني اليمنية وعن اليسار ورؤيته لمرحلة ما بعد الاستقلال والخلاف داخل الجبهة القومية بين خطّين وخيارَين. بعدها عاد عبدالفتاح إلى اليمن وعقدت تسوية بين اليسار وقحطان أعيد فيها الاعتبار لمقررات المؤتمر الرابع، ولو بعد إعادة تفسيرها على نحو أكثر اعتدالاً، وتقرر إبقاء سلطان أحمد عمر وعبدالله الأشطل خارج البلاد. ولي عودة لكل هذا.

الزيارة الأولى: عدن - ظفار - عدن

بعد شهر من اللقاء مع عبدالفتاح في بيروت سافرتُ إلى بريطانيا للدراسة وكنت قد تخرجت من الجامعة الأميركية بشهادة بكالوريوس واشتغلت بالعمل في محل تجارة الجلود مع الوالد لسنة قبل أن أستكمل الدراسة لدرجة الماجستير. اعتقلت في صيف ١٩٦٧ بسبب بيان أصدره «لبنان الاشتراكي» يهاجم الجيش اللبناني لعدم مساهمته في حرب الأيام الستة. أطلق سراحي بعد عشرة أيام ولكن الرفاق آثروا وضعي خارج الأطر التنظيمية من قبيل الاحتياط الأمني. توفي الوالد في صيف ١٩٦٨. وُقبلَ طلبي لدراسة الدكتوراه في كلية الدراسات الأفريقية والآسيوية بجامعة لندن (سواس)، فعزمت على السفر لاستكمال الدراسة.

وصلت بريطانيا وهي تعيش ارتدادات ربيع ١٩٦٨. وكان بديهياً أن

انخرط في نشاطات التضامن مع قضايانا العربية. ساهمت في تشكيل «حملة التضامن مع فلسطين» Palestine Solidarity Campaign وفي إطلاق نشرتها «فلسطين الحرّة» Free Palestine وتنظيم الفاعليات المختلفة دعماً للعمل الفدائي. إلى هذا، تعاونت مع عدد من الزملاء في «سواس»، فْرِد هاليداي وهيلين لاكنر وكين ويتنغهام وكاظم خان وآخرين، على إنشاء «لجنة الخليج» للتضامن مع الثورة في اليمن وعمان وظفار والعربية السعودية والخليج. تركز قسم كبير من نشاطنا على كشف دور بريطانيا في دعم نظام سعيد بن تيمور في عُمان والدعم العسكري المقدّم له في حربه ضد ثورة ظفار، حتى إننا أطلقنا على ظفار «فيتنام بريطانيا» ورفعنا شعار دعوة بريطانيا للخروج من ظفار.

عام ١٩٧٠ قررت أنا وفْرِد هاليداي تأليف كتاب عن الثورة في اليمن وظفار والخليج. وقّعنا عقداً مع دار پنغوين، واستخدمنا الدفعة المقدمة على الكتاب لتغطية أكلاف رحلتنا إلى عدن (أذكر أنها كانت ٢٠٠ جنيه). تولّى عبدالرحمن النعيمي (وقد بات معروفاً باسم سعيد سيف) ترتيب الزيارة لظفار بالتعاون مع عبد النبي العكري (المعروف باسم حسين موسى). أقلّتنا طائرة «بابكو» إلى عدن عبر القاهرة حيث انضم إلينا عبدالله الأشطل القادم من بيروت وكان لا يزال ممنوعاً من دخول عدن هو وسلطان أحمد عمر، مع أن اليسار بات في السلطة. ولم يقتصر الغرض من اصطحاب عبدالله أن نزور ظفار معاً، وقد كان على صلة وثيقة بثوار ظفار خلال توليه مسؤولياته القيادية في الجبهة القومية بحضرموت. كنا نأمل في أن يدخل عبدالله عدن بحجة أنه في طريقه إلى ظفار وأن نرتّب أمر بقائه فيها بعد عودتنا من ظفار.

كان عبدالفتاح إسماعيل حينها الأمين العام للتنظيم السياسي- الجبهة القومية (للتمييز عن التنظيم الفدائي للجبهة وتمهيداً لتحوّل الجبهة إلى حزب سياسي) ووزير الثقافة، وسالم ربيع علي رئيس مجلس الرئاسة ومحمد علي هيثم رئيساً للوزراء. والأخير من قدامى الجبهة القومية لعب دوراً في تأمين انحياز ضباط منطقته دثينة إلى صف الجبهة القومية عشية الاستقلال. كانت الجبهة القومية تسعى إلى السيطرة على مراكز القوة الرئيسية في الجيش، على اعتبار أن «جيش الجنوب العربي» يمكن أن يخدم كركيزة لقيام نظام نيوكولونيالي موال لبريطانيا. كان الغرض الاتكال على ضباط منطقة دثينة في مقابل القيادات العليا من الجيش المنتمية إلى منطقة العوالق والمعادين عموماً للجبهة القومية، وقد أعلنوا انحيازهم الباكر إلى جبهة التحرير. أما الشرطة فكانت موالية للجبهة القومية في قطاعات واسعة منها، ولعبت دوراً هاماً في انتصارها على جبهة التحرير. وقد نظّمت السلطة الجديدة حملة لتحزيب الجيش، من خلال حملة حثيثة من التسريحات والإحالات على التقاعد تقابلها عمليات إدخال مجموعات من الشرطة والفدائيين وعناصر الأمن الموالية للجبهة إلى الوحدات العسكرية المختلفة.

زرتُ محمد علي هيثم في مكتبه برئاسة الوزراء. كان اللقاء بارداً. شرح لي وجهة نظرٍ لما بعد الاستقلال لا تختلف كثيراً عن نظرة قحطان الشعبي. وَشَتْ أسئلتي بما كان يعرفه مسبقاً عن ميلي جهة اليسار، حتى لا نقول اليسار المتطرّف، وهو متوجس أصلاً مني بسبب العلاقة بعبدالله الأشطل وكان قد اعترض على السماح له بدخول عدن أصلاً وطالب بإعادة إخراجه من البلاد فور عودته من ظفار.

خلال الزيارة الأولى لعدن، التقيتُ محمد صالح اليافعي (مطيع) وزيراً للداخلية (لم يكونوا قد حرّموا استخدام الأسماء الدالة على الانتماء الجهوي أو القبلي) ومعه مجموعة من فدائيي عدن أمثال محمد سعيد عبدالله (محسن) وعبدالعزيز عبد الولي. وسوف أرتبط بصداقة وثيقة مع الثلاثة وخصوصاً مع عبدالعزيز. وقابلت أيضاً مجموعة من الفدائيين العاملين في الشرطة في جلسة عند راشد محمد ثابت، الذي سوف يشغل عدة مناصب وزارية، منها وزارة شؤون الوحدة، وقد كان رئيساً لتحرير جريدة «الحارس» الناطقة بلسان الشرطة.

«ليتفجّر الصراع»!

عبدالله الخامري، من أبرز ممثلي اليسار المتشددين الذين التقيت بهم في تلك الزيارة. كان عضواً في القيادة العامة للجبهة القومية. يروي عنه محسن إبراهيم أنه عندما حوّلت الجبهة قصرَ سلطان لحج في عدن مركزاً لها، قرر الخامري تلوين ساحة القصر بالدهان الأحمر، على غرار «الساحة الحمراء» في موسكو، لكي «يتفجّر الصراع»، وفق تعبيره. أما فيصل العطاس، أحد قدامى الفدائيين في حضرموت، وقد سجن مكبلاً بالأصفاد وعذّب زمن السلاطين والإنكليز والعهد الاستقلالي الأول، فتجسيدٌ معاصر لأبو ذر الغفاري أو حمدان قرمط. اصطحبني في سيارته المخلّعة لجولة في عدن. روى لي تجربة الكفاح المسلح في حضرموت وانحياز فدائييها المبكر إلى صف اليسار، وعن تجربة السجن في عهد قحطان، وكرر غير مرة على مسمعي بحزم أن «الإنجليز يحكمون البلد بالتايلَفون» (ليست خطأ مطبعياً، هي طريقة فيصل في لفظ المفردة). اصطحبني فيصل إلى قصر المقيم البريطاني

سابقاً على تلّة في منطقة التواهي وقد تحوّل إلى القصر الرئاسي، قَصْد زيارة سالمين. ترجلنا من السيارة فأدى لنا جندي الحراسة التحية العسكرية فأنّبه فيصل: «بيروقراطي. لقد انتهينا من هذه التحية». جلنا في قصر لا يشكو من الفخامة لا يزال أثاثه وأوانيه ولوحاته تذكّر بالعهد الكولونيالي، لكنه خاوٍ وفيصل ينادي «سالمين، سالمين»، إلى أن ظهر أحدهم وأبلغنا أن الرئيس ليس في القصر.

لم أقابل سالمين في تلك الزيارة. وبعد عودتنا من ظفار، زرنا عبدالفتاح في منزله في التواهي، الواقع على تلّة يقع عليها أيضاً مبنى التلفزيون القديم، وهو المنزل الذي سكنه بعد عودته من موسكو العام ١٩٨٥ واحترق جراء قصف الوحدات البحرية الموالية لعلي ناصر محمد في أحداث يناير ١٩٨٦. عرض لنا عبدالفتاح مسار النزاع على السلطة وتعارُض الخيارات الرئيسة بين اليسار واليمين. سألني عن الأشطل فألمحت له بأن الأشطل يريد مقابلته فاعتذر عن عدم استقباله، على اعتبار أن التسوية مع محمد علي هيثم لا تزال تفترض بقاء الأشطل وسلطان خارج البلد. وفي المساء، جاء محسن لإقناع صديقه الأشطل بالسفر متمنياً علينا مشاركته في الضغط على عبدالله للمغادرة. مهما يكن، كان التوتر حينها واضحاً بين هيثم ويساريي الجبهة.

غادر عبدالله عدن باتجاه بيروت. وبقيت وفْرِد هاليداي في عدن لاستكمال اللقاءات والمقابلات وتجميع ما تيسّر من وثائق وشهادات للكتاب الذي نعدّه. عدتُ بعدها إلى بريطانيا ونشطت في «لجنة الخليج»، ولم تطل الإقامة في لندن، لأني قررت العودة إلى البلاد بعد أحداث أيلول الأسود ١٩٧٠، وكنت قد باشرت كتابة الفصول الأولى من أطروحتي عن تاريخ لبنان

فقررت إتمامها في بيروت. لم أفعل، لأني تفرغتُ للعمل الحزبي من عام ١٩٧٠ إلى ١٩٨٥، وتركتُ مهمة إتمام الكتاب عن الثورات ونشره لفرد هاليداي مع أني كتبت فيه بعض الفصول، فصدر باسمه منفرداً بعنوان «جزيرة عربية بلا سلاطين» Arabia Without Sultans، مع الإشارة إلى رحلتنا المشتركة لليمن وظفار وإلى أن الكتاب لم يصدر لولا دوري فيه. المهم اني تلقّيت ثلث عائدات الكتاب، على الأقل للطبعة الأولى. وهي المرة الأولى التي تردني فيها عائدات من «شق القلم»، على قولة أحمد فارس الشدياق.

عاد الأشطل إلى عدن بعد إزاحة محمد علي هيثم والحركة التصحيحية التي تسلّم اليسار بموجبها السلطة. فعيّن مندوباً لجمهورية اليمن الديموقراطية الشعبية لدى الأمم المتحدة. نأى بنفسه عن النزاعات الداخلية وتكرّس للعمل الدبلوماسي، وحسناً فعل، فصار وجهاً بارزاً في أروقة المؤسسة الدولية خلال ربع قرن وانتخِب عميداً للسلك الدبلوماسي العربي فيها لمدة طويلة. برّز عبدالله في نصرة القضايا العربية كافة، واحتل مقعد اليمن الديموقراطي في مجلس الأمن ثم ترأس مجلس الأمن إبان حرب الخليج الأولى. زرته في نيويورك العام ١٩٩١ وسكنت عنده بضعة أيام وأنا لا أصدّق أن هذا الدبلوماسي الدمث الهادئ هو نفسه رفيقي «حسن علي» صاحب التأميات. ثم تقاطعنا خلال أكثر من زيارة لعدن. وجمعتنا صنعاء خلال ندوة لدعم الانتفاضة الفلسطينية. ثم تباعدت اللقاءات مع هذا الصديق العزيز. تهاتفنا خلال حرب ١٩٩٤ ولم نتفق: كان حازماً في انحيازه إلى علي عبدالله صالح والوحدة وخيار الحرب. من جهتي، حمّلته مسؤولية أن يلعب دور الوساطة بين الطرفين. لعلّي توقعت منه أكثر مما كان يريد وربما أكثر مما يستطيع. تلاشت الصلات وتقطعت وفارقنا عبدالله بعد نزاع طويل مع السرطان.

☐ **ما هي مظاهر الحرب الأهلية التي نشبت بين الجبهة القومية وجبهة التحرير؟ وما آثارها؟ وما هو الدور البريطاني والمصري في إشعال تلك الحرب؟ وكيف حسم هذا الصراع لصالح الجبهة القومية؟**

- الإطار هو النزاع على السلطة بعد الاستقلال، خصوصاً بعد الخصومة الكبيرة التي نشبت حول موضوع الوحدة بين الجبهتين وإصرار قواعد الجبهة القومية على رفض الاندماج.

لم يصل النزاع الدموي من حيث الزمان والرقعة إلى مستوى حرب أهلية. الأصح وصف ما جرى بجولتين من الاقتتال حُسِمتا بسرعة بعدما اعتمدت الجبهة القومية خطةَ الإسقاط العسكري للمناطق، فدارت المعارك كبرى لأسابيع وجيزة في لحج وأطراف عدن وعدن نفسها وتغلب فيها فدائيو الجبهة القومية على خصومهم. ولم تحسم المعركة داخل عدن، وتحديداً في المنطقة السكانية الرئيسة «كريتر»، إلا بعد أن انحازت وحدات الجيش فيها إلى الجبهة القومية بقيادة ضباط دثينة وعلى رأسهم العقيد حسين عثمان عشال. أما الجولة الثانية فكانت جولة اقتتال مباشر وعنيف بين الجبهتين دارت في ضواحي عدن وحسمت أيضاً لصالح القومية.

☐ **ماذا عن الدور البريطاني خلال تلك الفترة الحرجة؟**

- واضح أن الأولوية لدى السلطات البريطانية أن يتحوّل جيش الجنوب العربي الذي بنوه ووزعوا مراكز القوى فيه على أساس مناطقي وقبلي إلى ركيزة لنفوذ استعماري متجدّد بعد الاستقلال. لست أستطيع أن أضيف

أكثر من ذلك. يمكن الاطلاع الآن على الوثائق البريطانية الرسمية لتلك الفترة وأظنها باتت مفتوحة للعموم. لست مطلعاً على تلك الوثائق ولا على أبحاث جادة مبنية عليها، في حال وجود مثل تلك الأبحاث. ولكني واثق من أن محتويات التقارير الدبلوماسية البريطانية خلال تلك الفترة كفيلة بإلقاء أضواء كاشفة على دور السلطات البريطانية، كما على دور السلطات المصرية، في تلك اللحظة الحساسة. ولا علم لي كذلك بمذكرات أو وثائق مصرية تتعلق بخفايا سياسية عن تلك الفترة.

ما لديّ على الأقل هو التحفّظ الشديد على المقاربة المبسطة التي تقول إن البريطانيين أفسحوا في المجال امام تسلّم الجبهة القومية السلطة على حساب جبهة التحرير، على اعتبار أن هذه الأخيرة موالية للنظام المصري ما يجعل مصر الناصرية مهيمنة على شطري اليمن. حقيقة الأمر هي ضعف النفوذ المصري وبدء انسحاب القوات المصرية في الشمال، بعيد هزيمة حزيران/ يونيو ١٩٦٧، ومطلع الهجوم المعاكس للقوى الملكية المدعومة من العربية السعودية وبريطانيا والولايات المتحدة في محاولة لإسقاط الجمهورية برمّتها وإعادة حكم الإمام. كثيرة هي أسباب التحفظ على هذا التأويل. كانت جبهة التحرير وحلفاؤها من حزب الشعب الاشتراكي والاتحاد أقرب إلى حزب البعث منه إلى الناصرية وعبد الناصر، ناهيك عن الصلات الوثيقة بين المؤتمر النقابي لعمال عدن وبين حزب العمال البريطاني. أضف إلى هذا كله أنه منذ الأسابيع الأولى من الاستقلال تبنّى عبد الناصر النظام الاستقلالي في الجنوب فيما أعلنت العربية السعودية دعمها السياسي والمالي لجبهة التحرير ضد الجبهة القومية، وقد حذا النظام في الشمال حذوها، فردّت الجبهة القومية باتهام العربية السعودية بالعمل على فصل حضرموت والمهرة عن بقية اليمن الجنوبي.

وفي نظرة إلى المشهد اليمني آنذاك، كان شطرا اليمن يمرّان في فترة انتقالية حَرجة ومتقلقلة قوامها تزامن الانسحاب المصري من الشمال مع الانسحاب البريطاني من الجنوب. وبدا أن التشابك والاتكال المتبادل كبيران بين مسارين: معركة الدفاع عن الجمهورية في الشمال ومعركة تثبيت سلطة الجبهة القومية في الجنوب.

عوامل نشوء تيار يساري

□ **بماذا تفسّر صعود اليسار في الجنوب؟ البعض يعتقد أن الجنوب لم يكن مهيأً لحكم اليسار، ولم تكن هنا تربة خصبة لنموّة أو ربما نما بشكل خاطئ حتى تحوّل مع الوقت إلى «قبائل حُمر».**

- سوف أتحدث لاحقاً عن دور القبلية والجهوية في تجربة اليمن الديموقراطي.

أما عن خصوبة التربة والبيئة لنمو يسار، فمن يعرف أوضاع اليمن الجنوبي في ظل الاستعمار البريطاني لا يحتاج إلى مطالعة طويلة لتبيّن مدى توافر ظروف عديدة لنشأة يسار شمالاً وجنوباً. ترك البريطانيون اليمن الجنوبي في حالة تخلّف وهامشية وفقر شديد. الإنتاج الداخلي يعتمد على زراعة وصيد بدائيين، والصناعة شبه معدومة، والاقتصاد اقتصاد خدمات يوفر حوالى ٨٠ في المئة من الدخل الأهلي تأتي موارده من ميناء عدن ومصفاة النفط والقواعد البريطانية، ويتكل على عائدات المغتربين لسد العجز الكبير في ميزانه التجاري. ١ في المئة من أراضي البلد صالحة للزراعة أصلاً و٥ في المئة منها مزروعة أصلاً. وفي حين يعيش ٧٥ في المئة من

السكان على الزراعة والرعي، لا ينتج قطاع الزراعة والرعي أكثر من ١١ في المئة من الدخل الأهلي. الاستثناء لهذه القاعدة هو نشوء قطاع زراعي حديث، عندما شجّع البريطانيون زراعة القطن في لحج ودلتا أبين خلال الحرب العالمية الثانية وبُعيدها. مهما يكن، كانت النسبة الكبرى من أفضل الأراضي بيد التجار وملاك الأراضي ومشايخ القبائل وحكام المناطق. عشية الاستقلال كانت أكثرية الفلاحين لا يحصلون على أكثر من ١٥-٢٥ في المئة مما ينتجون. وقد قامت انتفاضات عديدة بسبب الجفاف والمجاعة. يروي علي عنتر عن واحدة منها اشترك فيها في الضالع قال: «اتهمونا بالشيوعية يا أخ العرب، وما كنا بشيوعيين ولا نعرف ما هي الشيوعية. كنا جوعانين. تشبّ نبتة الذرة لتصير طول ذراع ثم تذوي وتموت أمام أعيننا. بسبب الجفاف وندرة المياه».

من جهة أخرى، افتقر البلد إلى الحد الأدنى من البنى التحتية من حيث شبكة الطرق ومؤسسات التعليم والمشافي الصحية وخدمات الدولة التي تكاد تقتصر على المنطقة التي كانت للاستعمار البريطاني مصالح فيها: ميناء عدن والمصفاة والمعسكرات البريطانية وجوارها القريب في لحج، تحدق بها أرياف مفقرة مهمشة مترامية الأطراف.

زاد الطين بلّة ما أصاب عدن والجوار في تلك الفترة. أدى إقفال قناة السويس في حرب حزيران/ يونيو ١٩٦٧ إلى خسارة ميناء عدن معظم نشاطاته وموارده. انهارت عائداته السنوية من ٢٠ مليون إلى مليون جنيه إسترليني. وإذا بجلاء القواعد البريطانية عن عدن يؤدي إلى تسريح عشرات الألوف من العمال اليمنيين العاملين فيها. ولم تقتصر الخسائر

على بطالة عمال الميناء والقواعد البريطانية. أصاب الكساد مصالح التجار والمقاولين ومقدمي خدمات التموين لهذين القطاعين الحيويين فهجّ كثيرون إلى الهجرة للخليج.

من جهة أخرى شذّت حركة التحرر الوطني اليمنية عن الكثير من مثيلاتها في حركات التحرر في القارات الثلاث، من حيث ضعف البورجوازية الوطنية، إن لم نقل غيابها الكامل، حيث رأس المال بيد الشركات والبنوك الأجنبية، وضعف الطبقات الوسطى المدينية عموماً في صفوفها، وغلبة الانتماء الريفي الفقير أو الهامشي على قواعد الحركة الوطنية وخصوصاً الجبهة القومية وفدائييها وكوادرها والقيادات.

ومع أن الطبقة العاملة لعبت دوراً بارزاً في الحركة الاستقلالية السلمية من خلال مؤتمر عدن للنقابات العمالية، إلا أن الحركة النقابية ما لبثت أن انشقت بخروج «النقابات الست» من المؤتمر وانحيازها للجبهة القومية ولخيار الكفاح المسلّح. أضف إلى ذلك التقلّص الدراماتيكي في عديد الطبقة العاملة ذاتها مع جلاء القواعد العسكرية البريطانية وإقفال قناة السويس جراء حرب حزيران/ يونيو ٦٧ وأثره البالغ على حركة ميناء عدن.

بهذا المعنى شكلت الجبهة القومية الجناح اليساري من حركة الاستقلال والتحرر الوطني في الجنوب، وقد دفعتها الحاجات الداخلية والتطورات العربية إلى ظهور خيارات وطنية واجتماعية جذرية في أوساطها. وكان لتبني الجبهة القومية الكفاح المسلّح الدور الأكبر في اطّلاع عدد من قادتها والكوادر على كتابات ماوتسي تونغ وتشي غيفارا

وجياب وغيرهم، عن حروب التحرير الشعبية من منظار ماركسي.

كذلك يجب الأخذ في الاعتبار الفارق الكبير في الانتماءات الاجتماعية بين المدينة والأرياف. ويمكن النظر إلى انتصار الجبهة القومية وانتصار الجناح اليساري فيها، على أنهما انتصار لفقراء الأرياف ومهمشيها على الاستقلاليين العدنيين. عبد القوي مكاوي موظف كبير في شركة أنطوني بيسّ، أكبر كمويرادور في اليمن والساحل الأفريقي؛ عبدالله الأصنج موظف بنك؛ محمد سالم باسندوه صحافي. قارني بقيادات الجبهة القومية: علي شايع هادي خياط قروي؛ علي عنتر راعٍ ثم عامل في الكويت؛ صالح مصلح مستخدم عند أسرة ثرية ثم بائع متجوّل في عدن؛ سالم ربيع علي موظف في محكمة بلحج؛ منصور الصراري عامل مرفأ؛ علي ناصر محمد مدرّس؛ عبدالفتاح إسماعيل عامل ماهر في مصفاة عدن؛ عبدالعزيز عبدالولي بائع في شركة تجارية بعدن؛ محمود عشيش محاسب في مصرف ثم في مصفاة عدن ونقابي؛ محمد صالح عولقي موظف ونقابي... إلخ.

حقيقة الأمر أن اندماج حزبي اتحاد الشعب الديموقراطي وحزب الطليعة الشعبية كان له الأثر الأبرز في إدخال عدنيين إلى التنظيم الموحد وقياداته وكوادره. ومع ذلك، سوف تبقى عدن ضعيفة التمثيل في السلطة المركزية والحزب والإدارة والقوات المسلحة والأمن طوال التجربة.

تعزّز نفوذ اليسار، أي قيادات وكوادر الداخل السياسية والتنظيمية والفدائية، من خلال معركة الضم القسري إلى جبهة التحرير مع قحطان الشعبي وقيادة الخارج، وتطور الخلاف أيضاً عند توقيع قحطان وقيادة الخارج اتفاقية هدنة ووقف القتال خلال المعارك بين مقاتلي الجبهتين فترة

يوليو/ سبتمبر ١٩٦٧. تمرّدت كوادر الجبهة القومية وفدائيوها في الداخل على القرار، واضطرّت الأمانة العامة لحركة القوميين العرب، جورج حبش وهاني الهندي ومحسن إبراهيم، إلى الانتقال إلى تعزّ لإقناع قيادات الداخل بالاندماج فلم تفلح في ذلك. هكذا نما لدى اليسار تيار استقلالي ضد الأجهزة المصرية، وقد ذاق منها ومن سياساتها الأمرّين فرعا حركة القوميين العرب في الشمال والجنوب، ناهيك عن الخيبة الكبرى في النظام الناصري على أثر هزيمة حزيران/ يونيو ١٩٦٧.

لذا، لم يكن مستغرباً أن يكون فرع حركة القوميين العرب في الشمال هو أول فرع ينشق عن التنظيم الأم، ويتبنّى الماركسية ويشكل حزباً يسارياً جديداً عام ١٩٦٨، هو الحزب الديموقراطي الثوري. هنا أيضاً كان الصدام باكراً بين مناضلي حركة القوميين العرب والأجهزة المصرية وقد شكلوا الجناح الجذري المدافع عن الجمهورية ونظّموا التظاهرات ضد المساومة مع الملكيين. ولعب فرع الحركة دوراً بارزاً في التنظيم العمالي والفلاحي. فأسس «الاتحاد العام لعمال تعز» العام ١٩٦٣ الذي تحول إلى «الاتحاد العام لعمال اليمن» في العام ١٩٦٥. كذلك نشط القوميون العرب في إطار «اللجان الفلاحية» في محافظات تعز وإب ورداع وشكّلوا «الاتحاد العام لصغار الفلاحين والفلاحين البدون أرض» الذي طالب بالطرق والمدارس والمستشفيات وتوصيل مياه الشفة وحلّ النزاعات بين الفلاحين وأصحاب الأراضي مجاناً... إلخ.

وقد تنامى دور الفرع الشمالي خلال حصار صنعاء الذي فرضته القوات الملكية وعناصر المرتزقة المدعومين من العربية السعودية على عاصمة

الجمهورية خلال سبعين يوماً ما لبث أن انتهى باندحارها. ونشط فرع الحركة في إطار «المقاومة الشعبية» وفي فرق الصاعقة والمشاة والمظليين في القوات المسلّحة للحفاظ على الجمهورية. واستمر النزاع حول الجمهورية ومكاسبها بعد قيام انقلاب ٢٣ آب/ أغسطس ١٩٦٨ العسكري، حيث نشب النزاع بين اللواء حسن العمري، القائد العام للقوات المسلّحة ورئيس الوزراء، ورئيس الأركان عبد الرقيب عبد الوهاب، قائد قوات الصاعقة وبطل الدفاع عن صنعاء. الذي ما لبث أن نفي إلى الجزائر ليعود ويلقى حتفه في اشتباك مع وحدات موالية للعمري. وقد تولى حسن العمري نفسه، الارتداد على العديد من الإنجازات النقابية والاجتماعية للجمهورية. فأعلن حلّ اللجان الفلاحية مدعوماً من «الشيوخ الجمهوريين» من آل الأحمر وأبو اللحوم.

☐ **كيف بدأت إرهاصات استلام اليسار للسلطة؟ هل يمكن أن تعطينا فكرة عن الحركة التي قام بها الجيش في الجنوب ضد اليسار؟**

- عند الاستقلال، أعلنت الجبهة القومية توحيد المناطق الواقعة تحت سلطتها وألغت سلطة حكام المناطق، وقسّمت الجمهورية إلى ست محافظات، تليها مديريات ومراكز، واستبدلت أسماء المناطق بالأرقام، في سعي لإزالة آثار التجزئة الجهوية[1]. ومن أوائل الإجراءات أيضاً إعلان صلح القبائل وحظر الثأرات القبلية وتشكيل لجان لحل النزاعات بين القبائل.

تنامى الخلاف بسرعة بين قحطان وقيادات الخارج من جهة وقيادات

الداخل والفدائيين من جهة أخرى. بعد الاستقلال، دارت الخلافات في ما سمّي عند الاستقلال «جمهورية اليمن الجنوبية الشعبية» حول طبيعة السلطة الاستقلالية ومهمات البناء الاقتصادي والاجتماعي، إضافة إلى الخيارات الإقليمية والدولية. حاول قحطان إرساء حكم رئاسي فردي بالاعتماد على جهاز الدولة القائم، فحصر بشخصه كل صلاحيات رئاسة الجمهورية ورئاسة مجلس الوزراء والقائد الأعلى للقوات المسلّحة. كان قحطان سياسياً من النمط الناصري التقليدي يدعو لاشتراكية عربية غامضة المعالم. في المقابل، كان الفريق اليساري الذي يسيطر على القيادة الحزبية والتنظيم ويحظى بتأييد أكثرية المجاميع الفدائية يضم عبدالفتاح ومحمود عشيش وعلي صالح عباد (مقبل) وعبدالله الخامري وسلطان أحمد عمر وعلي سالم البيض وعبدالله الأشطل. عارض اليسار انفراد قحطان في السلطة وطالب بسلطة مرتكزة إلى المجالس الشعبية المنتخبة من القاعدة إلى القمة، وبقيادة جماعية متمثلة في رئاسة مجلس شعبي أعلى، وأصرّ على تطهير الجيش والإدارة، وخفض رواتب موظفي الدولة، وتصفية «الإقطاع والسلاطين والكهنوت» بما هم ركائز محتملة لعودة الاستعمار. كذلك دعا اليسار إلى إنشاء ميليشيا شعبية تحصّن الاستقلال وتحميه، وإلى تحويل التنظيم السياسي- الجبهة القومية إلى «حزب طليعي» يقود السلطة والدولة ويهتدي بالاشتراكية العلمية في الفكر والممارسة. وعلى الصعيد الاقتصادي- الاجتماعي دعا اليسار إلى تأميم المصالح الاقتصادية الأجنبية وسن قانون إصلاح زراعي جذري وبناء اقتصاد إنتاجي بقيادة قطاع عام واعتماد سياسة تنمية شاملة تحقق العدالة الاجتماعية. في الطرف الآخر من القوى، كان كبار الضباط، وهم لا زالوا مسيطرين على القوات المسلّحة،

يطالبون بحلّ جيش التحرير والحرس الشعبي ومجاميع الفدائيين وإخضاع كل السلطات لرئيس الجمهورية.

في دورة أولى من النزاع، حكمت «المحكمة الشعبية» برئاسة عبدالله الخامري، بالإعدام على عدد من حكام اتحاد الجنوب العربي من المتعاونين مع الإنكليز. رفض قحطان المصادقة على الأحكام وخفّضها إلى عشر سنين. ومن جهة أخرى، نجح الجناح اليساري في فرض إجراءات ٢٦ فبراير ١٩٦٨ التي أقرّت قانوناً للإصلاح الزراعي وقضت بتخفيض رواتب الفئة العليا من موظفي الدولة والضباط بنسبة ٦٠ في المئة وتحديد حد أقصى للراتب الحكومي لا يتجاوز ١٦٦ ديناراً. في المقابل، قرّرت القيادة العامة للجبهة القومية بضغط من قحطان الشعبي عزل عدد من قادة اليسار عن مسؤوليات القيادية.

المؤتمر الرابع

ما دفع الأمور إلى الخيارات الحاسمة هو المؤتمر الرابع للجبهة في زنجبار- أبين (٢-٨ مارس ١٩٦٨) والتطورات التي ترتبت عليه. انعقد المؤتمر تحت تأثير هزيمة حزيران/ يونيو والتطورات داخل حركة القوميين العرب حيث بدأت انشقاقات الأجنحة اليسارية عن الجسم الرئيسي للحركة. حضر المؤتمر نايف حواتمة، أبرز قادة جناح اليسار في الحركة وكان له تأثير كبير على مقرراته. وكانت أكثرية المندوبين الـ ١٦٨ من مناضلي الداخل الراديكاليين، وأبرزهم عبدالفتاح إسماعيل وسلطان أحمد عمر (فارس) وعلي سالم البيض وسالم ربيع علي (سالمين) وعلي صالح

عباد (مقبل) وعبدالله الخامري وعبدالله الأشطل (حسن علي) وعبدالعزيز عبدالولي وآخرون. تبنى المؤتمر برنامجاً جذرياً لثورة وطنية ديموقراطية تعمل لصالح العمال والجنود والفلاحين والمثقفين الثوريين، وأقرّ إنشاء ميليشيا شعبية من ١٠٠- ١٥٠ ألف مواطن. والميليشيا الشعبية وسيلة مبتكرة لضرب عصفورين بحجر واحد، فقد سمحت بشرعنة وجود السلاح بيد الأهالي بما أن الدولة هي التي توزعه ومسجّل لديها (كانت السميونوف السوفياتية السلاح الأثير لدى القبائل) خصوصاً وأن جمع السلاح ليس وارداً في يمنٍ يولد المرء و«البندق» معه، خصوصاً بعد أن حرّمت السلطة الجديدة الثأرات القبلية. من جهة ثانية، فإن تشكيل قوة مسلحة شعبية جديدة، تضم في من تضمّ فدائيي حرب التحرير وجيلاً جديداً من أنصار الجبهة القومية من مختلف الأعمار، وضع في يد السلطة الجديدة قوة لا يستهان بها في وجه الجيش النظامي غير المأمون الجانب من حيث قياداته العليا في أقل تقدير.

كرّس المؤتمر إرساء السلطة على المجالس الشعبية في المحافظات وصولاً إلى مجلس الشعب الأعلى وتأليف محاكم شعبية على الغرار ذاته من أسفل إلى أعلى. على الصعيد الاقتصادي، ساد اتجاه يدعو إلى تأميم الشركات الأجنبية والتجارة الخارجية وإلغاء وضعية عدن بما هي منطقة حرة واعتماد إصلاح زراعي جذري وبناء اقتصاد إنتاجي مستقل. وانتخب المؤتمر لجنة تنفيذية للتنظيم السياسي- الجبهة القومية من ٤١ عضواً غلب عليها بوضوح الجناح اليساري المتشدد.

وجاء الرد سريعاً على المؤتمر. في ٢٠ مارس قام الجيش بمحاولة انقلاب

على الجبهة القومية واعتقل عدداً من قادة اليسار: سلطان أحمد عمر وعلي سالم البيض وعلي صالح عباد سنان (مقبل) وعبدالله الخامري وعبدالله الأشطل وعبدالعزيز عبدالولي ناشر ومحمد سعيد عبدالله (محسن) ومحمد صالح عبدالله اليافعي (مطيع) وعوض الحامد وأكثر من ألف من كوادر يسار الجبهة. واعتقل بالإضافة إليهم عبدالله باذيب رئيس «شبيبة السلفي» التنظيم الشيوعي الرسمي في الجنوب. من جهته، اتخذ قحطان الشعبي قراراً بفصل الكتلة اليسارية عن الجبهة وإخراج ممثليها من الحكومة.

كانت ردة فعل كوادر الجبهة القومية وقواعدها فورية، إذ نزلت الناس إلى الشوارع في تظاهرات حاشدة طوّقت المستشفى الذي كان عبدالفتاح إسماعيل يعالج فيه فحالت دون اعتقاله وتوجهت من ثم لمحاصرة منزل قحطان الشعبي مطالبة بتشكيل حكومة جديدة. سعى قحطان لتنفيس الاحتقان فأمر الجيش بالعودة إلى ثكناته وسرّح ١٥٠ من كبار الضباط والموظفين الحكوميين ولكنه لم يحاسب أياً من منفذي المحاولة الانقلابية. ووعد بتطهير الجيش والإدارة وإصدار قانون أكثر جذرية للإصلاح الزراعي. وتنازل أخيراً عن منصب رئيس الوزراء لكنه سلّمه لنسيبه فيصل عبداللطيف الشعبي (شقيق زوجته).

فشل الانقلاب بعد عشرة أيام من قيامه. فرّ عدد من المعتقلين أبرزهم مطيع وعبدالعزيز وأطلق سراح المعتقلين الآخرين ونقل عبدالفتاح من مستشفى الجمهورية إلى بلغاريا للعلاج. وفي ١٤ أيار/ مايو أعلن عدد من اليساريين حركة مسلحة في جعار قادها سالم ربيع علي (سالمين) وعدد من أعضاء القيادة العامة للجبهة القومية، منهم علي سالم البيض وعبدالله الخامري

وعبدالعزيز عبدالولي وعلي صالح عباد ومحمد صالح مطيع وعادل خليفة ومحمد سعيد عبدالله محسن وفيصل العطاس وعوض الحامد وعبدالله الأشطل وعبدالله صالح البار وآخرون. فشلت الحركة واعتقل عدد من مؤيديها وهرب القادة إلى الشمال، حيث لوحقوا من السلطات الشمالية واعتقل البعض منهم، ولكن عاد الجميع إلى الجنوب في أبريل ١٩٦٩ بعد تسوية أجراها معهم فيصل عبداللطيف الشعبي.

في الوقت ذاته، تصاعدت هجمات معارضي النظام المدعومين من العربية السعودية والنظام الشمالي فوقعت اشتباكات حدودية في شباط/ فبراير ١٩٦٨ وتمرّدت قبائل في ردفان وشبوه، واحتلّت مناطق في الصعيد والعوالق، وهرب قائد أمن عدن، عبدالله صالح العولقي إلى الشمال ومعه مئتان من رجاله. وفي ٢٨ حزيران/ يونيو ١٩٦٨، انشق الجيش بين الضباط العوالقة والضباط الدثينيين. وفي ٢٧ تموز/ يوليو تمرّدت قوات عسكرية كبيرة في منطقة العوالق بقيادة ناصر البريك قائد جيش الجنوب العربي السابق. وتوّج الأمر بتوحد المعارضات من حكام اتحاديين سابقين وعناصر من «رابطة أبناء الجنوب» و«جبهة التحرير» وأعلن عن تأسيس «جيش تحرير حضرموت» و«جيش الإنقاذ» اللذين باشرا عمليات عسكرية على الحدود، في نشاط محموم لإسقاط النظام.

بلغت هذه الموجة من التمرّد الداخلي والتدخل الخارجي ذروتها خلال العام ١٩٦٩، عندما احتلت قوات سعودية مناطق يمنية في الوديعة وانفتحت جبهة عسكرية بين هذه المنطقة اليمنية ومنطقة الشرورة السعودية المواجهة لها. بدت حكومة قحطان عاجزة عن التصدي

لتلك الهجمات. ورفض شيوخ قبائل العوالق المتمردين دعوة فيصل عبداللطيف الشعبي النزول إلى عدن للتفاوض. إذّاك، قرر اليسار العودة إلى صفوف الجبهة القومية والنزول من الجبال والعودة من الشمال، ولعبت قواه المسلحة في جيش التحرير والحرس الشعبي والمجاميع الفدائية الدور الأبرز في قمع التمرّد في منطقة العوالق وصدّ غارات التدخّل الحدودي وردّها على أعقابها.

عاد عبدالفتاح إلى عدن. وتقرّر عقد تسوية بين فريقي الجبهة القومية تولاها عبدالفتاح نفسه مع فيصل عبداللطيف الشعبي وصدر بناء عليها برنامج جديد للجبهة القومية بعنوان «برنامج استكمال مرحلة التحرر الوطني الديموقراطي» تراجع عن عدد من مقررات المؤتمر الرابع التي نسبها الاتفاق إلى «القيادات المتطرفة» في فريق اليسار. وكان فيصل عبداللطيف أصدر كتيّباً بعنوان «كيف نفهم الثورة في اليمن الجنوبي» (بيروت ١٩٦٩) ردّ فيه على كتاب نقدي أصدره نايف حواتمة «أزمة الثورة في اليمن الجنوبي» (بيروت ١٩٦٩) حذّر فيه من سيطرة «البورجوازية الصغيرة» على السلطة ودعا إلى «تدمير» جهاز الدولة القديم. وقضت التسوية أيضاً بتجميد عدد من قادة اليسار، منهم سالمين ومطيع وعادل خليفة ومقبل وسلطان والأشطل، واتفق أيضاً على بقاء سلطان والأشطل (الشماليَّيْن) خارج اليمن الجنوبي... إلخ.

على أن التسوية التي أجراها قادة اليسار مع «اليمين» كانت تضمر تحيّن الفرص للتخلّص من قحطان وفريقه وقد باتا دون قوى فعلية يتكل عليها في القوات المسلّحة.

اليسار في السلطة

حانت تلك الفرصة أسرع مما كان متوقعاً. نشب خلاف حول صلاحيات رئيس الجمهورية بين قحطان وعضوين بارزين في قيادة الجبهة القومية هما محمد علي هيثم ومحمد صالح عولقي، أحد أبرز القادة النقابيين في الجبهة القومية. دار الخلاف في الدرجة الأولى حول احتكار الرئيس السلطة. في مايو ١٩٦٩، أقال قحطان هيثم من وزارة الداخلية. احتجت أكثرية أعضاء القيادة العامة للجبهة القومية على القرار، باعتباره من صلاحياتها وليس من صلاحيات الرئيس وحده، فانضم هيثم والعولقي وزير الدفاع، إلى الكتلة اليسارية لتنفيذ ما سمّي بـ«الحركة التصحيحية» في ٢٢ يوليو ١٩٦٩ نفذّتها أكثرية من الوحدات العسكرية والأمنية والفدائية الموالية لليسار. تنازل قحطان عن الرئاسة من دون مقاومة بعد أن سبقه فيصل عبداللطيف إلى تقديم استقالته من رئاسة مجلس الوزراء، فأُودعا الإقامة الجبرية ثم نقلا إلى «معسكر الفتح». هناك جرت تصفية فيصل عبداللطيف، مع أن الرواية الرسمية قالت إنه أطلقت النار عليه وهو يحاول الفرار. أما قحطان، فنقل إلى حبس انفرادي في مجمّع دار الرئاسة قضى فيه بقية أيامه من دون محاكمة، إلى حين وفاته العام ١٩٨١.

وضعت الحركة التصحيحية اليسار في السلطة بقيادة مجلس رئاسي خماسي برئاسة سالم ربيع علي (سالمين) وعضوية عبدالفتاح إسماعيل وعلي عنتر (ممثل الفدائيين الذي سوف يعيّن قريباً قائداً عاماً للقوات المسلحة)، ومحمد صالح عولقي (وزيراً للدفاع) ومحمد علي هيثم الذي عيّن رئيساً للحكومة. واستحدثت لجنةٌ تنفيذية للقيادة العامة للجبهة القومية من عبدالفتاح إسماعيل (الأمين العام) وسالم ربيع علي (الأمين العام المساعد) وعلي عنتر، ومحمد صالح العولقي،

ومحمود عشيش. وسوف يستكمل اليسار سيطرته على السلطة بإزاحة محمد علي هيثم ومحمد صالح عولقي، في آب/ أغسطس ١٩٧١، وتشكيل مجلس رئاسي ثلاثي جديد من سالمين رئيساً لمجلس الشعب الأعلى ونائباً للأمين العام للتنظيم السياسي- الجبهة القومية، وعبدالفتاح إسماعيل أميناً عاماً للتنظيم السياسي- الجبهة القومية، وعلي ناصر محمد رئيساً للوزراء.

□ **هل أن إزاحة قحطان الشعبي كانت ضرورية، وإذا كانت ضرورية لماذا تمّت تصفية فيصل عبداللطيف الذي كان رئيساً للوزراء مطلع الحكم الاستقلالي؟**

- لم تكن إزاحة قحطان ضرورية، ولا بالطبع تصفية فيصل عبداللطيف. والمؤكد أنه كان يمكن أن يتعايش في حركة تحرير واحدة تيار يميني أو معتدل وتيار يساري بمقاييس تلك المرحلة. كل ما يمكن قوله هو أن الخلافات كانت عميقة وتصادمية بين الفريقين، لكن ما عجّل في اندفاع الطرفين إلى الحسم هو الصلاحيات الاستثنائية التي اتخذها قحطان وموقفه المتواطئ مع محاولة الانقلاب العسكري ضد يساريي الجبهة القومية؛ أي التداخل بين النزاع الحزبي والنزاع على السيطرة على القوات المسلحة.

دعيني أعترف لك هذا الاعتراف عن الرقابة الذاتية والحَجْر الذاتي الذي يفرضه المرء على نفسه في سبيل عدم زعزعة اقتناعات لديه. علمت بأن فيصل عبداللطيف الشعبي جرت تصفيته بعد سنوات من الحدث، في أواسط الثمانينيات، عندما نمي اليّ خبر تصفية حسين قماطة، قائد الميليشيا الشعبية، من فريق عبدالفتاح، في السجن والتبرير أنه انتحر شنقاً. لم أعد

أذكر من أبلغني الأمر. لكنه رَبَط الأمرين معاً ليذكّرني بسابقة تصفية فيصل عبداللطيف في السجن على اعتبار أني أعرفها. ولم أكن أعرفها. من جهة ثانية، كان مصير قحطان الشعبي غامضاً في ذهني. لم يخطر في بالي أنه في السجن، تصورته، أو أردت أن أتصوّره في القاهرة أو صنعاء. والحقيقة أني عندما كنت أجيب على أسئلتك ذكرت أنه انتقل إلى المنفى خارج البلاد. في كل الأحوال، لم يخطر ببالي أنه كان حبيس تخشيبة في مجمّع دار الرئاسة الذي زرته مراراً وتجوّلت فيه مع هذا الرئيس أو ذاك. ولست أخفي عليك الصدمة الكبيرة التي انتابتني عند اكتشافي وأنا أعيد قراءة بعض المراجع تحضيراً لهذه المقابلات، أن قحطان ظل في سجنه الانفرادي إلى حين وفاته بعد أحد عشر عاماً على اعتقاله من دون محاكمة.

☐ **هل تمت إزاحة محمد علي هيثم من دون خسائر؟ أقصد هل كان يمثل مركز قوة ما؟**

- على قدر ما أعرف، كان نفوذ محمد علي هيثم بالدرجة الأولى بين ضباط دثينة وفي تلك المنطقة بالذات، كما أسلفت. وهذا ما يفسّر، كما قيل لي، تعيين علي ناصر محمد بديلاً من هيثم في رئاسة الوزراء لأجل طمأنة عسكريي دثينة وأهلها. وعلي ناصر من قبيلة الحسنية في دثينة وتأتي في المرتبة الثانية بعد المياسرة الذين ينتمي إليهم محمد علي هيثم والعميد حسين عثمان العشال الميسري، قائد الجيش مطلع الاستقلال، الذي ما لبث أن قاد حركة تمرّد عسكرية ضد النظام. لكني لست أستطيع قياس الخسائر التي ترتبت على إزاحة محمد علي هيثم. أعرف أنه اتخذ القاهرة منفى له وظل معارضاً للنظام في الجنوب وقد جرت هناك محاولة فاشلة لاغتياله.

الدّين والسياسة في الجنوب

☐ **لماذا لم تنشأ حركات دينية في الجنوب؟ يحاول البعض الربط ما بين مقاومة المستعمر وبروز الحركات الدينية؟**

- ليس مستغرباً أن لا تنشأ حركات دينية سياسية واسعة النفوذ في الجنوب في تلك الفترة. كان الزمن في العالم العربي زمن الناصرية وحزب البعث وحركة القوميين العرب والثورة الجزائرية والمقاومة الفلسطينية، وعلى الصعيد العالمي زمن حركات التحرر الوطني في القارات الثلاث ضد الاستعمار، وكانت تلك الحركات تغلّب الانتماء الوطني والقومي على الانتماءات الأخرى من قبلية ومذهبية ودينية. ولم تشذّ الحالة اليمنية شمالاً أو جنوباً، عن التيار العام، وينطبق هذا على جبهة التحرير كما على الجبهة القومية. فالعدو هو الاستعمار البريطاني والمشايخ والأمراء والسلاطين المرتبطين به والتركيز هو على تجاوز الولاءات والثأرات القبلية وأولوية الولاء الوطني (في مواجهة تشرذم الجنوب اليمني إلى ٢٤ كياناً) في سبيل إجلاء الاستعمار وتحقيق الهدف القومي (الوحدة اليمنية).

مع ذلك، عرف اليمن الجنوبي هيئات إسلامية في الفترات الأولى من الحركة الاستقلالية. في العام ١٩٤٩، تأسست «الجمعية الإسلامية الكبرى» التي دعت إلى دولة إسلامية. وأعقبتها «رابطة أبناء الجنوب»، ومن مؤسسيها قحطان الشعبي وعبدالله باذيب، وهذه دعت إلى قيام دولة إسلامية في جنوب اليمن (المستقل عن الشمال) وإلى تحقيق الوحدة العربية الشاملة في آن معاً.

المجتمع متديّن من دون شك. وحضرموت، المركز الديني التاريخي، أكثر تديّناً من عدن الكوزموبوليتية ومن الأرياف ذات البنية القبلية الغالبة. ومع ذلك، كان للحركة الاستقلالية في جنوب اليمن مضمار ديني أسوة بسائر حركات التحرر العربية، فطالما أن النزاع هو مع الاحتلال البريطاني، سهل الخلط بين «بريطاني» و«نصراني». أذكر أن الفدائيين الذين قابلناهم في الزيارات الأولى لعدن كانوا يتحدثون عن الإنكليز بأنهم «النصارى».

ومن ضمن العوامل المشجعة على غلبة التعبئة الوطنية على الدينية، التجانس المذهبي (الشافعي) لسكان الجنوب اليمني؛ وارتباط الكثير من علماء الدين بالمشايخ والأمراء والسلاطين، وعدم تميّز صف واسع منهم في النضال ضد الاستعمار البريطاني؛ هذا بالإضافة لنظرة سائدة إلى علماء الدين أنهم مروّجو القيم المحافظة والمتمسكون بالأمر الواقع.

من جهة ثانية، لا معلومات لديّ عن وجود ظاهرة اللاتديّن في أوساط شباب الحزب أو بيئته أو عن درجة انتشارها في حال وجودها في ظل حكم اليسار. لستُ أعلم الكثير عن البرامج الدراسية ولا عن نمط التعليم في الجامعة. هذه ثغرة في معارفي عن التجربة. فلن أستعيض عنها بالتكهّن. كل ما أستطيع قوله إني لم أصادف حالات معبّرة، ولو إفرادية، عن اللاتديّن خلال زياراتي العديدة إلى اليمن وفي حدود معارفي. ما لاحظته وشهدت عليه بوضوح هو نمو مظاهر التديّن الشعبي وخصوصاً بين الشباب بعد أحداث كانون الثاني/ يناير ١٩٨٦. وهذه ظاهرة نلقاها في كل مجتمع مَرّ بتجربة مأسوية، كالحروب والكوارث الطبيعية، ويصعب تفسيرها دون الأخذ بعين الاعتبار علاقة التديّن بالخرافات وبالحاجة إلى

الحماية. والتفسير لا يقلل من أهمية الظاهرة. أما أثر الدراسة والبعثات في الاتحاد السوفياتي والدول الاشتراكية، ونمط التربية المدرسية، على ظاهرتي التديّن واللاتدين، فلست أملك ما يسمح لي بقياسه.

الهوامش

(١) الكيانات السابقة لمحميتي عدن الغربية والشرقية كانت ٢٤ مشيخة وسلطنة وإمارة بالإضافة إلى مستعمرة عدن: ١٩ في محمية عدن الغربية هي سلطنة لحج، مشيخة العلوي، إمارة الضالع، مشيخة العقربي، وسلطنتا العوالق العليا والعوالق السفلى، ومشيخة العوالق العليا، وإمارة بيحان، وسلطنة الحوشبي، واتحاد دثينة، وسلطنتا يافع العليا ويافع السفلى، ومشيخة الشعيب، ومنطقة القطيبي التابعة للضالع، بالإضافة إلى خمس مشيخات صغيرة في يافع العليا هي بوسي، والمفلحي، والحضرمي، ودوبي والموسطي. أما الكيانات في محمية عدن الشرقية فهي خمسة: سلطنة الشحر والمكلا (القعيطي) وسلطنة الكثيري، والسلطنة المهرية في قشن وسقطرى، وسلطنتا الواحدي، واحدة عاصمتها في بالحاف وعزّان، والثانية عاصمتها بيرعلي. وقام نظام الحماية البريطاني السابق على اتفاقيات مع حكام تلك الأقاليم تقضي بقبول الحماية البريطانية لقاء مساعدة مالية وتعيين مستشار سياسي وعسكري بريطاني لدى الحاكم، وتضمنت مساعدة الحاكم إخضاع القبائل، بما في ذلك القمع العنيف للنزاعات أو الانتفاضات القبلية (كما في حال استخدام الطائرات البريطانية ضد القبائل المتنازعة في حضرموت).

أما المحافظات الست فكانت:

الأولى العاصمة عدن وضواحيها: المعلا، التواهي، الشيخ عثمان، البريقة عمران، رأس العارة، دار سعد، العماد، جزيرة سقطرى. الثانية: لحج، الصبيحة، الحواشب، الضالع، ردفان، الشعيب. الثالثة: أبين، أحْوَر، دثينة، العواذل، يافع. الرابعة: بيحان، بير علي، شبوة، عربة العوالق، وادي جردان، وادي عزان، حبان، وادي ميفعة. الخامسة: وادي دوعن، وادي حجر، وادي المسيلة، وادي حضرموت، الكرب، الصيعر، المناهيل، الشحر. السادسة: المهرة.

الفصل الثاني

عهد الترويكا (١٩٦٩-١٩٧٨)

كانت فترة حكم الترويكا الفترة الواعدة في التجربة اليمنية الجنوبية. ثلاثة يكمّل الواحد منهم الآخر: عبدالفتاح الملهم والمرشد وباني الحزب، وسالمين القائد الجماهيري المهيوب والمبادر، وعلي ناصر محمد رجل الدولة والإدارة. كوّن الثلاثة مجلس الرئاسة الذي حلّ محل مجلس رئاسة خماسي بعد إقصاء محمد علي هيثم.

تعرفت باكراً إلى سالمين وعلي ناصر محمد منذ زياراتي الأولى. ونشأت صداقة حميمة مع الاثنين. يختلف سالمين عن عبدالفتاح اختلافا بيّناً. فتاح يشبهنا، أقصد نحن جماعة اليسار العربي الجديد. لغته لغة اليسار التي نعرفها في المشرق، يقرأ الكتب التي نقرأ، يجهر بتبني الماركسية- اللينينية، مع أنه مضطر لأن يسمّيها اشتراكية علمية، يقول بمقولات ما بعد ١٩٦٧

التي نرطن بها، مثل سقوط القيادة البورجوازية الصغيرة لحركة التحرر العربية والدعوة لتتولى الطبقة العاملة القيادة... إلخ.

سالمين ريفي، حاد الذكاء، شديد الفضول والسعي إلى المعرفة، لكنه متحفظ، يقرأ بنهم ويستفسر عن كل شاردة وواردة، وهو فوق ذلك استثنائي النشاط، وشجاع وعنيد وقائد جماهيري بلا منازع. كنت ألتقيه في كل زيارة، بل أكثر من مرة في الزيارة الواحدة. العلاقة معه عفوية وبسيطة وحميمة. نلتقي في مكتبه مساء ونظل نتكلم لساعات وهو يتناول عشاءه على شكل رغيف خبز، أو يمرّ لأخذي من فندق أو دار ضيافة خلال النهار، لمرافقته في زياراته الدورية على المزارع والتعاونيات وتجمعات الصيادين أو المشاريع الإنشائية ومعسكرات توطين البدو. ذات مرة، أخذني في دورة على ساحل أبين ومررنا على أحد العشش فترجّل من السيارة وجلس بعض الوقت مع امرأة مسنّة تقعي قرب تلك العشّة. ثم دعاني وعرّفني على المرأة: هذه أمي. وقيل لي لاحقاً إن والدته من الأحجور، وهم قوم متحدرون من أصل أفريقي سكنوا ساحل أبين بنوع خاص، وتولوا الزراعة والصيد، وهما مهنتان يأنفهما أبناء القبائل. وفي الأيام التي كنت أزور فيها اليمن كانت نساء الأحجور يخدمن في دور الضيافة، وقد علمت منهن بعض الأشياء عن قومهن.

علي ناصر محمد إداري بالدرجة الأولى، رجل الملفات والخدمات، يسهر لآخر الليل على هموم الإدارة ومشاكلها. يمرّ ويأخذني من الفندق أو دار الضيافة. نركب بالسيارة وندور. وعلي رجل حذر يؤثر أن تتم الأحاديث في السيارة منفردين. عندما يشاهده الناس يتجمهرون حول

سيارته فيوقفها ويتسلّم من المواطنين عرض حالات مكتوبة على أوراق مستطيلة مطوية. كانوا يسمّونه «علي مرحبا» لكثرة خدماته. و«مرحبا» اليمنية متعددة الاستخدامات، تفيد «أهلاً» قدر ما تفيد «نعم»، و«ماذا تريد؟» («إيش تشتي»، أي تشتهي) و«تكرم»... إلخ. وعلي ناصر هو الشريك الأصغر في الثلاثي. شارك في العمل المسلّح لكن لم تكن لديه الشرعية الفدائية القيادية التي يتمتع بها عبدالفتاح أو سالمين. فعبدالفتاح قاد الفدائيين في عدن وسالمين كان من قادة الفدائيين في لحج والضالع وحالمين، قبل أن يتولى هو أيضاً قيادة العمل الفدائي في عدن. بدأ علي ناصر عمله محافظاً للجزر وترقّى من الوزارات إلى أن تولى رئاسة الوزراء ووزارة الدفاع بعد إزاحة محمد علي هيثم لتطمين من تبقى من ضباط دثينة، كما أسلفت.

مرة أخذني علي ناصر إلى لحج وزرنا صاحب حانوت متواضع تبيّن أنه شيخ قبيلته من مودية. استقبله الرجل بجفاء وتمنّع عن الخوض في الموضوع الذي أراد علي مفاتحته به في حضوري. ثم طمأنه علي بأني صديق ورفيق و«من أهل البيت»، كما قال. وتبيّن أن الأمر يتعلق بابنة الشيخ وقد تزوجت رغم إرادة أبيها وهربت مع زوجها إلى عند علي ناصر فآواهما. الحوار متوتر: شيخ القبيلة يصرخ في وجه عضو مجلس الرئاسة ورئيس الوزراء وعضو المكتب السياسي في الحزب الحاكم، وهذا يحاول تهدئة روعه ويسعى لإقناعه بأن يزوره في منزله بعدن لعقد مصالحة مع ابنته وزوجها. غادرنا وشيخ القبيلة لم يقتنع.

كان علي ناصر مرجعي في ما يتعلق بالإدارة والسياسات الاقتصادية.

الإحصائيات والأرقام عنده. وعنده الخطط والأشواط المقطوعة في تنفيذها. وعنده أيضاً الموقف الموضوعي والحذر في النزاعات. هذا قبل أن يصير هو نفسه موضع نزاع.

من سالمين وصالح مصلح وعلي عنتر تعلّمت الكثير عن اليمن. أدخلوا اليمن إلى معارفنا وهمومنا. وكان صالح مصلح وجار الله عمر من أقرب الرفاق والأصدقاء، وهما الثنائي المسؤول عن ملفّ الشمال. كانت علاقتي بعلي عنتر جيدة ولكنها متحفظة وكنت إداريه وهو يحذر مني على اعتباري قريباً من عبدالفتاح. ولكن نوادر «أخا العرب»، لا تنسى قدر ما هي دالّة على التجربة وأساسها الاجتماعي وقواها.

مرة أخبرنا علي بحضور صالح مصلح حكاية تعطي فكرة عن مزاجه وعن الحنكة الشعبية لديه مثلما تعطي فكرة عن التديّن الشعبي. مجموعة فدائية خارجة من إحدى القرى في مهمة قتالية بقيادة علي عنتر. ما أن تغادر القرية حتى تسقط عليها قذيفة بريطانية تردي عدداً من أفرادها بين شهيد وجريح. رأساً يبادر علي لاستيعاب الموقف. يركع إلى جانب أفراد المجموعة المطروحين أرضاً: «يا حظهم: رأساً إلى جنات النعيم. ليتنا كنا معهم. مباشرة إلى جنات النعيم. إلى حور العين. ليتنا كنّا معهم». وظل يردد «حور العين. حور العين. ليتنا كنا معهم». وصدف أن والد صالح مصلح جالس على صخرة يتأمل المشهد، فقال للمقاتلين: «لا تصدّقوا راعي البغال هذا. لا يوجد شيء بعدما يضعون البلاطة على صدركم. لا حور عين ولا ولدان مخلّدون. هو الله فتّال. أستغفر الله العظيم!».

«الأيام السبعة المجيدة»

عند إعلان الاستقلال، اجتاحت جموع ريفية مدينة عدن واحتلّ قسم كبير منهم الأبنية والشقق والبيوت التي غادرها البريطانيون. كان هناك حقد على عدن، وقد استفحل في ما بعد، بات أكثر تنظيماً، عندما بدأت المسيرات الشهيرة التي عُرفت بـ«الأيام السبعة المجيدة» في آب/ أغسطس ١٩٧٢، وهي كناية عن سبعة أيام من التظاهرات والمسيرات من الأرياف المحيطة القريبة من عدن، بتحريض وقيادة مقرّبين من سالمين، أمثال علي سالم البيض وعلي صالح عباد (مقبل)، وقادة ميدانيين شعبيين، أذكر منهم عوض الحامد من لحج. من هتافات المسيرات الأثيرة «سالمين نحن أشبالك/ وأفكارك لنا مصباح»، وطالبت المسيرات والتظاهرات بمزيد من التخفيض لرواتب الموظفين الحكوميين وبتأميم المنازل وتحرر المرأة. ومن شعارات تلك التظاهرات «واجب علينا واجب/ خفض الرواتب واجب/ واجب علينا واجب/ حرق الشوادر [النقاب] واجب». لم تخل الأيام من عنف. دخل المتظاهرون الإدارات وضربوا الموظفين واتهموهم بالبيروقراطية. وأذكر أني لما تعرّفت ومحسن إبراهيم إلى عبدالله باذيب وقد زارنا في مكاتب «الحرية» ببيروت، كانت أبرز شكاوى رئيس الحزب الشيوعي اليمني هي من التطرف اليساري في الجبهة القومية، وقد فصّل في مخاوف أهالي عدن من اجتياح الريفيين مدينتهم في تلك الأيام.

لم تكن مثل هذه الظواهر بالغريبة في حركات التحرر الوطنية العربية. عرفتْ الجزائر «أياماً» مشابهة، ومثلها عرفت الفترة الأولى من حكم البعث في سورية، عندما كان الحكم بيد الثلاثي الأتاسي- جديد- زعيّن، فقد تم

إنشاء اتحاد العمال بقيادة خالد الجندي، «الميليشيا العمالية» التي أخذت على عاتقها هي أيضاً «تطهير الإدارة» من أبناء العهود السابقة، ونصّبت نفسها حَكَماً في أي من الموظفين يجب عزله وأيّهم يستحق البقاء، وذلك بناء على الانتماء العائلي والاجتماعي والجهوي في معظم الأحوال، لا الكفاءة والخبرة. هو الجموح الريفي إياه ضد المدينة باعتبارها مركز الاستعمار والامتيازات الاجتماعية ومسكن ملاك الأراضي والتجار والسماسرة والمرابين الذي يستغلّون أبناء الأرياف.

انتهى أمر «الأيام السبعة المجيدة» في عدن بتأميم المساكن وقد فرض نفسه كأمر واقع بعد أن احتل الأهالي المساكن التي كانت مؤجرة للبريطانيين. انقضت «الأيام السبعة المجيدة» وعبدالفتاح في الاتحاد السوفياتي للعلاج، وعند عودته تلقى موجة الانتقادات عليها، ويبدو أنه تجاوب معها، فنشب أول خلاف بينه وبين سالمين. كان سالمين ذا مَيل صيني يستلهم الثورة الثقافية الصينية مؤمناً بدور الجماهير في التحريك الدائم للعملية الثورية، ينحاز إلى الصين في السياسة الخارجية ولا يثق بالسوفيات ولا هم يثقون به. بالعكس تماماً، كان عبدالفتاح الأميل إلى السوفيات كما سوف ترين.

الخطوات الأولى

الانفراد بالسلطة

مع تولي اليسار السلطة تغيّر اسم الجمهورية من «جمهورية اليمن الجنوبي الشعبية» إلى «جمهورية اليمن الديموقراطي الشعبية». وإحلال الديموقراطية الشعبية محل الجنوبية له دلالتان بيّنتان: وحدوية يمنية

وانتمائية يسارية، طالما أن لقب «ديموقراطية شعبية» علامة مسجلة لدول المنظومة السوفياتية. ترافق ذلك مع إعلان حكم الجبهة القومية- التنظيم السياسي حكم الحزب الأوحد، يعبّر عنه شعار «كل الشعب قومية»، أي «جبهة قومية»، وقد كرّسه المؤتمر الخامس في مارس ١٩٧٢. كذلك تقرر إقفال الصحف والاستعاضة عنها بالصحف الحزبية: «١٤ أكتوبر» الحكومية و«الثوري» الحزبية.

كرر المؤتمر الخامس إدانة «البورجوازية الصغيرة» في حركة التحرر العربية والدعوة إلى تسلّم الطبقة العاملة قيادتها. وانتخب المؤتمر قيادة عامة جديدة من ٣٠ عضواً و١٤ عضو احتياط. وأقرّ السير نحو اندماج «فصائل العمل الوطني» الثلاثة: الجبهة القومية- التنظيم السياسي، حزب اتحاد الشعب الديموقراطي وحزب الطليعة الشعبية.

بسرعة تطورت ورشة تحزيب الجيش بإدخال وحدات بأكملها من الشرطة والفدائيين إلى صفوفه قصد تأمين السيطرة عليه من قبل العناصر الحزبية، وقد تطلب ذلك تصفية وتسريح أعداد كبيرة من الضباط ما لبث أن فرّ قسم كبير منهم إلى الخارج. وكان علي عنتر أبرز من تولى تلك المهمة بصفته وزيراً للدفاع. وللمزيد من تأمين الحزب، أنشأت قوة موازية له، كما في حالات الأنظمة الشبيهة. فتشكلت وحدات الميليشيا الشعبية وتحولت قوة ضاربة بيد الحزب وبيد عبدالفتاح شخصياً. وكانت فكرة ذكية للمحافظة على التقليد الشعبي اليمني في اقتناء السلاح مع تسجيله في الوقت ذاته. هكذا سجّل أعداد كبيرة من الأهالي في القرى والمدن في وحدات الميليشيا وجرى استبدال «البندق» القبلي التقليدي بالسميونوف السوفياتي، كما أسلفت.

وقد ترافق ذلك مع موجة من الاضطهاد للخصوم السياسيين. تمثلت في فرار عدد كبير منهم إلى الخليج أو الشمال. وفي ٣٠ أبريل ١٩٧٣ سقطت طائرة رسمية كانت تقل عدداً من السفراء كانوا يحضرون مؤتمراً للدبلوماسيين وقتل جميع من فيها. ولاحت شكوك بأن الطائرة تعرضت لعميلة تفجير، خصوصاً أن الدبلوماسيين الذين كانوا يستقلونها معروفون بأنهم من المعارضة لحكم الترويكا بشكل أو بآخر.

الإجراءات الاقتصادية

في نوفمبر ١٩٦٩، توالت الإجراءات الاقتصادية، وأبرزها حركة تأميمات واسعة النطاق طاولت كل الشركات الأجنبية العاملة في البلاد، والبنوك، وشركات التأمين، والبيوتات التجارية، وموزعي المحروقات ومصفاة عدن، ومعها التجارة الخارجية (ما أدى إلى إلغاء مرفأ عدن كمرفأ حرّ). وكانت أولى ردات الفعل على تلك الإجراءات حركة هجرة واسعة للبشر ورؤوس الأموال إلى الخارج وإلى الشمال والخليج خصوصاً.

صدر قانون الإصلاح الزراعي في أكتوبر ١٩٧٠ بعد محاولتين فاشلتين لتحديد سقف الملكية الزراعية. وقضى بمصادرة أراضي وممتلكات الحكام السابقين من دون تعويض. وجرى تأميم الأراضي عملياً وإنشاء ٢١ تعاونية زراعية و٢٤ تعاونية دولة. وحددت الملكية بعشرين فدان مروي و٤٠ فدان بعلي. وتقرر، بمبادرة من سالمين، اللجوء إلى مبادرات جماهيرية لحل مسألة الأرض فاستولت جموع فلاحية ليست بالضرورة من المحرومين من الأرض، على الأراضي الزراعية، وعمّت الفوضى والتجاوزات في التطبيق

فصفيت الملكيات المتوسطة إلى جانب الكبيرة وبطريقة عشوائية. واختلط الأمر بين الصراعات الطبقية والثارات العائلية والقبلية.

وتركّز الاهتمام على تنمية قطاع الصيد. ساعد السوفيات في تطوير هذا القطاع وأعطي امتياز أيضاً لشركات يابانية لصيد الحبّار لكن البلد لم يكن يملك أي وسيلة فعلية للتحقق من التزام اليابانيين بالعقود.

ورعى سالمين مشروع توطين البدو الرحل الذي يوفر معسكرات لإسكانهم وتأمين الحد الأدنى المعاشي لهم بالإضافة إلى تأمين دورات محو الأمية والتعليم والعناية الطبية. وللمشروع غرضان على الأقل: الأول أن توطين البدو، ومعظمهم من العابرين للحدود بين اليمن والعربية السعودية، يضمن ولاءهم لليمن الديموقراطي وإبعادهم عن إغراءات المال السعودي عبر الحدود. والثاني مدّ القوات المسلحة وأجهزة الأمن بعناصر شابة موالية للعهد الاستقلالي. وكانت زيارة معسكرات توطين البدو الرحّل ضمن أي برنامج رسمي لزوار اليمن، وأبرزها معسكر «النجمة الحمراء».

كما بدأ الاهتمام بربط أجزاء البلد المترامي الأطراف بالطرقات. فقد اقتصرت الشبكة الهزيلة للطرق المعبّدة التي تركها البريطانيون على وصل المناطق التي تهمهم بعضها ببعض، وهي لا تتعدى الكيلومترات القليلة حول مدينة عدن وفي محافظة لحج. وأذكر أنه لم يكن هناك طريق يربط بين عدن وحضرموت والسفر إليها يتم بسيارات «الجيب» على رمل البحر حين يكون في حالة جزر. وكان شق الطرقات وتعبيدها هي المهمة التي تولاها الصينيون ومارسوها بجدية وسرعة لافتتين.

وحظي قطاع التعليم، بما فيه محو الأمية، باهتمام استثنائي من قبل الحكم اليساري، محققاً أرقاماً مذهلة قياساً إلى فترة الاستعمار. ففي ظل قانون تعميم التعليم وإلزاميته، الصادر العام ١٩٧٣، تضاعف عدد المدارس والطلاب مقارنة بما كان عليه عشية الاستقلال، وتأسست جامعة عدن.

وتمثل الاهتمام الخاص بوضع المرأة بتحويل يوم الثامن من مارس إلى عيد وطني وعطلة رسمية والأهم طبعاً سَنّ «قانون الأسرة» المتقدّم الذي ساوى بين المرأة والرجل في الأحوال الشخصية، ومنع تعدد الزوجات ومنح المرأة الحق المتساوي في الطلاق ووضع سقف أعلى للمهر الذي كان يرهق الشباب ويجبرهم على الهجرة للعمل في الخليج لإيفاء أهالي زوجاتهم مهور بناتهم. لم تثر هذه الإجراءات مشاكل تذكر، ربما بسبب الفقر وعدم انتشار عادة تعدد الزوجات على ما لاحظت وعلمت. وأذكر أني حضرت مهرجان ٨ مارس العام ١٩٧٦ وكانت الاحتفالات تعمّ أرجاء البلد وأقيمت مهرجانات ضخمة في عدن شملت تظاهرات نسائية في حضور وفود نسائية وفرق رقص وغناء شعبي من كل المحافظات. وتخلل الاحتفال حفلات جماعية لإحراق البراقع، برّزت فيها نساء حضرموت خصوصاً. حضر الرفيق السينمائي مارون بغدادي تلك الفعاليات وقد صوّر أشرطة سينمائية والتقط صوراً فوتوغرافية عديدة. لم نعثر على الأفلام بعد وفاة مارون في بيروت أو في عدن أو صنعاء، لكن أرملته ثريا عثرت على بعض الصور في منزله الباريسي نشرناها في العدد السابع من مجلة «بدايات» (شتاء ٢٠١٤). وقد حضرتُ الاحتفال المركزي الذي أقيم في عدن إلى جوار سالمين، وخرجنا من الاحتفال معاً، وأشار إلى زوجته المشاركة في الصف الخلفي، وقيل لي إنها من المرات القلائل التي تحضر زوجة مسؤول كبير أحد النشاطات العامة.

أعلنت الإجراءات الاقتصادية بدء الخلاف حول التوجهات الاقتصادية والسياسية. والمفارقة في كل تجربة الجنوب أن الجهد الرئيس للدولة يتمثل بسخاء في التوزيع الاجتماعي والتأمين الصحي، فالدولة توفّر الضمان الصحي الكامل للمواطنين وتسفّرهم للعلاج في الأردن أو الهند من دون أي مقابل مادي. أذكر نقاشا مع علي ناصر في هذا الامر. قلت له: في فرنسا يدفع المستفيد من الضمان الصحي كلفة الدواء والاستشفاء ويستعيد ٧٠ في المئة من قيمة فواتير الضمان الصحي من طبابة وأدوية واستشفاء في مقابل دفع العمال وأرباب العمل بدلات الاشتراك في صندوق الضمان الاجتماعي. وهذه بلدان الصناعية غنية ومتقدمة. وأنتم ليس لديكم ثروات، ولا يدفع مواطنوكم الضرائب والنهج العام لديكم هو أن التعليم مجاني والأسعار مدعومة والقطاع الزراعي ضعيف والانتفاضات الفلاحية خلقت وضعاً معقداً في الريف حول موضوع ملكية الأرض، ومازالت هذه المشكلة قائمة إلى الآن. لم يكن الإنتاج الزراعي شيئاً يذكر وليس هناك من صناعة والقطاع الرئيس هو القطاع السَّمكي ولم يكن قد عثر حينها على النفط أو المعادن... إلخ. هو بلد يبدأ من الصفر ولكنه ينفق على الخدمات الاجتماعية كأنه دولة رعاية في الرأسمالية الصناعية المتقدمة أو كأنه بلد اشتراكي!

اقتضى الأمر بعض الوقت لأدرك أن في الأمر حكمة يمانية هي تأمين مناعة للناس تجاه إغراءات المال السعودي والخليجي.

☐ لنعد إلى المنافسة بين سالمين وفتاح التي أشرت اليها.

- لست متأكداً من أن سالمين كان مسؤولاً بمفرده عن حركة التأميمات الإضافية التي بدأت في أواخر نوفمبر ١٩٦٩ التي تمّ خلالها تأميم المصارف

والشركات الأجنبية والتجارة الخارجية أو «قمم الاقتصاد»، وفق تسمية الاقتصادي العراقي التقدمي محمد سلمان حسن الذي استقدم للاستشارة الاقتصادية وأوصى بتلك التأميمات. والمعلوم أن التأميمات أدت إلى هروب رؤوس الأموال الأجنبية وانتقال المصارف والشركات التجارية بل وعدد من المصانع إلى شمال اليمن أو إلى السعودية. في تلك الأثناء، جرى تأميم عملي للمساكن ما أدى إلى تضرر أعداد واسعة من ملاك الشقق أو الأبنية خصوصاً، ما أدى إلى نزوح واسع لهم.

ولم يطل الوقت قبل أن تتقرر موجة ثانية من التأميمات شملت تلك المرة التجارة الداخلية والنقل والصيد. وفي هذه الفترة سادت نزعة مساواتية تدعو إلى تأميم كل شيء حتى التجارة الصغيرة. وكانت تُرجِع صدى الشعارات التي رفعتْ في «الأيام السبعة المجيدة»: «يا سالمين، لا تَنْسي/ باقي الدكاكين والتاكسي!».

زرتُ عدن في تلك الفترة ولم أشجع على هذه التجربة. ضمّني عشاء مسائي مع سالمين وعلي ناصر دام إلى ساعات الصباح الأولى في بيت عبدالفتاح في المعاشيق أعربت فيه عن شكوكي تجاه التأميمات، لاستعجالها وتحميلها قطاع الدولة مسؤوليات إدارية ومحاسبية ضخمة لا تملك البلاد قطعاً البشر ولا الكفاءات ولا البنية التحتية اللازمة لها. ذكرتُ في الاجتماع أن كوبا، بعد عقدين من الزمن، أممت التجارة الداخلية في ولاية صغيرة على أمل تعميمها بعد سنوات من التجربة على سائر المناطق. وقلت لهم إن هذا النمط من التأميمات يُنفّر أصحاب المصالح الصغيرة من حرفيين وصغار التجار، بل الحانوتيين وليس فقط أصحاب رؤوس الأموال المتوسطة

والكبيرة. كان الجو العام في تلك الجلسة جوّ حُبور وحماس، ولم ألحظ أن أيّاً من المسؤولين الثلاثة متحفظ حول الإجراء. جلسنا في تلك الجلسة حتى الصباح ورجعتُ بالسيارة مع سالمين إلى التواهي حوالى الثالثة فجراً حيث دَشّن سوق السمك التابع للقطاع العام وأشرف على توزيع أول شحنات لتوزيع الأسماك من خلال القطاع العام.

في هذا الجو كانت السياسة الخارجية متجاذبة بين الانحياز للاتحاد السوفياتي والصين. والحضور الصيني وازن، والوجه الرئيس للمساعدات الصينية هو شق الطرق وتعبيدها ووراءه ميل إلى تنفيذ مشاريع ليست عالية الكلفة ولكن نتائجها ظاهرة للعيان. في المقابل، كانت المساعدات السوفياتية منصبّة على تنمية القوات المسلّحة وبعض المشاريع، مثل تنمية صيد الأسماك.

☐ **كيف بدأ الخلاف بين كتلة سالمين وكتلة عبدالفتاح؟ وعلى ماذا تركز الخلاف؟ وكيف تطور؟**

- قلت سابقاً إن القادة الثلاثة (سالمين- عبدالفتاح- علي ناصر) كانوا برأيي متكاملين، وقد أبلغتهم برأيي في تلك الجلسة عشية تأميم تجارة التجزئة. كانت تجربة الترويكا ناجحة إلى أن بدأ البحث في الحسم وفي ضرورة وجود رأس واحدة للسلطة. المفارقة أن تلك الفترة صادفت، إن هي حقاً صدفة، التحوّل في الاتحاد السوفياتي من الترويكا الحاكمة إلى انفراد ليونيد بريجنيف بالحكم أميناً عاماً للحزب ورئيساً للبلاد. لن أستغرب أن تكون ثمة علاقة بين التحولين. كان النموذج السوفياتي يجثم ثقيلاً على كوادر التنظيم الموحد وقيادييه سلباً أو إيجاباً.

□ ولم يكن علي ناصر طرفاً في التوازن بين سالمين وعبدالفتاح؟

- علي ناصر شخصية حذرة جداً ولا يوضح مواقفه، لكنه مع كتلة الوزراء القياديين في الحزب، أمثال مطيع وعبدالعزيز عبدالولي ومحمود عشيش ومحمد سعيد عبدالله (محسن)، كانوا يتبرّمون من تدخل سالمين في شؤون وزاراتهم من طريق رجال له فيها، وقد بنى عملياً لنفسه وزارة ظلّت تعمل تحت إشرافه.

حينها طرح موضوع اندماج الجبهة القومية مع حزب البعث اليساري ممثلاً بأنيس حسن يحيى وعبدالغني عبدالقادر واتحاد الشعب الديموقراطي وأمينه العام عبدالله باذيب وأخويه علي وأبو بكر. شاركتُ في بعض المداولات والمفاوضات في العلاقة مع البعث اليساري وأنيس حسن يحيى. لمستُ حذراً من جماعة اتحاد الشعب الديموقراطي تجاهي لم تبدده الأيام. وأذكر أن الاندماج تم في ظل تفاوت كبير بين أحجام التنظيمات الثلاثة. أذكر أن الرقم الذي قدّم عن عضوية الجبهة القومية كان ٢٢ ألف عضو مقابل بضعة آلاف للطليعة ولا أكثر من ألفين للشعب الديموقراطي.

وكانت قاعدة عبدالفتاح تتركز على دعم الميليشيا وقائدها حسين قماطة، وهو شاب نشيط جدّي ومخلص لعمله، وجهاز الأمن بقيادة محسن وشخصيته القوية، وقد تحوّل إلى وزارة «أمن الدولة» واسعة القدرات والصلاحيات التي امتلكت الخبرة والإمكانات الوفيرة بفضل مساعدة جهاز المخابرات الألماني (الشتازي). من جهتهم، ساهم الكوبيون في

تأسيس وتمويل وتدريب «لجان الدفاع عن الثورة»، المنسوخة عن مثيلتها الكوبية أصلاً، بقيادة منصور الصراري، وهو نقابي ومناضل من عمال مرفأ عدن، إضافة إلى توليهم تدريب الميليشسيا الشعبية.

وفي تلك الفترة، دار البحث حول إمكان العثور على النفط في حضرموت. وبدا أن ثمة شبه إجماع على حرمان اليمن الديموقراطي من فرصة استخراج النفط. اضطر اليمنيون للعمل بوسائل الحد الأدنى: حفارة قديمة نقلت بالبحر من كوبا، أسفرت عنها زيارة عبدالفتاح لكاسترو.

هوية الحزب ومصدر المساعدات

تصاعد الخلاف وتباعد واتضح الاستقطاب بين كتلتين عندمت طرحت مسألة بناء «الحزب الطليعي». والسؤال: أي حزب نريد؟ ما عقيدته؟ إلى أي مدى يتم الإفصاح عن الماركسية؟ صيغته التنظيمية؟ علاقته بالسلطة؟ بالقوات المسلّحة؟

المهم طرح موضوع هوية الحزب في إطار محدد، هو المفارقة بين الخطاب الأيديولوجي (تبني الاشتراكية العملية، بناء الاشتراكية أو إنجاز الثورة الوطنية الديموقراطية والتحول نحو الاشتراكية، الانحياز دولياً إلى المعسكر الاشتراكي وعربياً إلى جبهة الصمود والمقاومة... إلخ) وبين خطاب ليس بالخطاب، هو ضغط الحاجات المالية والاقتصادية الملحّة للبلد: أين العثور على المداخيل اللازمة ليس فقط لتمويل دولة رعاية عالية المصاريف والخدمات والتوزيعات وإنما أيضاً للقيام بأود الجهاز الإداري والعسكري والأمني المتضخم.

الصين تتخلّى عن اليمن الديموقراطي وظفار

من هذا المدخل أصبحت مسألة هوية الحزب، وهوية السلطة برمّتها مختلطة اختلاطاً شبه كامل بالسياسة الخارجية. كان عبدالفتاح حاسماً في حلمه بناء الحزب الطليعي وأمل الانتقال إلى الاشتراكية. يدعو إلى اعتماد الاشتراكية العلمية (الاسم المستعار للماركسية) كعقيدة والانضمام علناً إلى المعسكر السوفياتي وعقد المعاهدات الرسمية معه بما فيها المعاهدة الاقتصادية لدول المنظومة الاشتراكية (الكوميكون) والانتماء بالتالي إلى الحركة الشيوعية العالمية والعربية. أما التعبير عن هذا الانحياز عربياً فتصوّره فتّاح على أنه انضمام اليمن الديموقراطي إلى جبهة الصمود والتصدي المكونة حينها من سورية والجزائر وليبيا.

في تلك الأثناء، عاد سالمين من زيارة حاسمة إلى الصين. التقى ماو تسي تونغ وروى لي طرفاً من الحوار الذي دار بينهما. لدى السؤال التقليدي عن صحة الرئيس ماو والتمني له بطول العمر، أجاب القائد الشيوعي الصيني: «أنا سوف أودّع قريباً وأنتقل إلى الرفيق الأعلى. تأكد أني سوف أسأله كيف يرتضي أن يبقى على هذه الأرض كل هذا العدد من الفقراء؟». أما معاونو الرئيس الصيني فلا يبدو أنهم كانوا شديدي الاهتمام بفقراء الجزيرة واليمن على هذه الفانية. أبلغوا الوفد اليمني أن الصين لن تستطيع دعم اليمن الديموقراطي بما يزيد على المشاريع الجاري تنفيذها، علماً أن المساعدات والقروض الصينية لم تكن تنقص عن المساعدات والقروض السوفياتية، وإن تكن موجهة في اتجاه مختلف. تولى الصينيون ربط البلد بشبكة من الطرقات، أبرزها الطريق الذي

يربط عدن بحضرموت (٣٩٧ ميلاً) ووظفوا في التنمية الزراعية وبناء مصنع للنسيج، وفي القطاع الصحي، وكان نحو عشرين طبيباً صينياً يساعدون ويدرّبون الأطباء المحليين في عدد من المستشفيات الرئيسة في البلد. مهما يكن، قررت الصين الإفادة من قدراتها الاقتصادية للاستثمار الاقتصادي والتبادل التجاري مع الدول النفطية في الجزيرة والخليج، بما في ذلك المساهمة في التنقيب عن النفط فيها. لذا، فالصين الشعبية سوف توقف دعمها الثورات وحركات المعارضة السياسية في اليمن والجزيرة والخليج، بما فيها ثورة ظفار، وجلّ ما باتت تطمح إليه هو التعايش السلمي مع أنظمة تلك البلدان.

السعودية ليست بديلاً

حينها برز التساؤل لدى سالمين: «لماذا لا تكون السعودية البديل من الصين؟». كان سالمين رجلاً براغماتياً في السياسة الخارجية لكنه مبدئي في الوقت ذاته، متعلق بقيم الثورة وسياساتها، وعلى الأخصّ شديد التمسّك باستقلال بلاده وسيادتها. وكانت تلك الفترة فترة حكم إبراهيم الحمدي في الشمال. بادر سالمين إلى التحالف مع الحمدي من أجل أمن البحر الأحمر والبحث الجاد في الوحدة بين البلدين. عقْد سالمين شراكة حقيقية مع الحمدي رأى فيه الحكم السعودي عملاً عدائياً موجهاً ضده: يمنان يتحالفان ويعقدان اتفاقية البحر الأحمر مع أثيوبيا وبناء قوات حدودية حقيقية، فاعتبر الحكم السعودي ذلك التوجه عداء مطلقاً له.

رغم ذلك، سافر سالمين على رأس وفد إلى السعودية في يونيو ١٩٧٧،

ورافقه مطيع وعبدالعزيز عبدالولي وآخرون. قابلهم ولي عهد السعودية الأمير فهد ورفض الملك خالد مقابلتهم. طرح الوفد اليمني إمكان تفعيل العلاقات الاقتصادية بين البلدين بما هو مقدمة لتطبيع العلاقة بينهما. أما الطرف السعودي فكان مهتمّاً بالتفاوض حول أمن البحر الأحمر والعلاقة مع الشمال. وقد أفهم فهد اليمنيين أن العلاقات الاقتصادية مشروطة بإزاحة من سماهم «العقائديين» من السلطة الجنوبية كمقدمة للتعاون. بعد أسابيع سوف تندلع حرب أوغادين بين أثيوبيا والصومال. ويهرع الاتحاد السوفياتي إلى نجدة النظام الأثيوبي الذي كان على أهبة خسارة الحرب، بقدوم ١٨ ألف جندي كوبي، فأرسلت القيادة الجنوبية بدورها ألفي جندي بقيادة العقيد هيثم قاسم. وقد خسرت الوحدة اليمنية نحو مئة جندي وضابط في تلك المعارك التي ما لبثت أن ثبّتت الجبهة الأثيوبية في وجه الهجوم الصومالي.

لم ينصع سالمين لشروط السعودية، بل فاقم اليمن الديموقراطي التوتر مع آل سعود من خلال تدخله العسكري في حرب أوغادين، وكان لسان حال سالمين يقول: لماذا نورط أنفسنا مع جبهة الصمود والتصدي ونستفزّ المحور السعودي- المصري؟ في المقابل، فإن الذي يقدمه عبدالفتاح هو الحسم في الانتماء إلى الكتلة السوفياتية. والطريق إلى ذلك هو تثبيت شرعية الحزب والانتقال به من فكر قومي شعبوي إلى التبني الحاسم للماركسية اللينينية. انحازت الأكثرية الحزبية لعبدالفتاح وأصبح سالمين أقلية داخل الحزب. لكن ميزان القوى داخل الحزب لم يمنع وجود انقسام كبير في السلطة والقوات العسكرية والأجهزة الأمنية والمجتمع. وكانت الآمال معلّقة على مؤتمر الحزب ليحسم موضوع هوية الحزب.

استدعى عبدالفتاح «الرفاق اللبنانيين والفلسطينيين» للوساطة في يونيو ١٩٧٧. وهي مناسبة للحديث عن الأطراف الأربعة ذات العلاقة الوثيقة بالتجربة، وهي: الجبهة الشعبية والجبهة الديموقراطية والحزب الشيوعي اللبناني ومنظمة العمل الشيوعي في لبنان. مطلع حكم اليسار، كنتِ تلقين الأوساط والقيادات اليمنية منقسمة بين مؤيدين للجبهة الشعبية ومؤيدين للجبهة الديموقراطية. أذكر أن علي عنتر وصالح مصلح والعسكر وقدامى الجبهة القومية كانوا يميلون إلى جورج حبش، في حين أن الأب الفعلي لليسار اليمني منذ قحطان هو نايف حواتمة الذي يدعم عبدالفتاح ولكن بعد أن تبنّى مقبل وسلطان. يبدو أن دور سلطان تقلّص مع نمو دور عبدالفتاح، فيما كان مقبل الوجه النظري والحزبي لكتلة سالمين، حتى إنه خلال رئاسة سالمين بدا وكأن هناك أمينين عامين للحزب هما عبدالفتاح ومقبل. في نظام بالغ الحساسية تجاه التراتبية القيادية الهرمية، كنتِ تلقين مقبل في المرتبة الرابعة على المنصّة، وفي المناسبات العامة وعند التقاط الصور الرسمية يقف أو يجلس بعد علي ناصر مباشرة.

تعقدت صورة الاستشارات الرفاقية الخارجية مع نمو دور منظمة العمل الشيوعي والحزب الشيوعي اللبناني. مهما يكن، سبقنا الرفيق نايف حواتمة منفرداً إلى عدن في تلك الزيارة. ثم جاء الوفد الرباعي وقد ضم جورج البطل ونديم عبد الصمد عن الحزب الشيوعي اللبناني، وياسر عبدربه عن الجبهة الديموقراطية لتحرير فلسطين، وأنا ونصير الأسعد عن منظمة العمل الشيوعي. عقدنا جلسة طويلة مع سالمين كانت غريبة بعض الشي. اشتكى سالمين بمرارة من نمو التمايز الاجتماعي والعادات الاستهلاكية، بنبرة فيها من المساواتية القبلية بمقدار ما فيها من التطهر من المال ورفض

العلاقات التجارية والاستهلاك. أخذ يحتج بأن البلد يستورد الليمون والبرتقال من فلسطين فيما أسعاره ليست في متناول أبناء الشعب. وأشار إلى نمو بيروقراطية حزبية تراكم الامتيازات، ومنها توزيع السيارات على المسؤولين الحزبيين. وتحدث عن وزير بدّل سيارته مرّتين خلال عام، في إشارة إلى عبدالعزيز عبد الولي، كما استنتجت.

هذا ما سجّلته في دفتري عن اللقاءات مع سالمين وعبدالفتاح:

«عدن الخميس ٢٣ حزيران ١٩٧٧

«نصل عدن فجراً. مرّ عبدالفتاح الساعة السابعة للترحيب بنا في الفندق. الوفد مشترك بين الحزب الشيوعي اللبناني ومنظمة العمل الشيوعي في لبنان، ضم جورج البطل ونديم عبد الصمد وأنا ونصير الأسعد. عقدنا لقاءين مع سالمين ولقاءين مع عبدالفتاح. انعقدت الجلسة الأخيرة عند عبدالفتاح على وجبة غداء وجلسة قات استغرقت نحو سبع ساعات وانضم إلينا فيها: مقبل، علي باذيب، أنيس حسن يحيى، نصر اليافعي... إلخ.

«الخلاف على أشدّه بين سالمين وفتاح. سبقنا نايف حواتمة وطرح نظرية يبدو أنها لم تَرُقْ لأحد. تحدث بلهجة عدمية عن تجربة الجبهة القومية، على اعتبارها تمثل «البورجوازية الوطنية»، وزايد على مخاوف سالمين عن تكوّن طبقة جديدة، لكنه قدّم صيغة غريبة عن الحزب الطليعي: دعا إلى إعلان حزب شيوعي إذا وافق السوفيات على التبني الكامل للتجربة (مالياً واقتصادياً واستراتيجياً وعسكرياً وأمنياً وسياسياً... إلخ) وإلا يكتفى بإعلان حزب ديموقراطي ثوري.

«في الجلسة معه، عرض لنا سالمين هواجسه عن القرن الأفريقي والبحر الأحمر ونجاحه في استمالة إبراهيم الحمدي لمشروع خاص بأمن البحر الأحمر. باختصار: ما من شأنه نسف ما يسمونه «سياسة التعايش السلمي» مع العربية السعودية.

«في الوضع الاقتصادي، أبدى مخاوف مضخّمة من «التغلغل المالي السعودي» لأغراض الكسب السياسي، خصوصاً من خلال مهاجرين في السعودية يعودون إلى قراهم وينفقون على أعمال خيرية أو بناء مساجد أو تشكيل جمعيات رعاية اجتماعية. تحدث عن تولد «طبقة رأسمالية جديدة» وعن الامتيازات الاستهلاكية واستيراد التفاح والليمون الحامض، على اعتبار ذلك استفزازاً للذين لا يستطيعون شراء مثل هذه الكماليات. وأطنب عن تراكم رأسمالي في يد المقاولين، وعن امتيازات القيادات والكوادر في الحزب والدولة. والأمثلة: هذا وزير يسهر مع تاجر مهجري كبير، وذاك بدّل سيارته البيجو ٥٠٤ مرتين في العام ذاته، وهناك من يجمع بين المسؤولية الحزبية في منطقة ريفية وبين رئاسة تعاونية فينتفع هنا وهناك... إلخ.

«باختصار كانت نزعة المساواة القبلية التي عهدتها سابقاً عند سالمين مستنفرة، وهي مزيج من اشتراكية التقشف والمساواة في الحرمان إذا تعذّرت إفادة الجميع دفعة واحدة، ومن موقف تطهري من المال قوامه أن المال يُفسد.

«حول الحزب الطليعي، أظنه أعطانا الرواية الرسمية كما أقرها المكتب السياسي: إعادة ترشيح جميع أعضاء الحزب للعضوية الحزبية واختيارهم

للعضوية بناء على مقاييس جديدة والاهتمام بالمستوى الفكري والشيوعي والأصل الكادح... إلخ.

«كان معظم حديثنا: ١) تأكيداً على ماضي الجبهة القومية التي جمعت مع الحزبين اللذين انضما اليها، صفوةَ تراث النضال والحركة التحررية الوطنية اليمنية ويصعب صرفها بصفتها حركة بورجوازية وطنية؛

«٢) عن مرحلة بناء الحزب مرحلة مديدة، والحزب البروليتاري ينتج عن عملية التصنيع وليس إعلاناً مبدئياً، وحذّرت من أن الحزب هو الآن حزب شيوعي من حيث برنامجه ووثائقه فلا داعي لتنفير الناس وتخويف الفئات الاجتماعية الأخرى أو استنفار الخصوم والأعداء من حيث اسم الحزب أو الانضمام إلى الحركة الشيوعية العربية والعالمية... إلخ.

«٣) شدّد جورج ونديم على أن السوفيات يتعاملون مع اليمن على أنه بلد يحكمه حزب شيوعي. وأما ضعف المساعدات من الدول الاشتراكية فليست ناتجة عن عدم الثقة بهوية الحزب الحاكم بقدر ما تعود لاعتبارات العلاقة بين المعسكرَيْن وحساسية المنطقة نفطياً، علما أن السوفيات هم موضوعياً أشدّ استعداداً لزيادة دعم اليمن الديموقراطي بعد قيام الثورة الأثيوبية وتطورات القرن الأفريقي. [وأضفت في حاشية على المحضر «في ضوء ما حصل لاحقاً، لست أدري ما مدى صحة هذه الملاحظة...]

«٤) من جهتي قدّمت مداخلة اقتصادية تؤكد ما أردده باستمرار: ليست المسألة مسألة ملكية وسائل الإنتاج وإعادة توزيع للثروة بمقدار ما هي مسألة التنمية وتحقيق التراكم الأولي، أي مسألة تنمية الثروة. وفي ذلك نقد

لاشتراكية الفقر عند سالمين. ودافعت عن الفكرة القائلة بضرورة تشجيع قطاع خاص بحيث يكون القطاع العام هو القطاع الرائد في الاقتصاد وليس القطاع الأوحد، مذكّراً بأن اليمن الديموقراطي أمم ملكيات لا تزال دول المعسكر الاشتراكي تعتبرها في عداد الملكية الشخصية المسموحة. وميّزت بين الفساد وسوء استخدام السلطة وبين نشوء طبقة جديدة.

«تحدث نديم عبد الصمد في اتجاه مختلف. قال إن النظام أصلاً نظام اشتراكي ما دام قد أمم كل وسائل الإنتاج وباتت ملكاً للدولة.

«لم أَجِدْ عن هذا الحديث في الجلستين مع الأمين العام».

لم يكن سالمين صريحاً معنا في موضوع الحزب، وأعتقد أنه لم يكن يثق بالحزب الشيوعي اللبناني، وهو ليس من النوع الذي يحب تدخل الآخرين في النزاعات المحلية. لكنه تساءل: «نحن أليس توجهنا اشتراكياً؟» في معرض التساؤل عن الحاجة إلى إعلان حزب اشتراكي والانضمام إلى الحركة الشيوعية العربية والعالمية، فردّ عليه نديم عبد الصمد: «أنتم أمّمتم جميع وسائل الإنتاج وهذا يعني أنكم في نظام اشتراكي، فليس هناك ما يمنع قيام حزب اشتراكي».

أما عبدالفتاح فكان في جو مختلف تماماً، يرى أنه لا بد من حسم الصراع والانحياز نهائياً للاتحاد السوفياتي، ولسان حاله: لا حظ لنا في البقاء إلا إذا تبنانا الاتحاد السوفياتي اقتصادياً ومالياً، أما الآن فمعظم مساهمته عسكرية. وقد اختلط لدى عبدالفتاح بوضوح بناء الحزب الطليعي والحسم بتبني الماركسية مع الاحتضان السوفياتي الشامل للتجربة، خالطاً بذلك الأيديولوجي بالمصلحي. وأكّد من جهته أن تجربة التعايش مع السعودية

فاشلة، وجدد التشديد على أن اليمن الديموقراطي جزء من معركة جبهة الصمود والتصدي على الصعيد العربي.

لم تكن الزيارة ناجحة. في خلاصة موقفي، شددت في الجلسات على أن حماية وحدة الحزب وتعزيزها أهم من الحسم في هويته. عدت إلى بيروت متوجساً، وعرضت نتيجة الزيارة وهواجسي على الرفيق محسن والمكتب السياسي. لكن همومنا حينها كانت مشدودة إلى الحرب الأهلية ومصير الحركة الوطنية بعد اغتيال كمال جنبلاط. لم يمض وقت طويل حتى جاءنا أنيس حسن يحيى عارضاً استفحال الخلاف حول هوية الحزب، معلناً أن الأكثرية الحزبية تؤيد التوجه الماركسي للحزب والانحياز للسوفيات والانضمام إلى الأسرة الشيوعية العالمية والعربية وإلى عضوية الكوميكون. تلا أنيس رسالة من عبدالفتاح تشرح الخلاف مع سالمين.

اقتصر الاجتماع مع أنيس حسن يحيى على الحزب والمنظمة. وحضرته مع محسن إبراهيم ونديم عبد الصمد وجورج حاوي. لم يكن الحزب الشيوعي اللبناني متحمساً لسالمين، بل كان أقرب إلى المعارض له. قلت لأنيس في الجلسة إذا كانت كتلة سالمين خسرت الانتخابات الحزبية وهم الآن في الأقلية، وطالما أن الشرعية معكم، فلا بدّ من تطمين الأقلية اتقاءً للمغامرات. وأنا أفكّر حينها بأن سالمين يحظى بتأييد وحدات من الجيش وأن علي عنتر هو وزير الدفاع وصالح مصلح وزير الداخلية ومحمد صالح مطيع وزير الخارجية وقوى عديدة مناطقية تمثل يافع والضالع وردفان وأبين وحضرموت تقف إلى جانب سالمين، ففكرة الحزب لا تلغي مواقع القوة الأخرى ومخاطر الانفجار العنيف في نزاعاتها. تأكيداً على مشاغلي

تلك، أخذت المبادرة بكتابة رسالة شخصية إلى عبدالفتاح بهذا الخصوص كررت فيها ما قلته لأنيس شفوياً.

للرسالة قصة تفسّر لماذا لن أستطيع الاستشهاد بها هنا. بعد مقتلة كانون الثاني/ يناير ١٩٨٦ ظننتُ أن الرسالة احترقت من ضمن ما احترق في بيت عبدالفتاح ومكتبته بعد أن قصفته القطعُ البحرية الموالية لعلي ناصر خلال أحداث يناير. إلى أن أبلغني فضل محسن، صهر عبدالفتاح، وقيادي في الحزب الاشتراكي اليمني، أنه وجد الرسالة في حقيبة سامسونايت سلمتْ من الحريق في المنزل. طلبت من فضل أن يرسل لي الرسالة. وعندما فاتحته بالأمر في أول لقاء لنا في اليمن، بعد سنوات، استغرب أني لم أتسلمها وكان قد أرسلها إليّ بواسطة السفير اليمني في دمشق. لم أعد أذكر سبب إرسالها إلى دمشق. ولكن العجيب أن فضل أرسل الرسالة الأصلية إلى السفارة في دمشق وأنا صرت في باريس أواصل دراستي، ولم يأبه باستنساخ ولو نسخة منها على سبيل الاحتياط. طمأنني فضل إلى فحوى الرسالة كما رويتها هنا. ولما أبلغتُ وفاء ابنة عبدالفتاح بأمر الرسالة قالت: «لا بد أنها كانت في حقيبة السامسونايت تبع أبي وهي الحقيبة الوحيدة التي سلمت من الحريق وتوليت أنا بنفسي إخراجها من المنزل». طلبت من وفاء وكررتُ الطلب لاحقاً على أخيها عَمْد وآخرين، آملاً بالاستحصال على رسالة خطية من فضل يؤكد فيها فحوى ما ورد في تلك الرسالة. وما زلت أنتظر. أستطيع أن أستنجد بالصديق أنيس حسن يحيى أيضاً، لأن ما سمعه مني في تلك الجلسة التي قرأ لنا فيها رسالة عبدالفتاح عن الخلاف مع سالمين هو حرفياً تقريباً ما قلته في رسالتي التي أرسلتها بالصفة الشخصية إلى عبدالفتاح.

اغتيال رئيسين

اغتيل العقيد إبراهيم الحمدي رئيس الجمهورية العربية اليمنية في صنعاء يوم ١١ أكتوبر ١٩٧٧. وكان تسلّم الحكم في انقلاب عسكري في ١٣ يونيو ١٩٧٤، ضد رئيس الجمهورية القاضي عبد الرحمن الأرياني. سمّيت حركة الحمدي «حركة تصحيحية» لمسار الجمهورية بعد الردة المحافظة التي أعقبت انسحاب الجيش المصري بعيد حرب يونيو ٦٧. جيء بالأرياني إلى الحكم في انقلاب ٥ نوفمبر ١٩٦٧ ذاته ضد المشير عبدالله السلال وشارك فيه ضباط بعثيون وتولى محسن العيني رئاسة الوزراء واللواء حسن العمري قيادة الجيش. وقد عقد اتفاق سعودي- يمني في يونيو ١٩٧٠ أوقف القتال بين الجمهوريين والملكيين وقضى بدخول وزراء ملكيين الوزارة وتأسيس مجلس شورى ترأسه شيخ مشايخ قبيلة حاشد، عبدالله بن حسين الأحمر. وقد شهدت تلك الفترة نزاعات حدودية بين اليمنين خصوصاً عندما تسلّم الشيخ الحجري الموالي للسعودية رئاسة الوزراء. ونشطت العمليات العسكرية من مقاتلي الحزب الديموقراطي الثوري والمقاومين الثوريين، المدعومين من الجنوب، ضد المشايخ والملكيين العائدين.

وحّد الحمدي القوات المسلّحة وحاول بناء دولة مدنية حديثة وإضعاف مراكز القوى القبلية، وانتزاع الدولة من هيمنة مشايخ القبائل، وخصوصاً الشيخ عبدالله بن حسين الأحمر، وفي خطاب شهير له أعلن أن مشايخ القبائل يحكمون ولا يتحمّلون المسؤولية عن أفعالهم. والأهم من ذلك كله أن الحمدي انتهج سياسة خارجية مستقلة عن العربية السعودية. تقرّب من اليمن الديموقراطي وأوقف الحملات الدعاوية ضده واستقبل سالمين في

صنعاء وعقد معه اتفاقية وحدوية في قعطبة في فبراير ١٩٧٧ تضمنت تعزيز التعاون الاقتصادي وتنشيط التبادل التجاري وتوحيد المناهج الدراسية. ولعلها المحاولة الوحدوية الوحيدة التي نُظر إليها على أنها عملية متدرّجة وذات نمط اتحادي. اغتيل إبراهيم الحمدي عشية زيارته عدن للمشاركة في احتفالات ذكرى ثورة ١٤ أكتوبر وكان متوقعاً أن يعلن خلالها المزيد من الخطوات التوحيدية بين البلدين.

□ ما معلوماتك عن اغتيال الحمدي؟ ومن هي الأطراف التي شاركت في اغتياله؟

- لا معلومات خاصة لديّ. حينها اتجهت أصابع الاتهام في اغتيال الحمدي إلى نائبه المقدّم أحمد حسين الغشمي وإلى تحريض الشيخ عبدالله بن حسين الأحمر ومن ورائهما العربية السعودية، التي أزعجتها نزعة الحمدي الاستقلالية وإقصاؤه المشائخ الموالين لها وتوقيعه اتفاقية أمن البحر الأحمر مع أثيوبيا، وخصوصاً تقاربه مع الجنوب وصولاً إلى إمكان تحقيق الوحدة بين إقليمي اليمن. وجرى تداول اسم الضابط علي عبدالله صالح، الحاكم العسكري لتعزّ، كأحد المشاركين في جريمة الاغتيال، إن لم يكن منفذّها المباشر. وبقصد التمويه والتعريض الأخلاقي، ألقي قرب جثتي الحمدي وشقيقه الذي اغتيل معه، بجثتَي فتاتين فرنسيتين كانتا في زيارة لليمن. وقد نشرت الصحافة الفرنسية هذه المعلومات ونبذة عن حياة الفتاتين ونظمت أسرتاهما حملة استمرّت سنوات طويلة تطالبان فيها السلطات اليمنية بالتحقيق في ظروف مقتل ابنتيهما من دون طائل.

خلف الحمدي نائبُه في رئاسة الجمهورية المقدم أحمد حسين الغشمي الذي

حكم أقل من سنة قبل اغتياله يوم ٢٤ يونيو ١٩٧٨ في مكتبه بانفجار حقيبة ملغّمة وهو يتسلّم رسالة حملها مبعوث من الرئيس الجنوبي سالم ربيع علي.

سادت روايتان للحادثة. واحدة تحمّل سالمين المسؤولية وأخرى تقول إن سالمين أرسل مبعوثاً له وإن خصومه بدّلوا حقيبة المبعوث العادية بحقيبة ملغّمة. ما أعرفه أن اغتيال الغشمي اتخذ انتقاماً لاغتيال الحمدي. والقرار اتخذه سالمين وصالح مصلح. ولست أستبعد أن يكون جارالله عمر مثلاً شارك في القرار، وهو المسؤول الأول عن الملفّ الشمالي. أعرف أن صالح مصلح من الحنكة والدراية بحيث لن يقدم على عمل بهذه الضخامة من دون استشارة سالمين ومشاركته، وأنه يصعب أن ينفّذ مثل هذا العمل من دون تقدير عواقبه مع المسؤول الأول عن الوضع في الشمال. وكان منفّذ العملية أحد مرافقي صالح مصلح من الفدائيين، وهو من أقاربه في حدود معرفتي، واسمه مهدي أحمد صالح ويكنّى بـ«تفاريش» («رفيق» بالروسية). وأعرف من صالح ومن جارالله أن مهدي تطوّع للعملية الانتحارية وهو بكامل وعيه بأن الحقيبة التي يحملها ملغّمة وأن المقصود أن تنفجر به وبالغشمي معاً.

نشبت أزمة عربية ودولية حادة جراء اغتيال رئيس دولة يمنية لرئيس دولة يمنية أخرى. قررتْ ١٥ دولة عربية قطع علاقاتها بحكومة عدن ودهم خطرُ الحرب بين اليمنين. ودرءاً للمضاعفات الدولية والعربية، تقررت التضحية بسالمين، حيث كان اغتيال الغشمي المناسبة المثالية للتخلّص منه في معمعان الصراعات على توجهات التجربة ومسألة هوية الحزب وانحيازاته الدولية، فجرى تحميله المسؤولية عن الاغتيال، مع أن صالح مصلح اعترف

بمسؤوليته عن العملية وأبدى على الفور استعداده للاستقالة وتحمّل أي عقوبات قد تترتب على مسؤوليته عن عملية الاغتيال. بديلاً من ذلك، طُرد سالمين من المكتب السياسي في ٢٤ يونيو ١٩٧٨، وبعد يومين من ذلك قرر المكتب السياسي طرده من الحزب. اعتصم سالمين في القصر الجمهوري. وعلى أثر تبادل لإطلاق النار بين القوات الموالية له والقوات المعارضة، اقتحمت هذه الأخيرة القصر الجمهوري (القصر المدوّر، كما يسمّى في عدن) وقُتل سالمين ومساعداه جاعم صالح قائد اتحاد الفلاحين، وعلي الأعور مدير مكتب الرئيس.

الرواية التي أرويها هنا سمعت الشطر الأول منها من محمد سعيد عبدالله، الذي أبلغني أن قذائف من القصر الجمهوري تساقطت على مبنى اللجنة المركزية التي كانت مجتمعة للبحث في مصير سالمين. وقد كان وفد من اللجنة المركزية يفاوض الرئيس، الذي قيل إنه أبدى استعداده للمغادرة إلى أثيوبيا. ولكن مع سقوط القذائف انقطعت المفاوضات وتقرر اقتحام القصر الجمهوري حيث قتل سالمين وعلي الأعور وجاعم صالح خلال الاشتباكات. والعهدة هنا على الراوي.

الرواية الثانية هي التي رواها لي عبدالفتاح إسماعيل خلال الزيارة التي قمت بها لليمن بعيد سقوط سالمين ونهايته. هذا ما سجّلته حرفياً في ملاحظاتي عن لقاء عبدالفتاح خلال زيارتي عدن بعيد إعلان تأسيس الحزب الاشتراكي اليمني بين ١٨ و٢٢ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٧٨:

«عبدالفتاح، كأنه يردّ على رسالتي له حول محاولة استيعاب سالمين وقد بات في الأقلية الحزبية، أعرب عن مفاجأته بأن سالمين وصل إلى حد القيام

بالانقلاب العسكري. وأسرّ لنا بأن آخر ما نطق به سالمين المطوّق هو سؤال: «هل أن الأمين العام لا يزال على قيد الحياة؟ فردّوا عليه بالرصاص».

وأردف فتّاح قائلاً:

«خضنا معركة الشرعية ضد سالمين إلى نهايتها. لكننا لم نقع في الغلطة التي وقع فيها صلاح جديد ونور الدين الأتاسي في سورية، لقد رفدنا معركة الشرعية بالاستعداد العسكري!»

السوفيات ضد سالمين

ساكتشف لاحقاً ملابسات موقف السوفيات من مسألة إقصاء سالمين.

وهذه الآن رواية محمود عشيش الذي جاءنا إلى بيروت في الثالث من يوليو ١٩٧٨ يروي تفاصيل النزاع مع سالمين. وهذا ما دوّنته عنها في محضر الاجتماع بتاريخ ٣ تموز/ يوليو ١٩٧٨:

«استقدم سالمين لواء باب المندب، وفيه قادة ٣ كتائب موالية له، وكانت له مجموعات مسلحة في منازل بعدن. عند بدء الاشتباكات، حاول أحد الضباط الموالين له السيطرة على غرفة عمليات وزارة الدفاع، قتل ثلاثة ضباط وهرب. تمرّد في أبين، زنجبار. استيلاء جماعة سالمين على البلدة.

«- الحصيلة التحاق ٢٠-٢٥ ضابطاً بالشمال. ١٠-٢٠ في المئة من القوات المسلحة مع سالمين. اضطرار أعضاء ل. م. إلى تولي مسؤوليات عسكرية لسد الفراغ الناجم عن فرار إلى الشمال.

«- عدد المعتقلين ١٢٠

«- الضحايا ٦٠ من طرف سالمين، ٤٠ من طرف الحزب، وبين ١٠٠ و١٥٠ جريحاً».

☐ **لنعد إلى قصة اغتيال سالمين، ثمة رواية تقول إن اغتيال سالمين كان مقرراً قبل مقتل الغشمي، وإنه لم يعطِ صالح مصلح الضوء الأخضر، وإنهم حينما اقتحموا القصر لم يطلق النار عليهم ولم يقاومهم بل قدم استقالته؟ باختصار ذهب سالمين ضحية مؤامرة للتخلص من مركز قوة كان يمثله؟**

- حين يصل الخلاف إلى هذه الدرجة من التباعد والحدة التي بلغها النزاع بين عبدالفتاح وسالمين، لا يستبعد أن يكون الطرفان مستعدَّيْن للقتل والقتال. فلا يعود التوقيت مهمّاً ولا حتى مَن هو الطرف الذي أطلق الرصاصة الأولى. ما روى عبدالفتاح أعلاه يؤكد أن الطرفين كانا يتأهبان لمعركة حتى قبل اغتيال الغشمي. من جهته، لم يكن سالمين مستكيناً هو أيضاً. كما هو واضح مما كتبته حينها أعلاه. طبعاً كل طرف يرمي المسؤولية على الطرف الآخر. الرواية الرسمية للطرف الرابح هي أن سالمين كان مجهِّزاً لانقلاب عسكري وأن الطرف الثاني رد على الانقلاب.

استشارة السوفيات

ما تمكن إضافته هنا أن موضوع إزاحة سالمين والبديل منه كانا قيد التداول قبل حادثة اغتيال الغشمي بالتأكيد. والمهم أن الموضوع بحث في موسكو،

حيث أثار القادة السوفيات السؤال عن البديل في حال إبعاد سالمين. فرغم عدم ممانعتهم إزاحة سالمين، على اعتباره مناصراً للصين وينتمي إلى «اليسار المغامر»(١)، وهم دوماً من دعاة الحفاظ على الوضع القائم، اعترضوا على ترئيس عبدالفتاح، باعتباره «شمالياً»، وتساءلوا: كيف يمكن رجلاً شمالياً أن يكون رئيس الدولة في الجنوب؟

لاحظي الأممية الشيوعية من فضلك! لا يجوز ليمني شمالي أن يكون رئيساً لدولة اليمن الجنوبي!

هذا ما رواه لي علي ناصر وقد كان في زيارة رسمية لدمشق، فاستدعى نديم عبد الصمد عضو المكتب السياسي ومسؤول العلاقات الخارجية في الحزب الشيوعي اللبناني، وأحد المقرّبين جداً من المسؤولين السوفيات، من بيروت لمرافقته إلى موسكو في طائرته الخاصة. وفي موسكو، تولّى نديم الدعوة لدى القيادات السوفياتية لاستبدال سالمين والتعريف بعلي ناصر محمد بديلاً «جنوبياً» منه. ما ليس واضحاً لديّ ويحتاج إلى تدقيق هو: هل قُدّم علي ناصر بديلاً من سالمين على رأس الدولة، على اعتبار أن عبدالفتاح يبقى الأمين العام للحزب، أم قدّم رجلَ الدولة «الجنوبي» المعارض لسالمين والذي سوف يوفّر التغطية لعبدالفتاح «الشمالي» ليحكم رئيساً للدولة؟ يجوز افتراض أن السوفيات تبلّغوا الرسالة الأولى نظراً لمجريات الأمور التي تلت إزاحة سالمين وإعدامه.

في كل الأحوال، وقع ما كنت أخشاه وحذّرت منه في رسالتي إلى عبدالفتاح. وهو أن تعجز السلطة ويعجز الحزب عن تغليب خيار على آخر دون اللجوء إلى العنف. والملفت للنظر كيف أن مغامرة اغتيال الغشمي،

التي أرجح أن صالح مصلح وسالمين شريكان فيها، جرى تحويلها إلى إدانة لسالمين وحده، كما أسلفت. لكن المؤكد أن إدانة سالمين لمنع نشوب حرب جنوبية شمالية وتدارك مقاطعات وعقوبات عربية ودولية شيءٌ، وتصفية رئيس الدولة بسبب خلافات مستفحلة حول خيارات سياسية وصراعات داخلية على السلطة شيء آخر تماماً.

□ **قلتَ إن موازين القوى كانت في البداية لصالح سالمين، هل تغيرت بعد اغتيال الغشمي؟**

- هناك أمور كثيرة أدت إلى اختلال موازين القوى ضد سالمين. أولها التخلي الصيني عن دعم اليمن، ما ترك الاتحاد السوفياتي الطرف الأوحد الذي يمكن التوجه إليه دولياً للمساعدة وتوفير التغطية. الأمر الثاني، خسارة حليف ثمين هو إبراهيم الحمدي. الأمر الثالث والأهم، أن وطنية سالمين أبت عليه الانبطاح أمام مصر السادات أو العربية السعودية، مع أنه صاحب اجتهاد يقول بالبحث عن مواصلة الجهود للحصول على الدعم المادي من السعودية وبأن العلاقة السياسية المتينة مع مصر السادات من شأنها أن تساعد على التسوية مع العربية السعودية. على أن سالمين قضى على احتمال التسوية والدعم مع الجار السعودي إذ آثر التحالف مع عدوّها الشمالي إبراهيم الحمدي وتجاوز الخط الأحمر السعودي ضد أي تقارب أو وحدة بين اليمنين وصولاً إلى دوره في اغتيال رجل السعودية الذي قاد الانقلاب ضد الحمدي وتولي اغتياله.

□ **هل أن تصفية سالمين خلقت غبناً لدى أبناء أبين وكانت مؤشراً لما سيحدث في العام ١٩٨٦؟**

- المروع في الأمر قبل أي شيء آخر هو الاستعداد السهل لدى الرفاق لقتل بعضهم بعضاً. مع الوقت اكتشفت أن هذا التقليد نشأ من أيام الكفاح المسلح، فقسم كبير من العمل الفدائي تلخص في تصفية العملاء، وفي الريف ترافق إسقاط المناطق مع أعمال عنف وتصفيات بحق الحكام المحليين.

وإن أردتِ البدء من البداية تجدي أن مجرد القبول بوحدانية التمثيل والانفراد بالسلطة بين الجبهة القومية وجبهة التحرير والاقتتال بين الجبهتين، أطلق هذه الآلة الجهنمية التي لم تتوقف عند حد. الانفراد والوحدانية أورثا الجبهة القومية والتنظيم الموحد، وتالياً الحزب الاشتراكي اليمني، تقليداً مروّعاً من التآمر والتصفيات. الانقلاب على قحطان في أول سنتين من عمر التجربة وما رافقه من تصفية جسدية لرجل قوي ومؤثر مثل فيصل عبداللطيف الشعبي، أطلق مسلسلاً من العنف الداخلي لم يبادر أحد إلى قطع دابره، وأخذ يتعاظم تالياً على المستويين الفردي والجماعي. ولعله يفيد الاستدراك أن عبدالفتاح حاول قطع دابر هذا التقليد في نهاية عهده، إلا أن الإخوة الأعداء عاودوا الكرّة بأفظع من السابق في كانون الثاني/ يناير ١٩٨٦.

دفعتْ محافظة أبين ثمناً باهظاً بعد تصفية سالمين، وقد كانت مع شبوة من ضحايا التصفيات التي رافقت تطهير الجيش. مورست ضدها أشكال من التمييز والاضطهاد لا لشيء إلا لأنها منطقة ينتمي إليها سالمين. وسوف يترتّب على ذلك نتائج سلبية عدة في ما بعد. والمشهد الذي لا يزال منطبعاً في ذهني هو أني زرت زنجبار بعد تصفية سالمين وشاهدت تجمعاً لعدد كبير من النساء في حالة هياج، يتجمعن حول السجن يطالبن السماح لهن بزيارة ابن أو زوج أو قريب او الاستفسار عن مصير مفقود.

□ يُحسَب لسالمين إشعال ثورة اجتماعية ومحاولة دمج المهمشين (الأخدام) في الحياة اليمنية؟

- لم تكن الإنجازات التي مرّ ذكرها من صنع سالمين وحده، وإن تكن اللمسة الخاصة لسالمين فيها هي إطلاق المبادرات الجماهيرية بقصد فرض التنفيذ ونمط الغلوّ المميّز الذي أسميه النزعة المساواتية القبلية لديه. وصف الصحافي البريطاني ديفيد هيرست اشتراكية سالمين على أنها «اشتراكية بدوية بوجه إنساني». لن أتبنى صفة الإنساني لأي قيادي في التجربة الجنوبية، لما سادها من عنف وتصفيات، لكني أقرأ عبارة هيرست على أنها تعني اشتراكية ذات نزعة مساواتية قبلية. لم يكن سالمين بدوياً. كان ينتمي إلى أسرة من الأحجور، أو ربما كانت أمّه تنتمي إلى الأحجور، والأحجور يشبهون الأخدام الشماليين، يعملون في مهن يدوية، بما فيها التنظيف والخدمة المنزلية، ملامحهم سمراء. وقد أخذتُ وقتاً لاكتشاف هذه الفئة من المجتمع اليمني. وعلى حد ما اكتشفت، فالأحجور موجودون في ساحل أبين بنوع خاص، وهم متحدرون من عبيد أرقاء أفارقة جيء بهم في وقت لم أستطع تحديده لممارسة العمل الزراعي والصيد، وكلاهما من المهن المحتقرة عند القبائل. لاحظي أن اسم عاصمة أبين هو «زنجبار». أما إذا كان المقصود بالبدو البدو الرحّل، فقد اعتنى سالمين عناية خاصة بتوطينهم وتعليمهم ونجح في دمجهم بالخدمة العسكرية أكثر منه بالإنتاج الزراعي كما كان يرغب.

في الخلاصة، أحتفظ لسالمين بذكريات جميلة ونوادر مثيرة والكثير من الإعجاب. كان قائداً شعبياً، يسمع بانتباه، يسأل باستمرار ويتعلم كل

الوقت، ويطالع بنهم. كان هاجسه الرئيس كيفية الحصول لليمن الجنوبي، البلد الفقير، على الدعم والموارد ليساعد أبناء شعبه ويرفع عنهم الفقر والعوز، ويحول دون تكوّن امتيازات اجتماعية للأقلية على حساب الأكثرية. وأشهد أن الفساد كان قليلاً في عهد سالمين لتشدده في المحاسبة والعقاب.

في أواخر عام ١٩٧٦ بعد أن أمضيت فترة وجيزة في فرنسا ورجعت إلى البلد وكانت هناك أوامر بإلقاء القبض عليّ من السلطات السورية وكنا نتفادى حواجز قوات الردع العربية، أمّن لي سالمين سيارة أتحرك فيها في بيروت وحماية من قوات الردع اليمنية العاملة في إطار «قوات الردع العربية»، التي قادها أحد الضباط المؤيدين له، محمد مزربل. كان موظفٌ في السفارة يتولى استقبالي في المطار بسيارته الدبلوماسية، وذات مرة أخلّ بواجبه، فاستدعاه سالمين واعتقله، فتدخلت لإخلاء سبيله والاكتفاء بالعقوبات المسلكية.

وإليكِ نادرة. في عزّ الحرب الأهلية وردتني برقية من رئيس جمهورية اليمن الديموقراطي الشعبية، عن طريق السفارة في بيروت، تذكّرني بوعدي «إرسال خياطات» إلى اليمن. تصوّري النكات والسخرية عن دوري في إرسال «خياطات» والتساؤل حول إن لم تكن «خياطات» تعني ما تعنيه بالمعني المتداول في مصر خصوصاً، فهل في الأمر شيفرة سرّية؟ طبعاً لم يصدقني أحد عندما شرحت لهم أن سالمين طلب مني إرسال عدد من النساء من لبنان لتدريب نساء يمنيات على الخياطة، وهو كان فتح مشغل خياطة في الرئاسة لتشجيع اليمنيات على العمل!

وهذه نادرة أخرى. خلال زياراتي ومحاولاتي إيجاد مشاريع مالية للمنظمة

في اليمن، خطر في بال أحد الرفاق، إسماعيل بواب، الواسع الخيال تجارياً، أن نقترح على اليمنيين تصنيع البطرخ من بزر السمك. عرض الفكرة على المسؤولين، وكان هذا آخر ما سمعته عنها، إلى أن وردتني برقية من سالمين عن طريق الجبهة الديموقراطية لتحرير فلسطين هذه المرة، بعد أشهر عديدة وبعد أن نسينا الموضوع، يقول فيها إنه أرسل إليّ طائرة كاملة محمّلة ببزر سمك لتجفيفه وتحويله إلى بطرخ. أسقِط في يدي. الطائرة في المطار والجمرك يفرض على البضاعة الموضوعة في ثلاجاته رسوماً باهظة يومياً. أنجَدَنا الحزب الشيوعي بالرفيق نجيب الهبر وهو تاجر مواد غذائية. غامر نجيب فتسلّم الشحنة وللآن لست أدري كيف تدبّر أمرها. ولن أضع في ذمّتي التكهّن عما حمّلته الطائرة في طريق عودتها إلى عدن.

□ هل صدرت بيانات من الأحزاب اليسارية لإدانة اغتيال سالمين؟

- صدر بيان باسم اللجنة المركزية لمنظمة العمل الشيوعي تبدي فيه قيادتها الأسف للحل العسكري للنزاعات الحزبية. كتبت البيان بنفسي ونشر في مجلة «الحرية» حينها. ولا أتذكر كيف سلكت الأطراف اليسارية الأخرى. المؤلم كان طبعاً شماتة اليمين العربي.

أعترف لك بأن ردة فعلي على الحدث كانت ردة فعل مسؤول حزبي يريد تطويق الحدث في أوساط الرفاق الذين كانوا يتابعون بإعجاب التجربة في اليمن الديموقراطي ولهم تعلّق خاص بشخص سالمين. أذكر أن الرفيق والصديق السينمائي مارون بغدادي تعرّف إلى سالمين خلال زيارته اليمن واصطحبه الرئيس في جولة إلى إحدى المزارع التي يعنى بها. أعجِب

مارون أيما إعجاب بشخص سالمين وشهد على مدى تعلّق اليمنيين به، وقد فُجِع طبعاً لخبر مقتله. وأعتقد أن الحدث زعزع إلى أبعد حد إيمان مارون باليسار عموماً. وقد دوّن مارون ملاحظات عن تلك الزيارة وعن تصفية سالمين اكتشفتها أرملته ثريا بعد الوفاة ونشرنا قسماً منها في مجلة «بدايات» (العدد ٦، ٢٠١٤).

الهوامش

(١) ثمة رواية تقول إن سالمين طرد السفير السوفياتي لأنه كان يتدخل في الشؤون الداخلية اليمنية. لكنني لم أسمع بها ولم أتحقق منها.

الفصل الثالث

الحزب، السوفيات، و«لا بد من صنعاء»
عهد عبد الفتاح إسماعيل ١٩٧٨- ١٩٨٠

☐ **هل كانت هناك مرحلة انتقالية بين اغتيال سالمين وصعود عبدالفتاح؟**

- لم تدم المرحلة الانتقالية لأكثر من أشهر. بعد إعدام سالمين أعلن عن مجلس رئاسي في حزيران/ يونيو ١٩٧٨ برئاسة علي ناصر محمد وعضوية عبدالفتاح إسماعيل وعلي عنتر ومحمد صالح مطيع. وتسارعت الأحداث. في تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٧٨ أعلن عن قيام الحزب الاشتراكي اليمني وانتخب عبدالفتاح إسماعيل أميناً عاماً له. وفي كانون الأول/ ديسمبر، أجريت انتخابات مجلس الشعب الأعلى الذي يضم ١١١ عضوا ٤٠ منهم غير حزبيين، مدة ولايته خمس سنوات. وانتخب المجلس عبدالفتاح رئيساً لـ«مجلس الشعب الأعلى»، أي رئيساً للدولة، فحلّ عبدالفتاح مجلس

الرئاسة وعيّن علي عنتر نائباً لرئيس الدولة وعلي ناصر رئيساً لمجلس الوزراء.

طغى على عهد عبدالفتاح القصير (٢١ ديسمبر ١٩٧٨/ ٢١ أبريل ١٩٨٠) حدثان بارزان، الأول هو إعلان تأسيس الحزب الاشتراكي اليمني والحسم في الانضمام إلى الكتلة السوفياتية، والثاني هو الحرب مع الشمال. بينهما تجددت الخلافات بين عبدالفتاح ومعارضيه المتكتلين حول نواة صلبة من أنصار سالمين السابقين، تضم علي عنتر ومحمد صالح مطيع وعلي سالم البيض وآخرين.

الحزب الطليعي من طراز جديد

قدّم عبدالفتاح إسماعيل تقريراً سياسياً إلى الدورة التاسعة للجنة المركزية في العام ١٩٧٨ عرض فيه تصوّره للحزب فكراً وتنظيماً وعلاقاتٍ ولطريقة تقديم الحزب للكوادر والأنصار والجمهور العام. يبدأ النص بتعيين الأعداء الداخليين: الإقطاع والكهنوت والكمبرادور. ويدعو إلى «تطهير» بقايا هذه القوى وإن يكن يستدرك بأن الموقف منها يجب أن يتقرر بناء على استعدادها لـ«تطوير نفسها» وليس «بناءً على انتمائها الطبقي وحده». وعلى الرغم من ذلك، لا يتوانى التقرير عن تعيين البورجوازية الصغيرة خطراً رئيسياً على التجربة، وأخطر ما فيها تحولها طبقةً وسطى من خلال تراكم رؤوس الأموال في القطاع الخاص. وإذ يسأل التقرير عن معنى أن يكون الحزب حزب الطبقة العاملة وما معنى الدور القيادي للطبقة العاملة، يجيب أن الحزب يتكون من ثلاثة عناصر: الأيديولوجية والموقع والمنظور.

وأبرز ما في جوابه هنا التأكيد على عزم التجربة في اليمن الديموقراطي على أن تتمايز عن تجارب «الأنظمة الوطنية للبورجوازية الصغيرة».

ويثير التقرير عدة أسئلة حول القضية القومية العربية والعلاقات بالحركة الشيوعية العربية. فينتقد استخدام العروبة والإسلام ضد الاشتراكية. ويؤكد تقرير عبدالفتاح على قدرة الماركسية على حل القضايا القومية، بما فيها ما يسمّيه «الحل الديموقرطي لقضية فلسطين»، ويعرّفه بأنه الحلّ الذي يتقاطع عنده الحزب الشيوعي الإسرائيلي «راكاح» مع حركة فتح. وهي صياغة غريبة بعض الشيء تتفادى ذكر الحزب الشيوعي الفلسطيني وأقرب التنظيمات إلى الحزب الاشتراكي اليمني، الجبهتين الشعبية والديموقراطية لتحرير فلسطين.

ويعرّف التقرير الأممية على أنها الوقوف مع النظام الاشتراكي العالمي وفي مقدمته الاتحاد السوفياتي ومع بقية قوى الثورة العالمية. وهو موصوف بأنه موقف استراتيجي، أما الموقف من دول عدم الانحياز فموقف تكتيكي ولا يمكن اعتباره استراتيجياً، ذلك أن عدم الانحياز منطقة تأثير متبادل بين المعسكرين. ويدين التقرير الخلافات داخل الحركة الشيوعية العالمية إذا كانت انشقاقية ويُجاهر في الوقت ذاته بخلافه الأيديولوجي والحزبي مع الصين لأن سياستها الخارجية تتناقض وسياسة اليمن الديموقراطي، لكنه يستدرك أن لا حاجة لأن تكون هذه الخلافات سبباً في إضعاف العلاقات بين الدولتين. ومن جهة أخرى، يحذّر التقرير من الحملات الإعلامية والصحافية (داخل اليمن الديموقراطي) المعادية للصين. إلا أنه ينضبط باللازمة التي تعتمدها الأحزاب ذات الولاء السوفياتي والتي تدين الاشتراكية الديموقراطية واليسار الجديد والتروتسكيين.

يثير التقرير عدة أسئلة بصدد العلاقة بين إعلان الحزب الطليعي والانضمام إلى ما يسمّيه «الدائرة الحمراء»، فيجيب بأن تأسيس الحزب الاشتركي اليمني وتبني الاشتراكية العلمية ليسا مرهونين بالانضمام إلى الثانية. وهذا يعني رفضه صيغة التسوية التي اقترحها نايف حواتمة بين عبدالفتاح وسالمين والقاضية بتشكيل «حزب ديموقراطي ثوري». ويثير التقرير سؤالاً لا يجيب عليه: هل ننضم إلى حلف وارسو؟ ولكن السؤال يستدعي أسئلة وهواجس: هل أن الاتحاد السوفياتي سوف يتدخل عسكرياً إذا وقع عدوان على اليمن الديموقراطي؟

يخلص التقرير إلى اقتراحات تتعلّق بكيفية «إخراج» مسألة الحزب الطليعي وعقيدته. فيقترح تسمية الحزب الاشتراكي اليمني بديلاً من الحزب الشيوعي ومواصلة استخدام «الاشتراكية العلمية» بديلاً من الماركسية اللينينية. ويقرر أخيراً أن لا حاجة لإعلان الانضمام إلى «الدائرة الحمراء» بل الاكتفاء بالإعلان أن اليمن الديموقراطي جزء من «حركة الثورة العالمية». ولعل أحد أبرز المقررات المقترحة محلياً الدعوة إلى تشكيل الحزب الاشتراكي اليمني حزباً موحداً يندمج فيه التنظيم السياسي الموحد في الجنوب مع حزب الوحدة الشعبية في الشمال فيكون للحزب الجديد قيادة موحدة (على غرار التجربة الفيتنامية) ولكن شرط عدم الإعلان عن ذلك في هذه الحالة أيضاً.

□ لماذا لم يسمَّ الحزب الشيوعي؟

– على سبيل التقيّة. حتى تسمية الحزب الاشتراكي كان عليها خلاف كبير، فلم يكن سالمين مهتماً بالتسمية، أو كان يبحث عن حزب من نوع آخر ولم

يكن يهمه الحزب، يعني الحزب الموجود، لكن ما ربط في ذهنه، وربما كان معه حق أكثر، أننا سنستجلب السوفيات أكثر إذا صرنا أكثر ولاءً لهم إذا سمينا أنفسنا اشتراكيين. هذا ليس هدف عبدالفتاح إسماعيل، الذي كان لديه هوس لبناء حزب اشتراكي حقيقي. وعنده هوس آخر أن الإنقاذ سيتم بواسطة الاتحاد السوفياتي خاصة.

تبنّى المؤتمر التأسيسي للحزب الاشتراكي اليمني في أكتوبر ١٩٧٨ التوجهات آنفة الذكر وكرّس دمج فصائل العمل الوطني الثلاثة: الجبهة القومية وحزب الطليعة الشعبية (البعث اليساري الموالي لجناح صلاح جديد) واتحاد الشعب الديموقراطي (الحزب الشيوعي الرسمي) في كيان حزبي مشترك. وكان الحدث مناسبة لكي يزحف ألوف من أفراد القبائل وأهالي المنطقة الوسطى من اليمن الشمالي إلى عدن في تظاهرات احتفالية شكّلت تحدّياً لنظام صالح وعكست مدى اختلال توازن القوى بين النظامين الجنوبي والشمالي لصالح الأول. وإنه لمعبِّرٌ أن ترتفع بين الهتافات والأهازيج والأغاني خلال المسيرات اليمنية المشتركة في عدن هتافات تعلن «الشيوعية ولا الإقطاعية».

مشروع بلا غد لتوحيد اليسار العربي

من وحي تأسيس الحزب الاشتراكي اليمني في توجهاته الجديدة، خطرت فكرة عقد ندوة مشتركة في عدن تمثل الأحزاب الشيوعية العربية وتنظيمات اليسار الجديد للبحث في أفق العلاقات بينها. واليسار الجديد هنا عنى تحديداً الجبهتين «الشعبية» و«الديموقراطية لتحرير فلسطين»

و«الجبهة الشعبية لتحرير عمان والخليج» و«الجبهة الشعبية في البحرين»، و«حزب العمل في عمان» و«منظمة العمل الشيوعي» في لبنان. بادر إلى الفكرة كل من الجبهة الديموقراطية ومنظمة العمل الشيوعي، وقد لقيت اهتماماً من عبدالفتاح، فقدمتُ إلى عدن وياسر عبد ربه للبحث في التفاصيل.

انعقدت الندوة على نحو سرّي، بناء على طلب الرفاق اليمنيين. حضرتُها والرفيق نصير الأسعد عن منظمة العمل. أعترف لكِ بأني لم أعد أذكر الكثير عن الحضور أو عن المداولات. اكتفت الحركة الشيوعية العربية باستيعاب الفصيل اليمني من اليسار الجديد، داخل الحركة الشيوعية العربية، بصفته أول نظام ماركسي في المنطقة العربية. والحزب الاشتراكي اليمني كرّس اشتراكيته بأن «تَسَفْيَتَ»، حسب المصطلح الذي نحته الكبير ياسين الحافظ. وإذا «السفيتة» الرسمية لهذا الفصيل القادم من الحركة القومية والنضال الاستقلالي إلى «الدائرة الحمراء» تعفي عن السؤال المؤرق: لماذا لم تنجح أحزاب شيوعية عريقة في الشعبية والقِدَم في استلام السلطة هي نفسها. وكان لا بدّ من زيارة خالد بكداش لعدن قبل الندوة ليبارك بطريرك الشيوعيين العرب عمادة الحزب الاشتراكي اليمني عضواً في المجموعة الشيوعية العربية، وقد كان بكداش يعتبر أن اليسار الجديد «قومي» و «مغامر» ويجاهر برأيه في أن جورج حاوي نقل إلى الحركة الشيوعية العربية هذين الانحرافين. الحاصل أنه لم يصدر بيان مشترك ولم يتقرر موعد لاحق للقاء. والمضمر أن للأحزاب الشيوعية لقاءاتها الدورية وتصدر عنها وثائقها المشتركة ولا حاجة إلى لقاءات دورية موازية، خاصة أن ما أحد منها يطمح إلى تطور جدي للعلاقات مع أطراف اليسار الجديد. وفي كل الأحوال، القبلة هي موسكو.

لم يكن لعبدالفتاح ولا لمن حوله في الحزب الاشتراكي كبير اهتمام في متابعة اللقاء الأول وخلق إطار تفاعل جديد ودائم بين أطراف اليسار العربي المختلفة. حقق عبدالفتاح حلمه في بناء الحزب الطليعي وانضمامه إلى المعسكر الاشتراكي والحركة الشيوعية العربية والدولية. والحقيقة أن فكرة إطار التفاعل المشترك لم يكن حاجة فعلية. فمعظم أطراف اليسار الجديد كانت عقدت صلاتها الثنائية مع الاتحاد السوفياتي أو تسعى إلى ذلك، كل على حدة: الشعبية عمان والخليج على أثر تخلي الصين عنها، والجبهتان الديموقراطية والشعبية، فلم يبق غير منظمة العمل لم تكن لها علاقة رسمية بالسوفيات. حصل تطور خلال الغزو الإسرائيلي للبنان العام ١٩٨٢، إذ وجه الحزب الشيوعي السوفياتي دعوة رسمية لوفد من المنظمة لزيارة موسكو. ترأس الوفد الرفيق نصير الأسعد. ولكن كان سلام السوفيات على منظمة العمل وداعاً. دب النزاع بين المنظمة والحزب بعد أسابيع من زيارة الوفد لموسكو لأسباب تتعلّق بمصير الحركة الوطنية اللبنانية والسلوك في ظل رئاسة أمين الجميل. وقرر الحزب الشيوعي إبلاغ الدول الاشتراكية والحركة الشيوعية العربية بأنه قطع العلاقة المميزة التي كانت تربطه بالمنظمة. بل طالب بإلغاء حصة المنظمة من منح التخصص الدراسي والاستشفائي في عدد من الدول الاشتراكية.

وهكذا على أنقاض العلاقة بين الحزب الشيوعي اللبناني ومنظمة العمل الشيوعي في لبنان، التي قُدّمت إلى اليسار العربي بصفتها نموذجاً يقتدى للعلاقة بين طرفين يساريين، ختمت محاولة مجهضة سلفاً لجمع الأحزاب الشيوعية مع أطراف اليسار الجديد.

إجراءات السَّفْيَتَة

تسارعت في عهد عبدالفتاح إسماعيل إجراءات ربط اليمن الديموقراطي بالكتلة السوفياتية. في يونيو ١٩٧٩، أعلن عن الانضمام إلى المنظمة الاقتصادية المشتركة للبلدان الاشتراكية -الكوميكون- بصفة مراقب. وفي سبتمبر من العام ذاته، قام رئيس الوزراء السوفياتي ألكسي كوسيغن بزيارة لعدن وقّع خلالها عدة اتفاقيات اقتصادية. وفي أكتوبر الذي تلاه، زار عبدالفتاح إسماعيل موسكو، حيث وقّع معاهدة صداقة وتعاون بين البلدين تضمنت بنوداً تتعلق بالتعاون العسكري ولكنها لم تأت على التزام الاتحاد السوفياتي الدفاع عن جمهورية اليمن الديموقراطية الشعبية في حال تعرّضها لعدوان خارجي. ويبدو أن تصنيف اليمن الديموقراطي في البروتوكول السوفياتي هو أنها «دولة ذات توجه اشتراكي» وليست «دولة اشتراكية» كاملة الاشتراكية.

بلغت المساعدة المالية السوفياتية العشرة ملايين دولار في عهد عبدالفتاح، وكان أبرز مجالات المساعدة الاقتصادية في قطاع صيد الأسماك وبناء السدود وحفر الآبار الأرتوازية (في لحج خصوصاً) ومباشرة التنقيب عن النفط. على أن الثقل الأكبر للمساعدة السوفياتية كان في التطوير المتسارع والمنتظم لقدرات القوات المسلحة من حيث التسليح والتجهيز والتدريب، ما أنتج جيشاً متماسكاً محترفاً عالي التدريب تخرّج معظم ضباطه من الكليات الحربية في الاتحاد السوفياتي وسائر الدولة الاشتراكية، إضافة إلى إمكانه الاستعانة بمجموعة كبيرة من الخبراء والمستشارين العسكريين السوفيات في اليمن ذاته. في المقابل، كان الاتحاد السوفياتي يتمتّع بتسهيلات مرفئية في

جزيرة سقطرة وعدن، إضافة إلى استخدام مطار عدن العسكري لأغراض نقل العتاد والجنود إلى أثيوبيا.

على الصعيد العسكري والأمني، شهد عهد عبدالفتاح نمو الدعم العسكري والأمني من سائر الدول الاشتراكية. تعهدت ألمانيا الديموقراطية بأجهزة الأمن، فنشأت «وزارة أمن الدولة» على الغرار الألماني وتبنّت قانوناً تمييزياً قاسياً للأجانب مستوحى، إن لم نقل منقولاً عن القانون الألماني. وتولت كوبا من جهتها تجهيز وتدريب «الميليشيا الشعبية» بقيادة حسين قماطة و«لجان الدفاع عن الثورة» بقيادة منصور الصراري، وقدم فيديل كاسترو، الذي زاره عبدالفتاح على رأس وفد حكومي رسمي، أول مساعدة جادة للتنقيب عن النفط، على شكل حفّار قديم نقل برّاً من البحر الكاريبي إلى البحر العربي، عربون اهتمام كاسترو الشخصي بالتجربة الاشتراكية الناشئة. وقد كان واضحاً أن ثمة قراراً عربياً ودولياً بمنع اليمن الديموقراطي من الحصول على النفط، مع رجحان وجوده وفق كل التقديرات والسوابق، لمعاقبة هذه الدولة على مروقها «الشيوعي».

على صعيد آخر، استقبل الاتحاد السوفياتي، وسائر الدول الاشتراكية، آلاف الطالبات والطلاب للدراسة الجامعية والتخصص في مجالات الاختصاص كافة، فساهم بدوره في أحد أبرز تشويهات التجربة، من حيث تضخّم الجهاز الإداري غير المتناسب مع حجم البلد وحاجاته ووارداته المالية وتشجيع الهجرة إلى المدينة والاحتشاد في حقول العمل الذهني يقابله هجران الجيل الجديد للحقول الإنتاجية والعمل اليدوي في الرعي والزراعة والصناعة والحرف.

وقد تولى العديد من مؤسسات الحكم نسخ المؤسسات السوفياتية بطريقة بدت مضحكة وعبثية، وطاول النسخ شكل السلطة ومؤسساتها والتنظيم الحزبي وبرامج التثقيف الأيديولوجي التي يتولاها الخبراء والأساتذة السوفيات والألمان. فكان رأس الدولة هو «مجلس الشعب الأعلى» و«هيئة رئاسة مجلس مجلس الشعب الأعلى». وقد تغيّرت عضوية مجلس الرئاسة في اليمن الديموقراطي إلى ثلاثة تمثّلاً بالترويكا السوفياتية ثم تجسّد في رئيس واحد مع بزوغ عهد بريجنيف. هذا عدا عن مؤسسات منسوخة عن بلدان أخرى، كوزارة أمن الدولة وقانون أمن الدولة (عن ألمانيا الديموقراطية) والميليشيا الشعبية ولجان حماية الثورة (عن التجربة الكوبية) كما ورد أعلاه.

في عهد الحزب الطليعي من نمط جديد، تقلّص الفعل الجماهيري لصالح التراتبية الحزبية. ولم يخل الأمر من تقليد كاريكاتوري للتراتبية السوفياتية. وقد أخذتُ نصيبي الباكر من البروتوكول السوفياتي في صيغته اليمنية وتداخل مع مجاملات المشيخة القبلية. كنت والرفيق كريم مروة في زيارة لعدن عندما وقع انقلاب العقيد عزيز الأحدب في آذار/ مارس ١٩٧٦ وأقفل مطار بيروت. فاضطررنا إلى تمديد الإقامة بانتظار فتح المطار. مهما يكن، عقدنا مؤتمراً صحافياً للحديث عن الانقلاب والتوقعات. تحدث كلانا ولكن مسؤول الحزب في عدن قدّم كريم مروة على اعتباره رئيس الوفد وعضو مكتب السياسي للحزب الشيوعي اللبناني وقدّمني على أني عضو الوفد وعضو اللجنة المركزية لمنظمة العمل الشيوعي في لبنان. لم أكترث بموضوع رئاسة الوفد، ولكني بعد انتهاء المؤتمر الصحافي، لفتُّ نظر الرفيق إلى أني أنا أيضاً عضو مكتب سياسي في منظمة العمل الشيوعي. فكانت المفاجأة: أعرف ذلك جيداً أيها الرفيق، ولكن لا يجوز أن يكون

رئيس الوفد برتبة عضو مكتب سياسي وعضو الوفد بالرتبة ذاتها. يبدو أن ذلك يخالف «البروتوكول».

أما في السياسة الخارجية، فأبرز معالم التغيير في عهد عبدالفتاح هو حسم أمر الانضمام إلى «جبهة الصمود والتصدي» إلى جانب سورية وليبيا، وتعليق العلاقات مع العربية السعودية، علماً أن علاقات مميزة ربطت بين اليمن الديموقراطي وأبو ظبي. وعلى القدر ذاته من الأهمية تمتين العلاقات متعددة الأوجه مع السلطة الجديدة في أثيوبيا خصوصاً بعد أن حسم مانغستو هيلا ماريام السلطة لصالحه بتصفية خصومه. وأرسل اليمن الديموقراطي وحدات عسكرية للقتال إلى جانب النظام في حرب أوغادين وضد المعارضة المسلّحة التي كانت تحرز التقدم الكبير ضده. وبناء عليه، علّقت عدن دعمها لجبهات التحرير الإرترية وجنح النظام إلى لعب دور الوساطة من أجل تسوية سلمية للنزاع الإرتري.

حرب الوحدة

لنسمّ الأشياء بأسمائها. ما سمّي بالحرب بين الشمال والجنوب في فبراير/ مارس ١٩٧٩ كانت محاولة جنوبية مسلّحة لإسقاط النظام في الشمال بواسطة اندفاعة لقوات الجبهة الوطنية الديموقراطية بقيادة فرع الحزب الاشتراكي في الشمال، معززة بوحدات من الميليشيا الشعبية ومن القوات النظامية الجنوبية.

كانت الفرصة سانحة لمثل هذه المغامرة والسلطة في الشمال في أقصى حالة تضعضع بعد اغتيال الغشمي، والتململ بلغ ذروته في صفوف القوات

المسلحة بين الضباط والجنود الموالين لإبراهيم الحمدي. في يوليو ١٩٧٨ تنحّى القاضي عبد الكريم العرشي عن الرئاسة ليتولاها علي عبدالله صالح. وفي الرابع من أكتوبر جرت محاولة انقلاب قام بها ضباط ناصريون ينتمون إلى «حركة ١٣ يونيو» نجحوا في احتلال قيادة الأركان والإذاعة قبل أن تستعيدهما القوات الموالية وتقضي على المحاولة وتنفذ الإعدامات بعشرات العسكريين والمدنيين من قيادات تلك الحركة ومناضليها.

انضمت حركة ١٣ يونيو إلى الجبهة الوطنية الديموقراطية التي كانت قواتها المسلحة تسيطر على معظم أجزاء المنطقة الوسطى، في محافظة تعزّ ورداع وإب ونجحت في صدّ محاولات قوات موالية لاستعادة تلك المناطق. وتدخلت قوات الميليشيا والقوات المسلحة الجنوبية في النزاع ابتداء من ٢٣ فبراير ١٩٧٨ لدعم الحركة وتنظيم الزحف على تعزّ وما يليها. وقد توغلت القوات الجنوبية عشرات الكيلومترات في عمق الأراضي الشمالية وأجبرت القوات الموالية لصالح على الانسحاب وأمّنت السيطرة على ثلاثة أقضية هي قعطبة والبيضاء وحريب ووصلت إلى حدود تعزّ. ولم تصمد القوات الموالية لعلي عبدالله صالح إلا بفعل انضمام قوات قبائلية مسلحة إلى جانبها، خصوصاً من قبائل حاشد بقيادة آل الأحمر. مع ذلك بدا للجميع أن النظام على أهبة السقوط.

تكوّن إجماع عربي ودولي عدواني محموم ضد المبادرة العسكرية الجنوبية. حرّكت الولايات المتحدة حاملة طائرات وثلاث بوارج حربية إلى المنطقة وأرسل الرئيس كارتر بتمويل سعودي أسلحة ثقيلة بقيمة ٤٠٠ مليون دولار أميركي إلى الشمال بما فيها طائرات حربية ومدرعات وناقلات

جنود. ومنحتْ الإدارة الأميركية العربيةَ السعودية ثلاث طائرات تجسّس من طراز آواكس لمراقبة القتال في اليمن، بشرط عدم استخدامها للتجسس على إسرائيل! ومطلع مارس ١٩٧٨، وضعت السعودية قواتها في حالة تأهب وحرّكت قوات إلى الحدود اليمنية واستدعت قواتها العاملة في قوات الردع العربية بلبنان.

أعلن الاتحاد السوفياتي منذ البداية تنصله من أي علاقة بالحملة العسكرية الجنوبية وإدانته إياها، كما أعلن وقف إمداد اليمن الديموقراطي بالسلاح والذخيرة. والتقى النظامان البعثيان المتعاديان في سورية والعراق، وقد كانا في شهر عسل موقت، على نجدة النظام الشمالي وفرض انعقاد سريع لاجتماع وزراء الخارجية العرب في الكويت.

بناء على هذه التحركات والضغوط، أعلن عن وقف إطلاق نار بين الطرفين مع أن الاشتباكات تجددت بين ٢٦ و٢٨ مارس. وانعقدت في الكويت قمة عربية على مستوى وزراء الخارجية العرب برعاية أمير الكويت وحضور علي عبدالله صالح وعبدالفتاح إسماعيل. هناك تكررت مهزلة الجواب على الاقتتال بين البلدين باتفاقية وحدة، على جاري العادات العربية بصدد اليمن. وقّع إسماعيل وصالح اتفاقية جديدة للوحدة تقرر بموجبها تشكيل لجنة لصياغة لدستور جديد وتشكيل لجان مشتركة لدمج مؤسسات البلدين في عدد واسع من المجالات. خلال المفاوضات طالب عبدالفتاح بالعفو عن العسكريين الناصريين المحكومين بالإعدام وبإزاحة الجنوبيين في السلطة بالشمال، وهم عبدالله الأصنج وزير الداخلية، وسالم باسندوه وزير الاعلام، ومحمد خميس مسؤول الأمن، فلبّى علي عبدالله صالح

الطلب. في المقابل، وضع جدول زمني للفصل بين القوات وإخلاء الحدود من الأسلحة. وباشرت القوات الجنوبية الانسحاب من الشمال.

تلقى عبدالفتاح صفعة قوية جراء الموقف السوفياتي المغامرة الانقلابية. أما النظام السوري، شريكه في جبهة الصمود والتصدي، فتميّز بأنه كان صاحب أعنف موقف ضده. روى لي عبدالعزيز عبدالولي الذي كان في عداد الوفد إلى الكويت أن عبد الحليم خدام ألقى الخطاب الأقسى لهجة بين وزراء الخارجية العرب معلناً أنه سيمنع الجنوبيين من الوصول إلى صنعاء وإسقاط النظام بأي ثمن، ولو اقتضى الأمر نقل قوات الردع السورية من لبنان للقتال دفاعاً عن النظام الشمالي. فردّ عليه عبدالعزيز مقترحاً أن تبقى القوات في مكانها من أجل تحرير الجولان!

حرب الوحدة بين اليساريين

عشية تلك الأحداث الدرامية، زرت عدن (٧-١٥ نيسان/ أبريل ١٩٧٩) لحضور ندوة عن الوحدة العربية. حضر الندوة ممثلون عن الأحزاب الشيوعية واليسارية العربية والأجنبية. وحضرتُ ممثلاً منظمة العمل الشيوعي. قدمتُ مداخلة دافعت فيها عن الوحدة اليمنية، لأنها أحد أهداف مرحلة الثورة الوطنية الديموقراطية. وأضفت أن اليمن الموحّد، بموارده المادية والبشرية، يشكل المدى المناسب لمشاريع تنمية اقتصادية واجتماعية جادة تسمح ببناء ما كنا نسمّيه حينها المجتمع الإنتاجي الذي يرسي «الأسس المادية لبناء الاشتراكية». ومداخلتي بهذا المعنى سجال مباشر ضد السائد في أوساط اليسار بأن التجربة اليمنية بلغت المرحلة

الاشتراكية. تحدّث ياسر عبد ربه باسم الجبهة الديموقراطية لتحرير فلسطين في الاتجاه ذاته وإن يكن بعبارات أقل حدة من عباراتي.

كانت ردات الفعل على حديثي قاسية ومتوترة. وأذكر أن أحد الشيوعيين المصريين، الموجود في اليمن بصفته مستشاراً نقابياً موفداً من إحدى الوكالات الدولية، أعلن أن الوحدة العربية هي «أنشوطة حبل المشنقة التي تلتفّ حول عنق الطبقة العاملة». الأفدح أن عدداً من المداخلات لم تكتفِ بمعارضة الوحدة بل أسهبت في استحالتها، بل خطورتها. فما لم أكن متنبهاً إليه، على ما يبدو، أن الحدود الفاصلة بين الجمهورية العربية اليمنية وجمهورية اليمن الديموقراطية الشعبية ليست حدوداً عادية، إنما هي الحدود الفاصلة بين معسكرين دوليين، المعسكر الاشتراكي والمعسكر الرأسمالي، مثلها كمثل الحدود بين برلين الشرقية وبرلين الغربية. وخلاصة رأي أصحاب هذا الرأي أن الوحدة اليمنية باتت جزءاً من الانقسام العالمي بين معسكرين وأنها لن تتحقق الا بعد انتصار واحد منهما على الآخر، والمقصود طبعاً هو الانتصار المحتوم للمعسكر الاشتراكي، على اعتبار أن العصر تعريفاً، هو عصر انهيار الرأسمالية وانتصار الاشتراكية، فكان على الشعب اليمني وآماله في الوحدة والتنمية والعدالة الاجتماعية أن تنتظر انهيار هذه وانتصار تلك، فأي مفارقة فاجعة قضت بأن تتحقق النبوءة سريعاً ولو مقلوبة، فتتحقق الوحدة اليمنية مع انهيار المعسكر الاشتراكي ومعه التجربة في اليمن الديموقراطي!

لما جاء عبدالفتاح ليختتم الندوة، أبلغه محمد سعيد عبدالله- محسن، وكان بين الحضور، بالمشادة التي نشبت حول موضوع الوحدة، وفي تحدٍّ واضح

لأكثرية الحضور، دعاني عبدالفتاح إلى ترؤس الجلسة الختامية. وتحدث في كلمته بإسهاب وحماس عن الوحدة بما هي أحد اهداف ثورة ١٤ أكتوبر وأغلى أماني الشعب اليمني. في المساء، خلال حفل العشاء الذي أقامه عبدالفتاح للوفود المشاركة في الندوة، أخذ مبادرة ثانية، فدعاني للجلوس إلى جانبه على المقعد المعدّ له بمفرده. هكذا جلسنا مصمودَين، على شيء من التوتر والوجوم، في مواجهة الوفود. ويصدف أن الحادثتين موثّقتان من خلال صور التقطت للمناسبة. وكانت هذه الصورة بين الصور التي علّقت في بيت عبدالفتاح الذي تحوّل متحفاً بعد استشهاده وتكرّمت العزيزة آسيا عبدالفتاح إسماعيل بأن أرسلت إليّ نسخة عنها. واللافت أيضاً في تلك المناسبة أن علي ناصر تغيّب عن المشاركة فيها.

ولوضع نقطة الختام على تلك الحادثة، يجب أن أضيف أني تلقّيت صور المناسبة، لكن مداخلتي اختفت، مع أنها كانت مسجّلة صوتياً مثل غيرها من المداخلات، اختفت ولم يُعثَر لها على أثر. نُشِرت المداولات في الصحف ثم في كتيّب ولم تكن مداخلتي بينها. بحثت عنها خلال عدة زيارات لاحقة. طلبتها من زكي بركات، وقد كان حينها مسؤولاً عن الدائرة الأيديولوجية، فلم أحصل عليها. ثم قيل لي إنها في وكالة أنباء عدن. فسألت الصديق عمر جاوي عنها، وقد تقلّد حينها منصب مدير الوكالة، فبحث عنها ولم يجدها.

أزمة جديدة

لم يقتصر تغليب دور الحزب على الدولة والمجتمع على الدمج بين الأمانة العامة للحزب ورئاسة الدولة، تضمن الأمر صعود مراكز قوى جديدة

ارتبطت بعبدالفتاح وتغييرات في القيادة. أزاح عبدالفتاح عملياً الصف الأول من قيادات الجبهة القومية والبعث اليساري واتحاد الشعب الديموقراطي، فأسقط من عضوية المكتب السياسي علي عنتر وصالح مصلح ومطيع وأنيس حسن يحيى وعبدالله باذيب وأتى بالصف الثاني من القيادات، مثل عبدالغني عبدالقادر نائب أنيس حسن يحيى، وأبو بكر باذيب بديلاً من أخيه الأكبر علي. كان يرى أن الصف القيادي القديم لم يبلغ مستوى الوعي المطلوب للقيادة في حزب طليعي من طراز جديد، فأحالهم لإعادة التأهيل في المدرسة الحزبية واستبدلهم بالصف القيادي الثاني. وكان اجتهاد عبدالفتاح أن الحزب يجب أن يقود الدولة وأن يوحد في شخصه رئاسة الدولة والحزب. لذلك، يصعب التمييز بسهولة بين اتهامه سالمين بالانفراد بالسلطة وبين ما مارسه هو في هذا المجال. ولما لم يكن من السهل الاتكال على مراكز القوى السابقة، أوجد لنفسه مراكز قوى جديدة تعضد الحزب، أبرزها الميليشيا الشعبية وأمن الدولة.

زرت عدن مجدداً في أواسط فبراير ١٩٨٠ والبلد لا يزال يعاني من ارتدادات حرب الوحدة ومن احتدام الأزمة بين عبدالفتاح وخصومه.

قضت اتفاقية الكويت لوقف الحرب اليمنية عقد مفاوضات بين علي عبدالله صالح والجبهة الوطنية الديموقراطية لوقف القتال وتحقيق الانفراج والتشارك في الحكم. في أعقاب المفاوضات، تعهدت الجبهة وقف تواجدها المسلّح في المناطق التي كانت تسيطر عليها، تعهد علي صالح خلالها بحرية العمل العلني لأحزاب الجبهة، وبانتخاب مجلس شعب تشارك فيه الجبهة، حتى إن البحث تطرّق إلى تشكيل حكومة ائتلافية، وغيرها. على الفور شنّ

حزب الإصلاح اليمني، بشخص رئيسه الشيخ عبدالله بن حسين الأحمر، حملة ضد الاتفاق وأخذ يعقد مؤتمرات للقبائل للتنديد به. شهدت تلك الفترة توتراً في العلاقات بين الشمال والعربية السعودية تمثل بإلحاح الأخيرة على الرئيس اليمني لتوقيع اتفاق ترسيم الحدود بين البلدين والضغط عليه لرفض تسلّم صفقة سلاح سوفياتية مهمة[1]. لم تسفر الاتفاقات مع الجبهة الوطنية على نتيجة ترجى من طرف النظام وما لبث أن تعرّضت مناطق نفوذ الجبهة الوطنية الديموقراطية لحملات عسكرية لإخضاعها بالقوة وما رافق ذلك من اعتقالات واغتيالات واضطرار عدد لا بأس به من قيادات الجبهة وكوادرها ومقاتليها للجوء إلى الجنوب.

أما على صعيد القرار المتعلق بالوحدة، فقد اقتصر على تفعيل اللجان وتنفيذ خطوات عملية متواضعة للتنسيق والتكامل بين البلدين. ولم تسفر عن تقدم يذكر.

فور وصولي عدن في فبراير/ مارس ١٩٨٠، طلب مني عبدالفتاح أن أستطلع آراء القيادات في الأزمة الجديدة. أما هو فقد كان منشغلاً باستضافة أدونيس مع عبد الكبير الخطيبي ومحمد بنّيس. وقد عقد جلسات عديدة وطويلة مع هذا الوفد من المثقفين العرب القادم لزيارة البلد وإجراء حوارات طويلة مع عبدالفتاح معدّة للصدور في كتاب عن وزارة الثقافة والثورة. استغرقتْ إحدى الجلسات لا أقل من ١٢ ساعة ضجّت لها عدن، وعدن قرية صغيرة من حيث تداول الأخبار والشائعات.

أما أبرز أوجه النزاع داخل القيادة فكان الخلاف حول الاستطلاع السياسي في القوات المسلحة الذي نشب في أغسطس ١٩٧٩. دار النزاع

على الجهة التي يجب أن تتولى الاستطلاع: استخبارات الجيش تحت إمرة قيادة الجيش ووزير الدفاع، أي علي عنتر، أم وزارة أمن الدولة، على اعتبار أن الحزب هو أعلى سلطة في البلد والجيش جيش عقائدي فيكون في عناية أمن الدولة، أي تحت سلطة محمد سعيد عبدالله محسن وزير أمن الدولة. انحاز عبدالفتاح إلى موقف محسن. وبرز الخلاف على شكل نزاع بين قطبين: محسن ووزير الخارجية مطيع، حليف علي عنتر وعلي البيض، والثلاثة أبرز ممثلي الكتلة في الحزب والدولة التي ظلّت موالية لسالمين. وشاعت اتهامات بأن أجهزة أمن الدولة تراقب هواتف كبار المسؤولين وأعضاء من المكتب السياسي، بمن فيهم مطيع، قابله اتهام مضاد بأن علي سالم البيض يتجسس على الأمين العام.

قمت بجولتي. اكتشفت أن معظم المسؤولين أصبحوا يعارضون بقاء عبدالفتاح في رأس القيادة وليسوا يقتصرون على خصومه الأصليين من كتلة سالمين. اللقاء مع علي عنتر، وهو حينها نائب رئيس الدولة ووزير الدفاع، كان مختصراً وقاسياً. حمّل عبدالفتاح مسؤولية ترك الجيش لأيام طويلة في منتصف الطريق بين الحدود وتعزّ من دون ذخيرة وأوامر بالتحرّك، تقدماً أو تراجعاً، مع الإشارة إلى أن قواته وصلت إلى مشارف تعز وكانت طريق صنعاء مفتوحة أمامها. قال لي: «أنا وزير دفاع أطلب منذ ستة أشهر موعداً لمقابلة رئيس الدولة ولم أحصل على الموعد بعد. أهذا تصرّف يليق برئيس دولة؟ في الاتحاد السوفياتي يجلس وزير الدفاع دوما إلى يمين الأمين العام ورئيس الدولة، وهو أول من يرفع يده بعد أن يرفع الأمين العام يده، وفي حال امتنع عن ذلك فهذا يعني أن انقلاباً عسكرياً سيحصل لا محالة». ثم كال ما يكفي من التهم ضد «أبناء الحجرية» بما هم

أصل كل المصائب في اليمن الديموقراطي. وكانت تلك أول مرة أسمع فيها بتلك المنطقة في شمال اليمن التي علمت لاحقاً أن عبدالفتاح وعدداً من قادة الحزب والدولة يتحدّرون منها، بينهم عبدالعزيز ومحسن وعشيش وراشد محمد ثابت وآخرون. وقد فوجئت بانتماء عبدالفتاح إلى الحجرية، فاسمه الكامل، قبل أن ينزع المسؤولون الكنيات القبلية والجهوية عن أسمائهم، هو عبدالفتاح إسماعيل الجوفي، وقد ظننته من الجوف.

لم يبدر لي من النزاع أن علي عنتر يعيد النظر بقرار التدخل العسكري في الشمال. وكنت على علم بأنه من أشدّ المتحمسين لإسقاط النظام الشمالي ولو بالقوة. في زيارة سابقة لوفد من قيادة منظمة العمل الشيوعي برئاسة محسن إبراهيم، مطلع عهد عبدالفتاح، قارن علي عنتر بين معاناة فقراء اليمن وثراء وبذخ وفحش حكام الجزيرة العربية، معلناً أنه لا بد من التغلّب عليهم بواسطة يمن موحد يقود الجزيرة العربية كلها نحو الحرية والعدالة. وأخذ علي يتباهى أمامنا -بعفويته الهوجاء- كيف أنه سوف يحكم الجزيرة العربية برمّتها وتكون له أجمل النساء الأوروبيات الشقراوات، اللاتي هن الآن من نصيب أمراء ومشايخ وملوك النفط.

من جهته، دعاني صالح مصلح إلى الغداء في قاعة خاصة بأحد المطاعم. ولم تكن قسوته تجاه عبدالفتاح بأقل من صديقه اللدود علي عنتر. قال لي: «قل لصاحبك خيرٌ له أن يقدّم استقالته. قتلنا له رئيسين من أجل أن يحكم، وهو لا يحكم ولا هو صالح للحكم». وعند استطلاع رأي الوزراء من الرفاق والأصدقاء المقرّبين، تبيّن أن معظمهم قد سحب تأييده لعبدالفتاح، بمن فيهم بعض الذين يتحدّرون من أصول شمالية.

□ هل اتخذ قرار الحرب ضد الشمال في الحزب بشكل رسمي؟

- اتخذ قرار الحرب في اجتماع رسمي للمكتب السياسي. قال لي علي ناصر إنه من الظلم تحميل عبدالفتاح وحده مسؤولية قرار الحرب وأكد أن القرار اتخذ في المكتب السياسي وقد كلّفتْ لجنة خاصة لمتابعة التنفيذ (أعتقد أنها كانت برئاسة علي ناصر وتتضمن قادة الجيش والأمن من أعضاء المكتب السياسي). بل ذكر لي أنه رصد مبلغ خمسة ملايين دولار لتمويل العملية. أكثر من ذلك، قال علي ناصر إن عبدالفتاح كان الأكثر تردداً بين المسؤولين، خصوصاً بعدما اكتشف أن السوفيات يعارضون الحرب (من محضر لقائي مع علي ناصر، ١٦-١٨ فبراير ١٩٨٠). أنصف علي ناصر عبدالفتاح، لكنه كان حذراً بما فيه الكفاية فلم يتطرّق بشكل مباشر إلى الأزمة المحتدمة ولا إلى دور عبدالفتاح في قيادة الحزب والدولة.

اللقاء الأخير

استأخرني عبدالفتاح لوقت أطول لكي ينهي تحرير كتاب الحوارات وتصحيحه فأحمل المسودة معى إلى الصديق محمد كشلي لنشره في دار ابن خلدون، فيما عبدالفتاح يتولى تصحيح المخطوطة. جلست عدة أيام إضافية أكدتْ لي أن الخلاف لن ينتهي على خير.

في الجلسة الأخيرة مع عبدالفتاح، نقلت له آراء من استطلعتهم ولكن بشيء من تدوير الزوايا. قلت له إن ثمة الكثير من التذمّر منه وإن البعض يدعو إلى تنحيته. على النزاع حول الاستطلاع السياسي ردّ علي بالقول: الحل أن

تُنزع صلاحيات الجميع، يقصد مطيع ومحسن وعلي البيض في أقل تقدير. بدا غير مكترث لآراء الجيل القديم من القيادات. غمز من قناة مطيع وأنه على علاقة بالسعودية. أما عن حجم المعارضة له فطمأنني قائلاً: «أنا متفق مع علي ناصر على كل شيء». لم أكن متأكداً من ذلك لكني لم أعلّق على ما قال. لكني عندما أبلغت علي ناصر وعبدالعزيز قبل سفري بما دار في لقائي مع عبدالفتاح وقوله إن علي ناصر «متفق معه على كل شيء»، التفت إليّ عبدالعزيز باستغراب وسألني علي ناصر: «هل قال ذلك حقاً؟»، فتأكدت من أن علي ناصر لم يعد يقف مع عبدالفتاح.

سجّلتُ بعض الملاحظات والنقاط من تلك الجلسة الأخيرة. أخذ عبدالفتاح يتذمّر متسائلاً: كيف يمكن بناء الاشتراكية في بلد أكثريته من البورجوازية الصغيرة؟ قلت له: البورجوازية الصغيرة ليست تلخّص التركيبة الاجتماعية في اليمن. ثم أنتم لستم في طور بناء الاشتراكية، مكرراً معزوفتي عن استكمال المرحلة الوطنية الديموقراطية وبناء المجتمع الإنتاجي، وأضفت ما معناه أن المطلوب تكييف النظرية مع أوضاع البلد لا العكس.

أبلغني بالإجراءات التي أقدم عليها في تغيير تركيبة المكتب السياسي. حذّرته من تبعات ذلك. وكنت عائداً من زيارة لوفد من الحركة الوطنية اللبنانية إلى كوبا. في يوم اللقاء المقرر مع فيديل كاسترو، أرسلوا لنا عضواً في المكتب السياسي اسمه ميرت، جلس معنا خلال ساعات الانتظار الطويلة قبل أن يحين موعد اللقاء. لتقطيع الوقت، أخذ الرجل يسألنا عن الحرب في لبنان، مبدياً اهتماماً خاصاً بسلاح المدفعية وأنواع المدافع المستخدمة في

القتال. تبرّع جورج حاوي، وكان رئيساً للوفد، بالإجابة على قدر ما يعرف في الأمور العسكرية. بعد فترة من التبادل في هذا الموضوع، قال لنا ميرت: لا بد أنكم مستغربون اسئلتي عن المدفعية. لست سياسياً. أنا عسكري وضابط مدفعية وموجود في المكتب السياسي لسبب وحيد هو أني من قدامى المقاتلين. فقد كنت مع فيديل خلال الهجوم على «المونكادا»، وهي الثكنة العسكرية التي نظم كاسترو هجوماً لاحتلالها على رأس مجموعة من المقاتلين يوم ٢٦ يوليو ١٩٥٣. لم تنجح العملية واعتقل على أثرها فيديل وأخوه راوول. لكن العملية أعطت اسمها للحركة السياسية -«حركة ٢٦ يوليو»- التي سوف يخوض بها فيديل الكفاح المسلح بعد إطلاق سراحه العام ١٩٥٥ إلى حين انتصار الثورة في الأيام الأولى من العام ١٩٥٩.

قلت لعبدالفتاح: هذا كاسترو وضع ضابط مدفعية في المكتب السياسي لا لسبب إلا لأنه من قدامى المحاربين ومن رفاقه الأوائل منذ العام ١٩٥٣، أراد بذلك تكريم رجل ذي قيمة نضالية وتأكيد الاستمرارية في الثورة. فليبقَ المكتب السياسي مكوناً من القادة «التاريخيين» في المكتب السياسي وخير لك توسيعه بدلاً مِن إخراجهم منه. هذا مع العلم أني لم أكن أعتقد أن أياً ممن يسمّون «الشباب» الذين باتوا يكوّنون أكثرية المكتب السياسي أفضل بأي معنى من المعاني من القادة القدامى، وأن المقياس شبه الوحيد الذي يفضلهم به عبدالفتاح هو مقياس ثقافي- أيديولوجي. أصرّ عبدالفتاح على رأيه على اعتبار أن الجيل القديم «متخلّف فكرياً».

في نهاية المطاف، حلّت أزمة الاستطلاع السياسي على ما قال لي عبدالفتاح وأراد. غادر محمد صالح مطيع وزارة الخارجية وعين سكرتيراً للعلاقات

الخارجية في اللجنة المركزية، وحل قريبه سالم صالح محمد محله؛ وتولى علي ناصر وزارة أمن الدولة موقتاً محل محسن الذي عيّن سفيراً في المجر، ثم تولاها صالح منصّر السييلي؛ وفقد عبدالعزيز منصبه وزيراً للتخطيط والصناعة مع أنه بقي عضواً في المكتب السياسي؛ وخرج صالح مصلح من وزارة الداخلية وعيّن سكرتيراً للجنة المركزية لشؤون الدفاع والأمن.

هكذا تجدد الاستقطاب بين كتلة سالمين وكتلة عبدالفتاح. وتغذى من تذمّر جميع القيادات التاريخية التي أقصاها هذا الأخير. تكونت كتلة ثالثة متحلقة حول صالح مصلح وجارالله عمر، الأمين العام للحزب الديموقراطي الثوري في الشمال، وهما الثنائي المسؤول عن ملف الشمال. صار جارالله عمر أبرز ممثلي فرع الشمال في القيادة المشتركة إلى جانب يحيى الشامي وعبد الواحد المرادي. وضمر دور سلطان أحمد عمر المخضرم لأسباب لم أتبيّنها تماماً، وتقلّص دور سلطان إلى عضو لجنة مركزية في الحزب الموحد. وجارالله من رجال «الداخل»، تطوّع في الشرطة بأمر حركة القوميين العرب وساهم في الدفاع عن صنعاء، وخرج من حصار السبعين وبنى قواعد للحزب قبل أن يضطر للجوء إلى الجنوب. بعد ضمور دور تنظيم «المقاومين الثوريين»، وهو تنظيم أنشأه سالمين، أعيد الاعتبار لفرع الحزب في الشمال كما تبيّن من حرب الشمال. وفي النزاع بين مركزي الاستقطاب في السلطة في الجنوب، كان لصالح مصلح وجارالله عمر ومن معهما آراء مستقلة وتوفيقية بين الكتلتين.

من نوادر تلك الزيارة المعبّرة أن عدن كانت تعيش أزمة كهرباء حادة جراء التباين الشاسع بين التوسع السكاني السريع للعاصمة وضواحيها

وبين التجهيزات الكهربائية العائدة في معظمها إلى العهد الكولونيالي. تولى السوفيات بناء محطة توليد للكهرباء المقررة منذ العام ١٩٧٢، ولم أعد أتذكر ما إذا كانوا عجزوا عن إنجازها أم أنه تبيّن عند إنجازها أنها لم تعد تفي بالحاجات النامية إلى الطاقة فبدأ تقنين الكهرباء وتقرر بناء محطة جديدة. نالت شركة يابانية العقد، ومن أبرز شروطه التسليم السريع في وقت قياسي. أذكر أن موقع المحطة الجديدة كان على طريق البريقة (عدن الصغرى) وقد زوّدته الشركة اليابانية بكاشفات الضوء ونظمت العمل على أساس ثلاث ورديات من العمال يعملون على مدار ٢٤ ساعة، فصارت ورشة بناء محطة الكهرباء قبلة أهالي عدن والضواحي يقصدون الموقع للسهر ليلاً ويعقدون حلقات السمر يتفرجون على اليابانيين وهم يشتغلون بما عرف عنهم من كدّ وجدية وتنظيم وانضباط. لم تفتْ المفارقة صالح مصلح وقد جرى تحويله لإعادة التأهيل مع سائر القيادات «المتخلفة» إلى المدرسة الحزبية السوفياتية. علّق صالح على الانبهار الشعبي الشديد بفاعلية المتعهدين والعمال اليابانيين على طريقته الظريفة الساخرة، قال: «يعلّمنا الرفاق السوفيات في المدرسة الحزبية أننا نعيش في عصر انهيار الرأسمالية. إذا كان هذا هو ما تنجزه الرأسمالية في عصر انهيارها، هل لك أن تخبرني كيف كانت الحال في عصر ازدهارها؟».

عبدالفتاح المثقف الرؤيوي

في طائرة العودة إلى بيروت تصفحت مخطوطة حوارات عبدالفتاح مع أدونيس والخطيبي وبنّيس. كانت تنضح بكل شخصية عبدالفتاح: الشاعر، الثوري، المفكر، المتمرّد، المثقف، الحالم. الاشتراكية عنده هي

تحقيق الجنّة على هذه الأرض وبناء الحياة الجديدة. بسط لمحاوريه قانون الأسرة ومحو الأمية وديموقراطية التعليم بصفتها أبرز إنجازات الثورة. وأثار سؤالاً يؤرقه: كيف نمنع تحول الحزب إلى طبقة جديدة؟ وشدد على القيادة الجماعية ضد الزعامة الفردية. ومع ذلك، لا صوت يعلو فوق صوت الحزب. يجب أن يكون الجيش مسيّساً وبإمرة الحزب.

تحدث عبدالفتاح عن الاشتراكية بصفتها ثقافة ومنظومة قيم ورؤيا إنسانية. ومن أقواله اللافتة أن الإنسان المبدع هو الإنسان المتمرد باستمرار. سأله الخطيبي: «كيف يمكن أن يكون العالم العربي شارعاً اشتراكياً جديداً على أساس الشعبية والاشتراكية؟». لست أذكر إن كان عبدالفتاح أجاب على هذا السؤال، لكن المؤكد أن انطلاقة الثورات الشعبية العام ٢٠١١ في تونس ومصر واليمن والبحرين وسورية كانت جواباً مبدعاً على سؤال الخطيبي. نظر عبدالفتاح إلى التاريخ والحضارة القديمتين كحافزين للإبداع. وأبان الطابع المتناقض للتراث الشعبي: يعبّر عن الخنوع وتمجيد الأسياد من جهة ويحمل تمجيد العمل والفرح من جهة ثانية.

عبّرت الحوارات عن أجمل وأعمق ما في عبدالفتاح إسماعيل: المثقف والشاعر والحالم والرؤيوي. لست أتذكر ما إذا كنت عبّرت له ذات مرة عن شعوري بأنه خير له أن يكون مرشداً لتلك الثورة من أن يكون أميناً عاماً للحزب وقطعاً ليس رئيساً للدولة. في كل مرة كان يكلّفني بإرسال تشكيلة من آخر إصدارات دور النشر البيروتية، وهو دأبه في نهاية كل زيارة، كنت أسأله السؤال إياه: متى تجد الوقت لقراءة كل هذا الكم من الكتب؟ خصوصاً أن قسما كبيراً منها أدبي وثقافي لا يمت بصلة مباشرة بالسياسة

والاقتصاد والتنمية والدبلوماسية. وأضيف أني أنا بالكاد أستطيع أن اقرأ كتاباً في الشهر في زحمة أحداث الحرب والمسؤوليات فيها لا تقارن بشيء بما يتحمله هو على رأس حزب ودولة؟ كان يبتسم ولا يجيب.

في كل الأحوال، عندما خرجت حاملاً تلك المخطوطة، كان واضحاً بالنسبة إليّ أن علي ناصر وأكثرية الوزراء باتوا من أنصار استقالة عبدالفتاح. عدت إلى بيروت متشائماً. بلغنا خبر استقالة عبدالفتاح بعد أسابيع من عودتي، في ٢١ أبريل ١٩٨٠، وقد رفض الاحتكام إلى السلاح واكتفى بطلب الانتقال إلى الاتحاد السوفياتي. قرّر محسن إبراهيم أن يذهب إلى عدن على أمل التوسط بين عبدالفتاح وخصومه. أصيب بالخيبة، عرض له غير مسؤول عناصر الخلاف مع عبدالفتاح وأبلغه علي ناصر عدم استعداد الفريق المعارض لأي وساطة. ولما طلب محسن أن يقابل عبدالفتاح، الموضوع في الإقامة الجبرية في بيته بالمعاشيق، اعتذر علي ناصر عن عدم تحقيق طلبه.

بعدها سافر عبدالفتاح إلى الاتحاد السوفيايتي. لم أزر الاتحاد السوفياتي خلال تلك الفترة، بل إني لم أزر الاتحاد السوفياتي في أي مرة. ولم أزر عدن إلا بعد مقتله.



بعد إسقاط سالمين أشاع عبدالعزيز عبدالولي هذه النكتة: طائرة ركاب تسقط في مجاهل أفريقيا ينجو من ركابها أميركي وروسي ويمني. يقعون في أسر قبيلة من أَكَلَة لحوم بشر ويتقرر طهوهم والتهامهم. بعد تضرّعات لامتناهية، يوافق شيخ القبيلة على منح كل واحد منهم مهلة أن ينقذ نفسه

بأن يسأل سؤالاً واحداً فإذا عرفت القبيلة الجواب يؤكل وإذا لم تعرف يطلق سراحه. سأل الأميركي: ما هي الكوكا كولا؟ أجاب أحدهم: هي مشروب غازي أميركي مشهور جداً تدخل في صنعه نبتة الكولا. أخذوه فأكلوه. سأل الروسي: ما هو سبوتنيك؟ أجاب أحدهم: قمر اصطناعي صنع سوفياتي، يطلق بواسطة صاروخ ويدور حول الأرض. سألهم اليمني: ما هو المكتب السياسي؟ تداولوا في ما بينهم، تشاوروا، ظهرت عليهم علامات القلق والانزعاج. جاؤوه أخيراً معلنين عجزهم عن الجواب واعدين بالعفو عنه وإطلاق سراحه إن هو أخبرهم بالجواب. قال اليمني: المكتب السياسي مثل حالتكم، قبيلة كلما اجتمعت أكلت واحداً من أبنائها.

وها أن قبيلة المكتب السياسي قد أكلت رئيسها الثالث. حدث لعبدالفتاح إسماعيل ما سبق وحدث لسالم ربيع علي، قضى الاثنان لأنهما تحولا كبش محرقة لصراعات الوحدة اليمنية والنزاعات على السلطة. قضى اغتيال إبراهيم الحمدي على آمال سالمين بالوحدة بين شطري اليمني، فأقدم على اغتيال قاتله. وفشلت محاولة الحزب بقيادة عبدالفتاح في إسقاط النظام الشمالي بواسطة انتفاضة مسلحة داخلية مدعومة بتدخل عسكري جنوبي. في الحالتين، حمّلت القيادةُ في جمهورية اليمن الديموقراطي الشعبية المسؤولَ الأول فيها تبعات قرارات اتخذتها هي نفسها وفرضت عليه التنحي.

ولم تقتصر قبيلة المكتب السياسي على استخدام كبيرها كبش محرقة على مذبح الوحدة اليمنية وردود الفعل العربية والدولية على الحادثين: الاغتيال والمبادرة إلى الحرب، بل تخلّت عن الرئيس بعدما فشل مشروعه في إيجاد

حلّ لمعضلات البلد الاقتصادية، بالاتكال على مصدر تمويل خارجي. خسر سالمين الدعم الصيني ورفض الشروط السعودية. وعبدالفتاح من جهته خسر الدعم السوفياتي مرّتين: خسره إذ لم تنطبق حساب حقله ولا توقعات مَن ماشاه في الارتباط بالمعسكر الاشتراكي، على حساب البيدر السوفياتي، فقد كان الوعد المضمر، شبه العلني، لمشروع عبدالفتاح في بناء حزب اشتراكي والانضمام إلى «الدائرة الحمراء» كما كان يسمّيها، بما فيها «الكوميكون»، لقاء أن تتولى حكومات موسكو وعواصم الكتلة السوفياتية تبني جمهورية اليمن الديموقراطي الشعبية التبنّي المالي الكامل. وكان المَثَل الذي يستخدم لهذا الغرض هو أن موازنة البلد لا تتجاوز موازنة مدينة متوسطة الحجم لإحدى مدن ألمانيا الشرقية، تدليلاً على ضآلة الدعم المطلوب. ولم تكن جلسة من جلسات المحادثات بين الحزب الاشتراكي اليمني من جهة والأحزاب اليسارية والشيوعية العربية والدولية من جهة أخرى، لتخلو من مداخلة تطلب التدخل لدى الاتحاد السوفياتي خصوصاً وبلدان الكتلة السوفياتية عموماً، لهذا الغرض.

حقيقة الأمر أن الاتحاد السوفياتي لم يلبّ حاجات نظام فقير من حيث الموارد والثروات وضعيف البنية الإنتاجية مع أنه مسرف في الإنفاق على الخدمات الاجتماعية من حيث إنه دولة رعاية طموحة. هذا بالإضافة إلى أنه يملك بيروقراطية متضخمة تفوق، في الحزب وفي أجهزة الدولة، حاجات الإدارة أضعافاً مضاعفة. لست أملك تفسيراً لشحة الدعم السوفياتي، لكن الأرقام المقارنة تؤكدها. لم يتجاوز حجم المساعدات السوفياتية أكثر من ثلث مجموع المساعدات الخارجية التي يتلقاها اليمن الديموقراطي. وقد بلغ مجموع المساعدات السوفياتية ١٠ مليون دولار في نهاية عهد عبدالفتاح.

وبلغت ذروتها السنوية العام ١٩٨٣، ٢١ مليون دولار بالمقارنة مع ٢٧٦ مليون لأفغانستان ذات العشر ملايين من السكان (مقابل ٣ ملايين لليمن الديموقراطي) علماً أن الاتحاد السوفياتي كان يحتضن اليمن الجنوبي وعينه على الشمال، يبيعه السلاح ويقدّم له المساعدات وهو بادي الحرص على تطوير وتمتين العلاقات به.

اما عن عزل رئيسين بتحميلهما مسؤولية اغتيال رئيس الشمال ومحاولة إسقاط نظام رئيس آخر بالقوة العسكرية، فلم يكن ليحصل لو لم تكن ثمة خلافات وانقسامات داخلية بلغت ذورتها واستعصت محاولات تسويتها أو تجاوزها. يبقى أن ثمة قيادة آثرت التضحية برأسها بدلاً من أن تتحمل المسؤولية الكاملة عن قرار اتخذته مجتمعة. مع ذلك، لست أستطيع أن أتصوّر مدى الضرر الذي أحدثه اغتيال الحمدي لبناء الدولة في الشمال ولمستقبل المسار الوحدوي بين الشمال والجنوب بل لمسألة سيادة واستقلال كليهما ولمصلحة اليمن الديموقراطي ذاته في الوحدة.

الأمر ذاته كان يمكن أن يحدث في الحالة الثانية. تتماسك القيادة وتدافع عن قرارها وتتحمّل المسؤولية عن مغامرتها. لم يفعلوا. تقرّرت التضحية بعبدالفتاح اتقاء لما قد يترتب من آثار سلبية على البلد والتجربة. كانت القيادة منقسمة فآثرت التضحية بقائدها وغلّبت الخلافات والمشكلات الداخلية في هذه الحالة أيضاً.

المفارقة الفاجعة أنه لم يكن بين كبشي المحرقة فارق جدي من حيث نموذج التنمية والسياسات الاقتصادية والاجتماعية. كلاهما مصاب بالرهاب ذاته من التراكم الرأسمالي. يعبّر عنه سالمين بضرب من المساواتية القبلية،

متوجساً من أي تغلغل لرأس المال، على صغره وتواضعه ومحدودية أثره، وهو عادة وارد مغتربين عائدين، قدر توجسه من تنامي الاستهلاك والتمايز الاجتماعي، بما فيه ما بات يتمتع به الحزبيون والموظفون من امتيازات، على نسبيتها. وقد ذهبت هذه النزعة المساواتية، بل التسويدية، عند سالمين إلى حد الطموح إلى إلغاء الفلاح الصغير حيث أسرّ لإريك رولو، كبير صحافيي جريدة «الموند» الفرنسية -الذي زار اليمن وكتب سلسلة تحقيقات شيّقة عنها تحت عنوان «نجمة حمراء فوق اليمن»-، بأنه ينوي التحويل التدريجي للفلاح الصغير إلى عامل زراعي من خلال تعميم مزارع الدولة. وقد بلغ عددها الأربعين مزرعة في أوج تطورها. أما عبدالفتاح، فقد عبّر عن الخواف ذاته، ولو بشكل أكثر تجريداً وعقائدية، في تصوّره أنه في طور بناء الاشتراكية ضد اقتصاد رأسمالي وعلاقات رأسمالية، ومن هنا تذمّره من صعوبة، بل استحالة بناء الاشتراكية في مجتمع «بورجوازي صغير».

☐ في رأيك لماذا لم تتم تصفية عبدالفتاح في هذه الفترة كما حدث مع سالمين؟

- استبق عبدالفتاح الأمور وقرر الاستقالة وأرسلها مع صهره فضل محسن، وطلب أن يسافر إلى الاتحاد السوفياتي. وأعتقد أن عبدالفتاح قرر أن تجربته في قيادة الحزب والبلد قد انتهت. لم يكن يفكّر في مواجهة عسكرية أصلاً وقد خسر مراكز قوته في الميليشيا والأمن، ولم يكن الجيش ولا الداخلية معه، مع أنه كان يتمتّع بشعبية في أوساط الجيل الجديد من الضباط من خريجي الدول الاشتراكية ذوي الولاء الحاسم للحزب. لكن المناخ في القوات المسلّحة كان سلبياً ضد القيادة السياسية، وضد عبدالفتاح

خصوصاً، بسبب أدائه خلال حرب الشمال، وترك وحداته معلّقه في الطريق إلى تعزّ لأسابيع من دون ذخيرة كافية وأوامر واضحة.

مهما يكن، في هذه المواجهة، كان تناسب القوى حاسماً ضد عبدالفتاح. لا علم تفصيلياً لي عن موقف السوفيات من إزاحة عبدالفتاح. لعلهم أدركوا أن لا بد من كبش محرقة للحرب ثم إنهم باتوا معتادين من التجربة الأفغانية على الانقسامات داخل الأحزاب الحاكمة الموالية لهم واستقبال القادة المنفيين عندهم.

☐ يقال إن سالمين قدم استقالته أيضاً قبل أن تتم تصفيته؟

- أبرز فارق بين الحالتين، كما فصّلت أعلاه، أن الطرفين كانا جاهزين لمواجهة عسكرية في حالة سالمين. في حين أن فريق عبدالفتاح لم يكن في هذا الوارد في الحالة الثانية.

☐ هل السبب أن عبدالفتاح شمالي وليست لديه قوة مناطقية لذا تمت إزاحته بسهولة؟

- كانت لعبدالفتاح شعبية كبيرة في أوساط الحزب والعسكريين الشباب وخريجي الدول الاشتراكية. حقيقة الأمر أن معارضيه كانوا من مختلف المناطق اليمنية ومن الشماليين أيضاً. لكنني أجازف بترجيح أن عبدالفتاح كان خسر حلمه مرّتين -وحدوياً وسوفياتياً- بحيث إنه كان يرغب فعلاً في الاستقالة. ما قاله لي في آخر لقاء كان إعلان يأس وفشل أكثر من أي شيء آخر.

الهوامش

(١) بدا توقيت القرار السوفياتي بعقد تلك الصفقة دليلاً إضافياً على المسافة التي أرادت موسكو أخذها تجاه المغامرة الجنوبية لإسقاط علي عبدالله صالح. في الجنوب ساد التبرير بأن السوفيات منحوا الجمهورية العربية اليمنية سلاحاً ثقيلاً دون السلاح الخفيف الذي يمكن أن يستخدمه أبناء القبائل لأعمال معادية ضد الجنوب. وهو تبرير على قدر من السذاجة، لأن السلاح الثقيل كان من شأنه تعزيز قدرات القوات المسلّحة لنظام صالح في وجه الجيش الجنوبي الأقل عدداً والأقوى انضباطاً والأكثر فاعلية والأرقى تسليحاً كما تجلّى في الحرب الأخيرة.

الفصل الرابع

دولة الرأس الواحد
عهد علي ناصر محمد

☐ كيف كان عهد علي ناصر؟ وهل تغير شكل الدولة أو الحزب في عهده؟

- تميّز عهد علي ناصر بست سنوات من الاستقرار النسبي، لكنه قرر أن ينفرد بالسلطة كلياً فحصر في شخصه رئاسة الدولة والأمانة العامة للحزب ورئاسة مجلس الوزراء. ولم يكتف بذلك، بل واصل ما بدأه عبدالفتاح في تضييق دائرة القرار على مستوى المكتب السياسي. رأى أن الانفراد بالسلطة الطريقة الوحيدة لقطع دابر النزاعات اللامتناهية بين «القيادات التاريخية» للجبهة القومية سابقاً ووضع حد لتضارب الصلاحيات بين الحزب والسلطة التنفيذية. لكنه كان يمهّد بذلك لأكبر انفجار سوف تشهده التجربة والبلاد.

تكوّن شبه إجماع عربي ودولي شجّع علي ناصر على هذا النهج، أكان من طرف الجيران الخليجيين، ممن رأى في سقوط عبدالفتاح إسماعيل تصفية لمن يسمّونهم «العقائديين»، أم من طرف الحلفاء السوفيات والأحزاب الشيوعية وغالبية اليساريين العرب من أصحاب التأثير في التجربة.

لم أنضم إلى هذا الاجتهاد، مع تقديري الكبير لكفاءات علي ناصر الإدارية والسياسية كرجل دولة، كنت أرى أن تفادي الوقوع في التجربة مجدداً يقتضي توزيع صلاحيات ومراكز السلطة الأولى وتوسيع دوائر القرار. ولم أستغرب أن يلقى علي ناصر منذ مطلع عهده معارضة أكثر من واحد في الصف القيادي الأول في الحزب والدولة. لم يكن لعلي ناصر عذر في عدم توزيع المسؤوليات، فثمة قيادات ذات شرعية نضالية أو ذات كفاءة وتجربة في إدارة شؤون الدولة أمثال محمد صالح مطيع ومحمود عشيش وعبدالعزيزعبدالولي وعلي عنتر وصالح مصلح وعلي البيض وكثيرين غيرهم. علماً بأن التنافس بين هؤلاء كان وفيراً ولم يفوّت علي ناصر على نفسه فرصة لاستغلاله، حتى لا نقول تغذيته[1].

مطلع عهد علي ناصر، زرت عدن في عداد وفد من قيادة منظمة العمل الشيوعي برئاسة محسن إبراهيم. قرر محسن أن يقابل علي ناصر منفرداً دون سائر أعضاء الوفد. لم يكن هذا مألوفاً، فالعادة أن نلتقي المسؤولين اليمنيين معاً، عندما نكون في عدن سوية. في تلك المناسبة، قرر محسن الانفراد بالجلسة مع علي ناصر لكنه روى لنا أبرز ما فيها. حثّ محسن علي ناصر على الانفراد بالسلطة في البلاد ونصحه بتمتين العلاقات مع ياسر عرفات على اعتباره خير من يتوسط لليمن لدى العربية السعودية،

على اعتبار أن علي ناصر كان بادي الاهتمام بتحسين العلاقة مع الجارة. أفصحت عن معارضتي الأولى بناء على ما سبق وقدّمته من حجج ضد الانفراد بالسلطة؛ واستغربت الثانية وكتمتها لعدم اقتناعي بأنه من شأن أمين عام تنظيم شيوعي أن يحث النظام الاشتراكي في اليمن على تحسين العلاقات مع العربية السعودية.

تطبيع خارجي

اعتمد علي ناصر سياسة خارجية سمّيت معتدلة مورست مع الأطراف كافة. تم تطبيع حذر في العلاقات مع السعودية ونشأت علاقة مميزة مع الكويت وأبو ظبي تضمنت مساعدات مالية واستثمارات. وفي عام ١٩٧٦ انتهت ثورة ظفار عملياً وبقيت مشكلات على الحدود بين سلطنة عمان واليمن الديموقراطي، إذ توغّل جيش السلطنة إلى الأراضي اليمنية لمطاردة الثوار ونشبت جراءها خلافات على ترسيم الحدود بين اليمن وعمان. وما لبثْ هذه الأزمة أن سوّيت بين البلدين من خلال وساطة كويتية. على صعيد دول جبهة الصمود والتصدي، كان علي ناصر يتمتع بعلاقات جيدة مع العقيد القذافي وقد نسج علاقة متينة مع الرئيس السوري حافظ الأسد تعود إلى الفترة التي كان الرجلان فيها وزيري دفاع في بلديهما.

غرباً، تلاشت فكرة أن النظام في اليمن الديموقراطي نظام سوفياتي معادٍ، وتطورت العلاقات الدبلوماسية والتجارية مع أوروبا وأميركا. وشرقاً، حظي هذا النهج المعتدل بتأييد الاتحاد السوفياتي. كانت سياسة عهد بريجنيف سياسة ركود ومحافظة على الأمر الواقع العالمي إضافة إلى

تزايد اهتمام موسكو بتحسين العلاقات، الاقتصادية خصوصاً، مع العربية السعودية ودول الخليج في حقبة الفورة النفطية، على أمل جني ما يمكن من البترودولارات. بالإضافة إلى ذلك، كان الاتحاد السوفياتي حريصاً على الدوام على علاقة موازية مع اليمن الشمالي.

□ **في مقابل انفتاح علي ناصر على السعودية والغرب عموماً، أقام علاقات مع علي عبدالله صالح الذي زار الجنوب لأول مرة عام ١٩٨١؟ كيف تفسر هذه العلاقة المبكرة وانعكاسها في الداخل الجنوبي؟**

- هذا صحيح. وقد تم التطبيع بعد انتهاء حرب ١٩٧٨ وإزاحة عبدالفتاح إسماعيل، بوتيرة متسارعة. عقد الرئيسان قمتين في صنعاء العام ١٩٨٠ وفي عدن التي زارها علي عبدالله صالح في سبتمبر ١٩٨١. كان الحدث أشبه بمصالحة بين البلدين والرئيسين. وقد اصطحب صالح معه وفداً كبيراً من المشايخ والشيوخ ورجال الدولة الشماليين كأنما هو ردّ فعل على توافد المشايخ القبليين مع أبناء قبائلهم إلى عدن للاحتفال بالذكرى العاشرة للاستقلال. صدف أني كنت في عدن حينها. وأذكر أن الوفد الشمالي شارك رئيسي البلدين افتتاح مدينة رياضية في زنجبار عاصمة محافظة أبين، أو أقيم له احتفال شعبي في تلك المدينة الرياضية التي كانت قائمة أصلاً. وقد أولى علي ناصر اهتماماً مميزاً بمحافظة أبين وأقام فيها عدداً من المشاريع العمرانية. واشتهر محافظها محمد علي أحمد بأنه من أبرز النافذين في عهد علي ناصر. وعلى حد ما أذكر، أنه حوّل أبين إلى منطقة اقتصادية «حرّة» كانت تستورد مواد وتعيد تصديرها إلى السوق

السوري عن طريق لبنان، خلال أزمة الاستيراد التي عانت منها سورية آنذاك (مواد غذائية ومواد بناء).

لم ألمس شخصياً ردود فعل مميزة عارضت سياسات الانفتاح هذه في أوساط الفرع الشمالي من الحزب. لكن دار نقاش تعلّق بموضوع أشكال النضال في الشمال، وغلبت الدعوة إلى التخلي عن الكفاح المسلح والعمل السلمي على التغيير(٢).

ومن طرائف تلك الزيارة أني خلال احتفال المدينة الرياضية التقيت أحد قادة «منظمة المقاومين الثوريين» التي كانت مرتبطة بسالمين وصالح مصلح خصوصاً ومارست الكفاح المسلح ضد النظام الشمالي وقد حلّت في عهد عبد الفتاح. سألت الرفيق، واسمه ناصر السعيد، وقد كان يسير إلى مقربة من وفد مشايخ القبائل الشماليين، عن أحواله، أعني منذ أن حُلّ التنظيم الذي عرف بتنفيذه اغتيالات بحق مشايخ شماليين اعتبروا إقطاعيين، ففاجأني بأنه بات مديراً لمصنع عطور. انحبكت النكتة في خاطري فقلت له: «لا بأس. نعطّرهم (المشايخ) بعدما عجزنا عن أن نقتلهم»!

انفتاح اقتصادي

خلال عهد علي ناصر، وردتْ استثمارات من الخليج وتشجع مغتربون على توظيف أموالهم في البلد ونفّذت مشاريع عديدة تتعلق بتوسيع وتجديد البنية التحتية (طرقات، سدود، توليد طاقة... إلخ)، إضافة إلى مشاريع صناعية وعقارية (بناء مدارس ومجمّعات سكنية) وتواصلت جهود تشجيع التوظيف الفردي والقطاع المشترك، علماً أنها أقرّت في

عهد عبدالفتاح إسماعيل. وتراخت القيود الاقتصادية الصارمة وتزايدت التسهيلات على حساب احتكار الدولة للتجارة الخارجية. وعلى حد ما أذكر، فقد جرى التخلي تدريجياً عن تأميم التجارة الداخلية.

وفي ذلك العهد أيضاً، بدأ التنقيب الجاد عن النفط في شبوة وحضرموت وساد التفاؤل بإمكان استخراجه وبما سوف يوفره من فرص اقتصادية وكان التوقع أن النفط سوف يستخرج في غضون خمس سنوات، خصوصاً في الحقول البحرية التي كانت تنقّب فيها شركة إيطالية. وقد شاع اتهام سالمين بأنه منح الشركة السوفياتية اسوأ الحقول على أمل إعطاء الجيد منها إلى شركات غربية. في الخلاصة، انتعش الوضع الاقتصادي ونما بعض الفرص الاستهلاكية. واللافت هنا مدى التوسّع في التجهيزات السياحية، ومنها «فندق عدن» وعدد من المطاعم والمقاهي والملاهي[٣].

مهما يكن، ظل الانفتاح السياحي لأغراض الاستهلاك المحلي. ذلك أن قانون الأجانب المنسوخ عن قانون مماثل في ألمانيا الشرقية لم يكن يشجّع على استجلاب السوّاح، إذ إنه كان يمنع المواطن اليمني حتى من التحدث مع أي أجنبي من دون إذن مسبق من أمن الدولة وتترتب على أي خرق لهذا القانون عقوبات جزائية قاسية. هاكِ مثال على ذلك. الصديق البريطاني فْرِيد هاليداي أحد مؤسسي لجنة دعم الثورة في اليمن وظفار، والذي ألف واحداً من أوائل الكتب عن الثورة في اليمن والجزيرة، والأستاذ الجامعي والباحث في الدراسات العربية، دعُي هو وزوجته ماكسين مولينو، الخبيرة في الحركات العمالية والعمالة النسائية، إلى عدن في زيارة رسمية وبقيا ثلاثة

أشهر فيها. وكانت ماكسين تعدّ دراسة عن المرأة العاملة اليمنية. زار فْرِيد الصديق خالد الحريري الذي تعرّف إليه منذ زيارتنا الأولى العام ١٩٧٠، فاستدعي خالد للتحقيق من طرف أمن الدولة لأنه استضاف أجنبياً في بيته. علماً أن الأجنبي هذا كان مدعواً من الحكومة هو وزوجته! وكان الرد على تساؤلاتي عن كيفية ملاءمة مثل هذا القانون الصارم تشجيع السياحة بالقول إنه يمكن تشجيع السياحة الجمعية من البلدان الاشتراكية والنقابات العمالية الأوروبية.

مهما يكن، ورث علي ناصر مشكلتين كلتاهما من بنات الهجرة الريفية الكثيفة إلى العاصمة وعواصم المحافظات. الأولى هي أزمة السكن، حيث كان قطاع الدولة مقصّراً جداً عن تلبية الطلب على الشقق السكنية (بحيث كان يوفّر لا أكثر من ثلث الحاجة) فتقرر تمليك عقارات للمواطنين ومنحهم مواد بناء ليتولوا بناء بيوتهم بأنفسهم، كما تقرّر تشجيع الاستثمار الفردي في البناء وفرض الإيجارات. أما المشكلة الثانية فهي النقص المتزايد في الأيدي العاملة تحت وطأة توقف عملية توطين البدو الرحّل وانقطاع عملية إعادة إنتاج اليد العاملة في الأرياف بسبب نمو التعليم وجاذب الوظيفة الحكومية والحراك الاجتماعي عموماً.

☐ **يقول البعض إن الانفتاح الاقتصادي في عهد علي ناصر تركز في عدن، ماذا عن بقية المحافظات؟ ويقال إن في عهد علي ناصر نشأت بورجوازية حزبية، أي برزت أنماط رأسمالية؟**

- أشرت إلى الاهتمام بأبين. استمر الاهتمام بالزراعة وبناء السدود في لحج.

لا معلومات تفصيلية لديّ عن الإنماء في سائر المحافظات. أما عن المسألة المناطقية فسوف أعود إليها بالتفصيل لاحقاً.

كلمة «بورجوازية» كبيرة إذا كان المقصود تكوّن طبقة من مالكي وسائل الإنتاج أو المستغلّين ومالكي الأرض والعقارات والمسيطرين على حصص هامة من السوق. هذا يتطلب حجماً من التراكم الرأسمالي أو من التدفق الرأسمالي لم يكن متوافراً في البلد. أنت تتحدثين عن بلد عائداته الاقتصادية تكاد تقتصر على عائدات المغتربين بالإضافة إلى قطاعي الزراعة والصيد المتواضعين، وقد بلغت ديونه ما يقارب المليار دولار عشية الوحدة العام ١٩٩٠ ويسدّ حاجاته الأساسية عن طريق الهبات والمساعدات والقروض. إلى ذلك، فإن تكوّن ملكية فعلية لوسائل الإنتاج أو تراكم رأسمالي أو تملك فردي واسع النطاق في الأرض يحول دونه قانون إصلاح زراعي صارم وتأميم المساكن وقسم كبير من الأراضي والعقارات، كما يلجمه تأميم التجارة الخارجية، ومثلها قطاعات واسعة من التجارة الداخلية وتجارة التجزئة.

المؤكد أن للتجارة الصغيرة والحرف والملكية الزراعية الصغيرة ألف وسيلة لتحقيق التراكم البدائي والترسمل. ويمكن القول إنه مع قدوم عهد علي ناصر كانت تكونت فئة محدودة من المستثمرين (المختلطين بين مغتربين وعرب) والمقاولين والوسطاء وأصحاب المصانع، المشاركين في مشروعات مع القطاع العام، والتجار وسواهم. لست أعرف حجم تلك الفئة ولا مبلغ قوتها الاقتصادية أو نفوذها في السلطة. ما أعرفه أنه كان لبعض القيادات في الدولة علاقات مع مغتربين من أبناء مناطقهم في عدن

ويافع وحضرموت وتعز وغيرها، وأن بعض هؤلا استثمر بوساطة هؤلاء المسؤولين. ولكنني لست أستطيع إعطاء أي فكرة عما إذا كان نتج عن تلك العلاقات انتفاع ما وأنماط لافتة من استغلال السلطة أو المال العام لأغراض الكسب الشخصي.

□ **أقصد أن أعضاء المكتب السياسي كانوا يعيشون بحبوحة بينما الأسر محرومة من الامتيازات.**

- تسنى لي أن أزور بيوت بعض قادة الحزب والدولة وكوادرهما، مثل بيت عبدالفتاح العائلي وبيت محمود عشيش في التواهي وبيت محسن وعبدالعزيز في صيرة وسالم صالح في خور مكسر وأنيس حسن يحيى في المنصورة، وغيرهم. بعضهم لم يغيّر سكنه الأصلي من فترة ما قبل الاستقلال. ولكن الكثرة سكنت البيوت المصادرة من موظفي الإدارة البريطانية أو شركة المصافي أو الحكام السابقين أو رجال الأعمال المحليين المغادرين.

من خلال متابعتي لعهدَي سالمين وعبدالفتاح، حيث غلب الهاجس المساواتي، لا بد من القول إنهما تميزا بإجراءين: الأول التشدد الكبير تجاه أي مظاهر الفساد والانتفاع من المال العام؛ والثاني هو فرض سقف للأجور في الدولة والقطاع العام يتراوح بين ١٥٠ و١٥٠٠ دينار وهذا الأخير هو معاش رئيس الدولة.

عند الحديث عن التمايز والامتياز، يجدر توجيه الأنظار إلى نمو جهاز بيروقراطي عسكري متضخّم يعيش على الإدارة الحكومية وقطاع الدولة

المتضخم. هنا تكوّنت امتيازات نسبية قياساً بمن لم تسنح له فرصة «العمل في الحكومة» كما يقولون. بلغ عدد الجهاز الحكومي أرقاماً خيالية. وفي بلد فقير كاليمن، يشكّل الخلاص من العمل اليدوي في المرفأ أو الصناعة أو الزراعة أو الصيد أو الحرف أو الخدمات امتيازاً اقتصادياً واجتماعياً بذاته. بل يمكن القول إن الوظيفة الحكومية وفي قطاع الدولة، بدرجاتها المختلفة كانت وسيلة أساسية للارتقاء الاجتماعي.

ترتبت نتائج عدة على تضخّم القطاع العام إلى درجة أنه بات يستوعب أكثرية السكان العاملين.

الأمر الأول هو قطع دابر عملية إعادة إنتاج القوى العاملة في البوادي والأرياف والمدن، فقد أفسحت الفورة التعليمية، في الداخل والخارج، المجال لأن يستغني أبناء الرعاة والفلاحين والمزارعين والعمال والحرفيين عن العمل اليدوي ويرتقون إلى العمل «الذهني» الإداري. هنا كان الحزب رافعة امتياز وارتقاء أساسية إلى جانب القطاع العام لما يوفره لكوادره وأعضائه من فرص الدراسة في البلدان الاشتراكية ومن أولوية التوظيف في الإدراة والقطاع العام، باسم قيادة الحزب للدولة. إلى هذا كله تضاعفت الامتيازات غير المباشرة، من سيارة خاصة وسكن مجاني، فبدلاً من تنمية قطاع إنتاجي في الزراعة والصناعة تم الانجراف وراء تلبية الرغبات الريفية التقليدية للفلاح بأن لا يكون ابن الفلاح فلاحاً، بل مهندساً أو طبيباً أو موظف دولة. فاستقبل الحزب والدولة عدداً كبيراً من الموظفين على حساب الإنتاج ولأنه بلد قائم على المساعدات الخارجية تولّد جهاز متضخم يبتلع، ومعه

التقديمات الاجتماعية الواسعة، قسماً كبيراً من الميزانية، التي تراكم العجز والديون.

أما الأمر الثاني فهو اشتداد الضغط على طلبات العمل في الحزب والإدارة والقطاع العام. وكان طبيعياً أن تتكوّن شبكات من المحسوبية يتربّع على رأسها متنفذون من قادة الحزب والدولة شكّلوا مراكز قوى فعلية في الحزب والدولة. واشتدّت المنافسة بين مراكز القوى هذه باشتداد الطلب على الوظيفة واحتدام المنافسة بين الطالبين. للتمثيل على ذلك: عند استفسارنا عن طبيعة كل نزاع جديد وأزمة جديدة، في مطلع كل زيارة لعدن، كثيراً ما كان الرفاق في المكتب السياسي والدولة يرددون على مسامعنا «نادراً ما يحصل أن نختلف على فكرة أو سياسة، ولكن ما إن يدور البحث عن تعيين ولو حاجب في إدارة تندلع الخلافات».

لعل هذه هي «البورجوازية الصغيرة» التي كان يتهمها عبدالفتاح بأنها تحول بينه وبين بناء الاشتراكية. الآن أفكّر بتذمّره هذا في لقائنا الأخير. لكن هذه هي طريقة عبدالفتاح وزملائه في «بناء الاشتراكية»، تصوّر أن طغيان القطاع العام والتقديمات الاجتماعية التي لا يقابلها إنتاج يعادل «بناء الاشتراكية».

تجدّد النزاعات

☐ **هل اكتفى علي ناصر بإدارة الصراعات على السلطة أم غذّاها؟**

- فعل الاثنين. أزاح أنصار عبدالفتاح إسماعيل من المكتب السياسي،

وما لبث أن اعتقل حسين قماطة، قائد الميليشيا. وبدّد من جهة أخرى، مركز القوة الذي يمثله علي عنتر ومطيع، الثنائي الذي قاد المعركة ضد عبدالفتاح. فاستبعد مطيع عن وزارة الخارجية وإن يكن أحلّ محله قريبه سالم صالح محمد، واستبدل علي عنتر في وزارة الدفاع بصالح مصلح. كما أنه أبقى عنتر في منصبه نائباً لرئيس الجمهورية. وما لبث أن استصدر قراراً في المكتب السياسي باعتقال مطيع بتهمة التخابر مع العربية السعودية وأعدم سرّاً عام ١٩٨١. كانت التهم ملفّقة طبعاً بواسطة مسؤول أمن الدولة آنذاك صالح منصّر السييلي. وأغرب ما فيها أن علي ناصر نفسه كان رجل التطبيع مع السعودية.

ولا بد من استطراد هنا عن محاولات لتطبيع العلاقات مع العربية السعودية. بعد محاولات سالمين التي تطرقنا إليها، استمرت المساعي ناشطة في عهد عبدالفتاح. كنت شاهداً على مطلع واحدة من تلك المحاولات، وكان لكمال جنبلاط علاقة بالأمر. تعرّف جنبلاط إلى عبدالفتاح إسماعيل عندما زار هذا الأخير بيروت. وقد رافقتُ رئيس الحزب التقدمي الاشتراكي إلى فندق «بوريفاج» للقائه. عرض عبدالفتاح معالم التجربة في اليمن الديموقراطي. كان جنبلاط بادي الإعجاب بالنضال الاستقلالي وبالإنجازات الاجتماعية. لكنه سأل عن النظام الانتخابي فحدّثه عبدالفتاح عن انتخابات مجلس الشعب الأعلى. فاستعلم عن وجود أحزاب ومعارضات فجاءه الجواب بأن الحكم في البلاد هو حكم الحزب الواحد وأن الحزب يرشّح مرشحيه ويختار إضافة إليهم نسبة صغيرة من المستقلين من غير الحزبيين. فعلّق جنبلاط ضاحكاً: «يا عمّي، يعني إنكن بتنتخبو حالكن!» مع ذلك لما زار كمال جنبلاط اليمن الديموقراطي، وقد

رافقه محسن إبراهيم في تلك الرحلة، أعجب أيما إعجاب بتجربة فتيّة يبنيها شباب وطني واشتراكي متحمّس، وتتميّز بأنها «تمزج بين الماركسية اللينينية والإسلام»، على ما أدلى به في ندوة شاركته فيها إلى جانبه في النادي الثقافي العربي مع أحمد الميسري، سفير اليمن الديموقراطي في لبنان حينها.

عندما زار جنبلاط العربية السعودية العام ١٩٧٦ والتقى الأمير عبدالله أثار معه موضوع تحسين العلاقات السعودية مع اليمن الديموقراطي. أبدى عبدالله استعداد المملكة لذلك. فقرّر جنبلاط إيفاد توفيق سلطان، مسؤول العلاقات الخارجية في الحزب التقدمي الاشتراكي، إلى عدن لهذا الغرض. وقد بعث محسن إبراهيم برسالة إلى عبدالفتاح إسماعيل يبلغه فيها استعداد السعوديين فتح صفحة جديدة في العلاقات بين البلدين، فعبّر عبدالفتاح عن اهتمامه بالموضوع واستقبل سلطان. لم اطّلع على مجريات تلك الزيارة مع أنه لا يبدو لي أن تطوراً لافتاً في العلاقات مع السعودية طرأ في عهد عبدالفتاح عدا الإعلان عن إعادة العلاقات الدبلوماسية في آذار/ مارس من ذلك العام. ولا شك في أن الانحياز السوفياتي الحاسم للنظام ودعم النظام الأثيوبي بقيادة مانغستو هيلا مريام شكلا عقبتين كبيرتين في وجه تحسين العلاقات بين البلدين، أضف إلى هذا الموقف السعودي الثابت من «العقائديين» اليساريين في قيادة الحزب والسلطة. وجدير بالذكر أن توفيق سلطان واصل دور الوساطة على خط العلاقات بين اليمن الديموقراطي والعربية السعودية في عهد علي ناصر.

غرضي من هذا الاستطراد التذكير بأن العلاقات مع العربية السعودية لم تكن محرّمة، وأنه كان من الطبيعي أن يلتقي مطيع، بصفته وزير الخارجية

اليمني، بسياسيين سعوديين. ثم إن مطيع لم يكن يخفي آراءه في الاستدارة المطلوبة للسياسة الخارجية لليمن الديموقراطي ببراغماتية ذكية ومرنة. ولسان حاله: إننا أقوياء بما فيه الكفاية ونظامنا لم يعد مهدداً كما كان من قبل، فلا بد من الانفتاح على الجوار. كانت الإمارات مستعدة لذلك. والنزاع مع سلطنة عمان تراجع مع الانتهاء العملي لثورة ظفار منذ العام ١٩٧٦. بين يديّ محضر لقاء لي مع مطيع بسط فيه هذا النهج بصفته نهج الحكومة وليس اجتهاده الشخصي. للأسف هذا الرأي استخدم ضده بطريقة بشعة وأدى إلى إعدامه. وأبشع ما في الأمر أن علي ناصر استأنف العلاقات الدبلوماسية مع العربية السعودية ومتّن علاقاته بدول الخليج قاطبة بغلو أكبر بكثير مما كان يدعو إليه مطيع.

اتُّخذ القرار بإعدام مطيع في غياب علي عنتر الذي كان في رحلة علاج في الهند. لما عاد من الهند قال: «أريد رأس الشماليين» وفق رواية شائعة. إرضاء له أمَرَ علي ناصر باعتقال محمود عشيش وحسين قماطة قائد الميليشيا الشعبية، مع أنه لم يكن شمالياً، وأرسل محسن سفيراً في المجر. وفي زيارة لاحقة، طلب مني علي ناصر أن أقنع عبدالعزيز بالسفر إلى ألمانيا الشرقية للدراسة لأن علي عنتر يطالب بسجنه أو إعدامه. زرت عبدالعزيز في البيت وقد كان ممتنعاً عن السفر، حتى اقتنع أخيراً عندما أيقن أن ذلك بديل مما هو أفدح من السجن. وكانت تلك آخر مره أرى فيها هذا الصديق العزيز.

بعد ذلك، استدعي محسن من المجر وأودع في الإقامة الجبرية بتهمة عقد اجتماعات مع عبدالفتاح وعبدالعزيز بقصد إنشاء حزب بديل من الحزب الاشتراكي اليمني. توفي عبدالعزيز في ألمانيا الشرقية في ظروف غامضة

العام ١٩٨٣، إذ وجد ميتاً في سيارته. أما حسين قماطة، فأعلن أنه انتحر في سجنه. وكان الجو مليئاً بالتكهنات والشائعات بالنسبة إلى وفاة عبدالعزيز وقماطة. قيل إن الأول توفي مسموماً والثاني جرت تصفيته في السجن.

□ **لماذا وجه علي عنتر اللوم لجماعة الحجرية في مقتل مطيع، ألم يكن علي ناصر هو المسؤول المباشر عن إعدام مطيع؟**

- سؤال في محلّه. كانت تلك المرة الأولى التي جرى فيها التعبير السافر عن نزاع جنوبي- شمالي في حادثة أشبه ما تكون بحادثة ثأر: معاقبة مسؤولين «شماليين» على إعدام مسؤول «جنوبي». علماً أن «جماعة الحجرية» لم تكن جماعة متماسكة ذات سلوك موحد كما هو واضح في تخلي معظم القيادات عن عبدالفتاح. ولا كان ثمة كتلة جنوبية متماسكة هي أيضاً. لم يصفَّ مطيع لأنه جنوبي بل لأنه منافس قوي لعلي ناصر. الذي بادر إلى استصدار قرار من المكتب السياسي بتصفيته هو «الجنوبي» علي ناصر نفسه، وتلك هي المفارقة المُرّة في عصب الهويات. كل ما في الأمر أن علي عنتر أراد استكمال تصفية جماعة عبدالفتاح، وهؤلاء لا يختصرون بأهل الحجرية، فقد كان حسين قماطة من أبناء رصد في يافع.

□ **لماذا تفجرت الأوضاع بعد سنوات من حكم علي ناصر؟**

- دعيني أكمل روايتي عن عهد علي ناصر. ثم أعود للسؤال.

كان أول خروج لي بعد حصار بيروت إلى عدن في يونيو- يوليو ١٩٨٣. دعاني علي ناصر وقتها وقد قررتْ القيادة اليمنية تكريم قادة المقاومة والحركة الوطنية اللبنانية على دورهم في حصار بيروت. منحت الحكومة

اليمنية ياسر عرفات وجورج حبش وجورج حاوي ومحسن إبراهيم «وسام أكتوبر» وهو أعلى وسام في الجمهورية ومُنِحتُ مع أبو اياد وطلعت يعقوب وآخرين وساماً من الدرجة الثانية هو «وسام الشجاعة». تم الاحتفال الرسمي يوم ٤ يوليو. دعاني علي ناصر عشية ذلك اليوم إلى عشاء في الرئاسة اقتصر علينا نحن الاثنين وصالح مصلح. كانت سهرة حميمة ولطيفة خرج علي ناصر خلالها لغرض ما، فبادرني صالح: اطلبْ منه أي شيء، سوف يلبّي لك أي طلب. اطلب إطلاق سراح جميع الرفاق المعتقلين في السجون قبل أن تحين ذكرى ١٤ أكتوبر. وكانت الاستعدادات جارية للاحتفال بالذكرى العشرين لإعلان الكفاح المسلح. لما عاد، طلبت منه ذاك الطلب، رد بكلمة واحدة: تمام. وهكذا حصل. عشية الاحتفالات بعشرينية الثورة أطلق سراح عشيش ومحسن ومقبل وعدد آخر من الرفاق.

لم أشارك في احتفالات الذكرى العشرين لـ١٤ أكتوبر العام ١٩٨٣ التي اقتصر الحضور فيها على الأمناء العامين للتنظيمات. زرت عدن بعدها. وكنت في نهاية ١٩٨٤ قد تخليت عن مسؤولياتي القيادية في منظمة العمل الشيوعي وغادرت لتحصيل شهادة دكتوراه في فرنسا تسمح لي بالتخلي عن التفرّغ الحزبي والبحث عن عمل.

وثيقة السيطرة

تابعت من بُعد التطورات اللاحقة: تكتّل المعارضة ضد علي ناصر، عودة عبدالفتاح ومقتله كانون الثاني/ يناير ١٩٨٦.

ومن أسف أن علي ناصر لم يكن ينوي عقد تسوية مع المعارضة. كان

هاجسه استعادة السيطرة وتمكينها. أحاط نفسه بعدد من المستشارين الحداثيين يعتبرون الصف القيادي من مناضلي حرب التحرير على أنهم «متخلّفون». وقد كتبوا له وثيقة بعنوان «أفكار أولية لتحرّك الرفيق الأمين العام خلال الفترة القادمة» من خمس سنوات، مؤرخة في مايو ١٩٨٥ تقع في ١٥ صفحة وممهورة بعبارة «سرّي للغاية». أعيد قراءتها الآن وتتملكني الدهشة لهذه العيّنة نادرة المثيل عن عقلية مستشارين بيروقراطيين نخبويين وجهازيين، يرون السياسة والحكم لا أكثر من تآمر وسلطوية، وهم على مقدار لا بأس به من الشبق التسلّطي والغباء.

الكلمة المفتاح هي السيطرة. فالمرحلة الأولى عنوانها العام النجاح في ممارسة السيطرة على الكوادر القيادية الفعالة على صعيدي الحزب والحكومة. والمرحلة الثانية غرضها تثبيت السيطرة على منظمات الحزب في المحافظات والقوات المسلحة وإنشاء علاقات جديدة بين هذه وبين الأمين العام. ومنها «السيطرة على مجلس الوزراء» ... و«السيطرة على الدورة الانتخابية الكاملة للمنظمات الجماهيرية وضمان نتائجها بشكل عام» (أي تزوير الانتخابات ببساطة). وأخيراً ليس آخراً «السيطرة على أجهزة حماية الشرعية وأجهزة الرقابة المالية». والمقصود بالأولى القوات المسلحة والأمن. أما المرحلة الثالثة فتقضي بتنشئة قيادات جديدة من الصف الثاني والثالث وتأهيلها لمهمات القيادة في الصفوف الأولى.

وتختم الوثيقة بتشكيل مكتب استشاري خاص بالرئيس، يدرس بريده اليومي ويقدّم الأجوبة والاقتراحات ويجتمع به يومياً، ويجري اختياره بناء على الثقة والكفاءة التخصصية والثبات الأيديولوجي والكتمان و«عدم

الارتباط بأي علاقات متخلّفة أو شللية». ومع أن الوثيقة صيغت بعد عودة عبدالفتاح إسماعيل لليمن العام ١٩٨٥، وبعد تعيين حيدر أبو بكر العطّاس رئيساً للوزراء، فإنها ليست تحوي ما يشير إلى نزوع للتسوية أو التوافق بين جناحي السلطة ولا إلى توسيع دائرة القرار، بل بالعكس تماماً، فإنها تدعو علي ناصر إلى «اعتماد الشدة» مع أعضاء المكتب السياسي المعارضين أمثال علي شايع هادي وصالح منصّر السييلي وعلي سالم البيض، والعمل على تجاهل علي عنتر (نائب رئيس الدولة!) وإضعافه. ومع أن الوثيقة توصي بالتشاور المسبق بين الرئيس علي ناصر ورئيس الوزراء حيدر العطاس، إلا أنها تقترح على الأول عقد صلات مباشرة مع وزراء الدفاع والداخلية والخارجية والمالية والتخطيط مع حاكم مصرف اليمن، من دون المرور برئيس الوزراء. والكل من منظور «سيطرة الرفيق الأمين كقائد للحزب والدولة على سلطة الدولة».

عندما وقعت أحداث ١٩٨٦ كنت أتابع الدراسة في باريس كما أسلفت. وقد تولى نصير الأسعد مسؤولية العلاقات الخارجية لمنظمة العمل الشيوعي وزار اليمن وتعاطى بالدرجة الأولى مع المجموعة التي التفّت حول علي ناصر من الذين كانوا ينتمون إلى الشيوعيين والبعثيين السابقين. سمعت خبر انفجار القتال وأنا في السيارة مع الصديق الياس صنبر إلى جامعة باريس الثامنة لحضور إحدى محاضرات الفيلسوف الفرنسي جيل دُلوز عن زميله الفيلسوف ميشال فوكو.

☐ **ذكرت أن الصراع بدأ في عهد علي ناصر لأنه استلم المناصب، أو السبب أن مراكز القوى التي هدأت فترة عادت إلى الظهور من جديد؟**

- لكي يفوز بالانفراد بالسلطة غذى علي ناصر الخلافات وصفى من خلالها أبرز مراكز القوة في السلطة كما أسلفت. وبالنتيجة تجمعت كل القوى ضده. بحلول العام ١٩٨٥، انقلب موقف علي عنتر رأساً على عقب، وصمم على التحالف عملياً مع الذين كان يسمّيهم «جماعة الحجرية» لجعل الجميع كتلة واحدة ضد علي ناصر: محمد سعيد عبدالله محسن ومحمود عشيش، والأهم أنه اتصل بعبدالفتاح في موسكو واقترح عليه تصفية الخلافات الماضية. وبات يدعو علناً لعودة عبدالفتاح. هنا قدّم علي ناصر تنازلاً لكنه جاء متأخراً ومراوغاً إذ عيّن حيدر أبو بكر العطّاس رئيساً للوزراء، وهو على كفاءاته وتجربته في الإدارة، لم يكن من الدائرة القيادية في الحزب الاشتراكي. وكان علي ناصر في الداخل يرفض عودة عبدالفتاح وفي الخارج يتواصل معه، وقد أوفد إليه رسائل عن طريق نديم عبد الصمد وعائدة اليافعي وآخرين، عارضاً صفقة بديلة.

☐ **ما هي هذه الصفقة؟**

- لست محيطاً بتلك المفاوضات. ولكن هناك قضايا غامضة تحتاج إلى جلاء: ما هو الدور السوفياتي في عودة عبدالفتاح؟ وما هي المعلومات الذي كانوا يعرفونها عن النزاع؟ وهل تدخّل السوفيات لدى عبدالفتاح في هذا الاتجاه أو ذاك؟ خلاصة ما أعرفه عن الموضوع رواية كارين بروتينتس لاحقاً الذي يقول في مقابلة صحافية إنه عَرف بعزم عبدالفتاح على العودة لكنه لم يثنه عن ذلك.

☐ **هل تغيّرت هوية الحزب في عهد علي ناصر، خاصة وأن هناك من يقول إن الحزب أصيب بحالة انفلاش في عهده؟**

ضمر دور الحزب وموقعه كمركز قوة بعد مغادرة مؤسسه الذي منحه من شخصه وفكره وموقعه في السلطة وما كان له من نفوذ في الأمن والميليشيا خصوصاً. وبرزت داخل الحزب القيادات المنتمية سابقاً إلى اتحاد الشعب الديموقراطي وحزب الطليعة الشعبية في مقابل القادة المخضرمين للجبهة القومية. وانتقل مركز القوة في البلد إلى الجهاز التنفيذي وسعى علي ناصر إلى أن يعزز نفوذه ودوره الفرديين في الجيش والأمن.

☐ في هذه الفترة هل كان منصب الأمين العام مهماً لإدارة الدولة؟

- لم يصل الحزب الاشتراكي اليمني مرّة إلى المستوى الذي يدير فيه الدولة حتى في عهد عبدالفتاح، مع أن السلطة العليا في البلاد هي للمكتب السياسي للحزب الاشتراكي. وأبلغ دليل على ذلك أن عبدالفتاح اضطر إلى الجمع بين الأمانة العامة للحزب ورئاسة الدولة ليستطيع أن يرأس السلطة التنفيذية في البلاد. ثم إن الحزب كان يفتقر إلى الحد الأدنى من الأجهزة والكوادر لكي تخطط وتوجّه السياسات وتراقب تنفيذها.

أذكر أن سكرتيرية اللجنة المركزية للشؤون الاقتصادية التي كان يتولاها الصديق أنيس حسن يحيى كانت تضم كادراً واحداً أرسله إلينا لمرافقتنا في إحدى الزيارات. لما استقبلنا علي ناصر قبّل المرافِقَ حاسباً إياه من أعضاء الوفد اللبناني. وتطلع إليّ لأعرّفه به، على اعتباره يعرف سائر أعضاء الوفد، فأبلغته أنه رفيق يمني يرافقنا وقد تخرّج للتوّ من جامعة القاهرة ويعمل في الدائرة الاقتصادية في اللجنة المركزية. كان المعني هو عبدالقادر باجمّال. في زيارة لاحقة، قال لي علي ناصر، هل تذكر ذلك الشاب الذي عرفتني به من

اللجنة الاقتصادية؟ أفكر أن أعيّنه وزيراً. هكذا صار باجمال وزيراً للصناعة على ما أذكر، ثم وزيراً للنفط، قبل أن يتحمل مسؤولية وزارة الخارجية وبعدها رئاسة الوزراء في اليمن الموحّد.

☐ هل عقدت مؤتمرات حزبية قبل ١٩٨٦؟ وما هي أجواؤها؟

- انعقد المؤتمر العام الثالث العام ١٩٨٥ وبرز فيه الانقسام على أشدّه بين الجناحين من دون أن يسفر عن أسبقية حاسمة للجناح المعارض، مع أن المعارضة كانت تتمتع بالأغلبية في المكتب السياسي. على أن الانقسامات الأخطر كانت في مفاصل السلطة الفعلية: قيادة الأركان والبحرية الموالية لعلي ناصر في حين أن سلاح الدروع في صف المعارضة، بالإضافة إلى مراكز القوى المناطقية حيث يمكن القول بالجملة إن أبين وشبوة مواليتان لعلي ناصر وحضرموت ولحج للمعارضة والنزاع يدور على السيطرة على عدن.

☐ كيف انفجرت أحداث ١٩٨٦؟

- في آخر زيارة قمت بها لفتني حجم التذمّر من علي ناصر. وقد بات التكتل المعارض شبه معلن من علي عنتر وعلي سالم البيض وعلي شايع وسالم صالح محمد ومحمد سعيد عبدالله- محسن ومحمود عشيش وغيرهم، ما يؤكد أن الانقسام الشمالي- الجنوبي لم يكن فاعلاً في الاصطفاف الجديد وإن يكن يبرز من خلاله مدى تهميش علي ناصر معظم القيادات المنتمية إلى الجبهة القومية سابقاً والتي قادت النضال الاستقلالي. خلال زيارتي سافر علي ناصر لخارج البلاد. وقد دعيت إلى ندوة مشتركة مع علي عنتر لم أعد أذكر مناسبتها وإن كنت أذكر أن علي بسط لي دوره في تكتيل المعارضين

ودعوته العلنية لعودة عبدالفتاح وضرورة إعادة توزيع المسؤوليات في الحزب والدولة. وقد زارني عدد من الرفاق في فندق عدن، ومن ضمنهم محسن وسالم صالح وقد كانا متخاصمين. وكانت أول مرة يلتقيان فيها منذ فترة فسررت لأني جمعتهما ولو من غير موعد. عند عودته من السفر، هتف لي علي ناصر عشية سفري ولامني، ولو بالمزاح، قائلاً: «تهانيّ للدور الذي تلعبه في مُصالحة خصومي».

☐ **وماذا عن الجناح التوفيقي الذي يمثله جارالله عمر وصالح مصلح؟ هل كان حاضراً قبل أحداث يناير؟**

- كانا يعملان على أخذ تعهّد من الطرفين بعدم اللجوء إلى السلاح ويتوسطان حول أبرز نقاط الخلاف التي دارت حول إعادة توزيع المسؤوليات في المكتب السياسي وأبرزها اقتراح المعارضة تسلّم عبدالفتاح إسماعيل الدائرة التنظيمية في الحزب بديلاً من أبو بكر باذيب الموالي لعلي ناصر. والمعروف أن صالح مصلح ظل يسعى للتسوية إلى آخر ساعات الليل من ذلك اليوم الدامي موعد اجتماع المكتب السياسي المدرج على جدول أعماله موضوع إعادة توزيع الصلاحيات في المكتب السياسي. لكن النزاع كان قد تصعّد ليطرح مسألة رئاسة علي ناصر ذاته.

☐ **هل عاد عبدالفتاح إسماعيل ليتولى منصباً حزبياً، أم أنه عاد ليقوم بالتخطيط لأحداث ١٩٨٦ كما يعتقد البعض، أو تطورت الأحداث بشكل تصاعدي؟**

- لم يكن الدور الرئيس في المعارضة لعبدالفتاح بل للذين يملكون النفوذ

في المناطق والقوات المسلحة والأمن، أي الكتلة المعارضة بقيادة علي عنتر وعلي البيض وعلي شايع وصالح مصلح ومحسن وغيرهم.

□ ما قصة ما نقله الرفيق جورج حاوي إلى علي ناصر على لسان علي عنتر؟

- ذهب جورج حبش وجورج حاوي إلى عدن للمشاركة في الوساطة بين الفريقين المتنازعين. لم يتحرّك محسن إبراهيم ولم ترسل منظمة العمل الشيوعي أحداً عنها في ذلك الحين، لأسباب لم أستوضحها تماماً، مع أن موقفها كان منحازاً بالجملة إلى جانب علي ناصر. من جهتي، كنت حينها أتابع دراستي لنيل شهادة الدكتوراه في باريس ومستقيلاً من مسؤولياتي الحزبية في المكتب السياسي وقد غادرت منظمة العمل نهائياً خلال العام ١٩٨٧.

تقول الرواية إن جورج حاوي زار علي عنتر في مسعى وساطة فقال له علي عنتر: «قل لعلي ناصر ينفذ شروطنا أو ندقه»، وقد فسّر جورج حاوي ذلك تهديداً بالقتل. تلتبس الإجابة عند جورج عند سؤاله عن تلك الحادثة، وقد روي عنه أن علي عنتر قال له: «با دقّه» ووضع يده على المسدس. ونُسِب إلى جورج أنه قال لعلي ناصر إنهم سيقتلونك فقيل إن هذا الذي سرّع في اتخاذ علي ناصر قراره بارتكاب مقتلة اللجنة المركزية وقام بضربة استباقية. لم أسمع الرواية من جورج شخصياً. ولست أستطيع أن أجزم بشيء بخصوص ما قال وقيل.

لست أعتقد أن ذلك كان العامل الحاسم في تفسير ما جرى. كان الطرفان

يتهيآن لمعركة بغض النظر عما نقله جورج، وكان علي ناصر قد قرر المبادرة بالاغتيالات، وأعدّ خطة سيطرة كاملة تتضمن وجود مسلّحين من أنصاره في عدن، وخطة لتصفية عدد من الضباط من خصومه، وتمت فعلاً، والاستيلاء على قيادة الأركان وما إلى هنالك. ومن جهته، لم يؤخذ الفريق المعارض على حين غرّة. كانت قواته معبأة وجاهزة وانتقلت إلى مواقع مختلفة لها. وفور سماع نبأ الاغتيال، تحرّكت قوات مدرّعة موالية لصالح مصلح من معسكر صلاح الدين في البريقة لاحتلال عدن، بقيادة العقيد هيثم قاسم، وتدفقت عناصر مسلحة إلى عدن من الضالع وردفان والشعيب ويافع، خصوصاً بعد سماع نبأ مقتل علي عنتر وعلي شايع وصالح مصلح، إضافة إلى أن وحدات عسكرية موالية للمعارضة مع «لواء الوحدة» المكوّن من عسكريين ومقاتلين شماليين حسم المعركة ضد القوات الموالية لعلي ناصر في أبين. وتجدر الملاحظة أن علي ناصر في إحدى رواياته عن الحادثة، يتّهم صالح مصلح وجارالله عمر بأنهما المخططان لما جرى في ١٣ يناير.

□ **ألا يدين هذا جورج حاوي «الوسيط الخارجي» بمساعدة علي ناصر في إنضاج ظروف المجزرة؟**

– لا بد من التدقيق في الرواية، لكن المؤكد أن الحزب الشيوعي وقف مع علي ناصر ونشر في جريدته بيان علي ناصر الذي يتّهم الشهداء الأربعة بأنهم نفّذوا مؤامرة انقلاب يمينية «ضد التطور التقدمي والنهج الاشتراكي». وذكر البيان عبدالفتاح وعلي عنتر وعلي شايع وعلي البيض (لم يرد اسم صالح مصلح في البيان) على أنهم قادة المؤامرة وقد جرت تصفيتهم.

ونشرت جريدة «النداء»، الناطقة باسم الحزب البيان. وبعد أيام، عندما أعلنت القيادة الجديدة نبأ استشهاد عبدالفتاح إسماعيل، نشرت الصحيفة ذاتها برقية بتوقيع جورج حاوي تتضمن التعزية بعبدالفتاح باعتباره أحد قادة حركة التحرر الوطني العربية والعالمية.

☐ **هل الدور الرئيس هو لعلي ناصر في تفجير أحداث يناير ١٩٨٦؟ هناك رواية تقول إن هناك قائمة اغتيالات وضعها علي ناصر قبل مذبحة اللجنة المركزية؟**

- الجواب هنا متّصل بالذي سبقه. كان الطرفان مستعدين لمواجهة ما، أو كلاهما متحسّب لما قد يبادر به الطرف الآخر. روى الصديق محمد كشلي الذي كان في عدن قبل الأحداث وخلالها، عن جو محموم والشائعات تملأ عدن عن لوائح اغتيالات واغتيالات مضادة وظهور قناصة وما شابه. وكان السؤال مَن سوف يأخذ المبادرة. وقد اخذ علي ناصر المبادرة.

☐ **ما هي قراءتك لتغيّب بعض الشخصيات أمثال جارالله عمر والسييلي عن حضور اجتماع اللجنة المركزية؟**

- روى لي جارالله عمر أنه وصالح منصّر وصلا متأخرين وقد بدأ إطلاق الرصاص في محيط مبنى المكتب السياسي فتراجعا. مع أني أعتقد أن الشخصين من الحذر بما فيه الكفاية لكي لا يتورطا في حضور ذلك الاجتماع الحاسم أصلاً. ومن الجائز أيضاً أن يكون أفراد الفريق المعارض قد اتفقوا على أن يبقى البعض منهم خارج الاجتماع تحسباً لأي طارئ[٤].

☐ **هل كنت تتوقع حدوث مذبحة ١٩٨٦؟**

- لم أكن أتوقع حدوثها. كنت في باريس، وقد تولى نصير الأسعد العلاقات الخارجية على اعتباري مستقيلاً من المكتب السياسي. وجاءني نصير بعد آخر زيارة له في عهد علي ناصر وقابل خلالها صالح مصلح الذي سأله عني، فقال له إني في فرنسا. وبذكائه الفطري سأله صالح: كيف يمارس صلاحياته كعضو في المكتب السياسي وهو في فرنسا؟ فاضطر نصير إلى إبلاغه أني استقلت من المكتب السياسي. طلب منه صالح مصلح أن يتصورا معاً. وطالبه بأن يعطيني نسخة عن تلك الصورة. لسبب ما لم يعطني نصير الصورة.

☐ **في مقابلة لعلي ناصر بعد أحداث ١٩٨٦ يتهم فيها السوفيات بأنهم دعموا علي عنتر للانقلاب عليه ولم يذكر عبدالفتاح من قريب أو بعيد؟ ما تعليقك؟**

- تكاثرت تصريحات علي ناصر في تلك الفترة وكانت المنابر الإعلامية كلها تقريباً بتصرّفه. اتهم عدة أطراف داخلية وخارجية. وفيها قدر كبير من الحديث، لكل وسيلة إعلامية وفق هواها. روايته الرسمية التي ألقاها في مؤتمره الصحافي في أبين يوم ١٣ يناير اتهمت القادة الذين قتلوا في مقتلة المكتب السياسي بأنهم كانوا يتآمرون بقصد حرف الثورة عن التوجه الاشتراكي. فيصعب تفسير ذلك أنهم كانوا ينفذون مشروعاً سوفياتياً وأن السوفيات تآمروا ضده، لأنه وطني يمني. أشك كثيراً في أنه كان للسوفيات دور مع هذا الطرف أو ذاك. أكثر من مصدر سوفياتي اعترف بأنهم فوجئوا باندلاع القتال في ١٣ يناير. وأنا أميل إلى تصديق ذلك. ثم إن علي عنتر لم يكن معروفاً بعلاقات متينة بالسوفيات.

□ **ما هو الموقف الدولي أثناء أحداث ١٩٨٦؟**

- كان الموقف الدولي على العموم ميالاً إلى علي ناصر لأنه نجح في أن يطمئن القوى الغربية ويحافظ على أمتن العلاقات مع القادة السوفيات ومعه بلدان الكتلة السوفياتية، وكان ناسجاً علاقات استثنائية مع هايلا ماريام، الذي كان مستعداً لمساعدته عسكرياً عند اندلاع أحداث يناير ٨٦، والصحافة العربية، خاصة الخليجية، وهو ماهر في استمالة الصحافيين، بما في ذلك بالمال، وأمسك بالإعلام. فالمجزرة ذُكرت لكن ليس بالصورة الحقيقية التي تمت بها، بل ركزت على أن مجموعة أيديولوجية متشددة أرادت القيام بالانقلاب على السلطة.

□ **هناك رواية تقول إن علي سالم البيض هو الذي قام بالتخلص من عبدالفتاح إسماعيل؟**

- سوف أجيبك على هذا الموضوع في السياق.

في نهاية فبراير ١٩٨٦، استدعيت إلى اليمن من باريس بطلب من قيادة منظمة العمل الشيوعي مع أني كنت مستقيلاً من مسؤولياتي القيادية فيها. السبب الرئيس هو أني الوحيد الذي كان على صلة بالفريق الحاكم الجديد. مكثت لثلاثة أيام في عدن مع محسن إبراهيم ونصير الأسعد. ثم غادرا وتركاني لمزيد من التعرّف إلى الوضع فبقيت في عدن مدة ثلاثة أسابيع.

كان همّي الأول تفقد حجم المقتلة ومصير الجرحى، وصدف أن بعثة الصليب الأحمر كانت تضم صديقاً سويسرياً هو يورغ ستوكلن الذي كان

يعمل سابقاً مراسلاً صحافيا في بيروت. كانت الأرقام مفزعة: تتراوح بين ٤ آلاف و١٠ آلاف قتيل وآلاف الجرحى وأعداد لا تكاد تصدّق عن اللاجئين إلى الشمال تصل إلى ٦٠ ألفاً بمن فيهم ١٢ ألف عسكري!

طلبت أن ألتقي بعض المعتقلين من أنصار علي ناصر، ومنهم الصديق سلطان أحمد عمر ومحمد عبد القوي، السفير السابق في بيروت، وكانا بين المحتجزين في إحدى دور الضيافة في المعاشيق حيث كنت أقيم. سُمِح لي بالاتصال بهما هاتفياً فقط. التقيت مرام أرملة الراحل عبدالله باذيب، وأم الخير زوجة أنيس حسن يحيى في مبنى سفارة فلسطين للاطمئنان عليهما وأسرتهما. جاءني الصديق سالم صالح محمد وسلّمني ملف الإدانة الذي أعدم مطيع بناء عليه بتهمة التخابر مع الأجهزة السعودية. وطُلب مني حثّ جارالله عمر على أن يثير ضرورة مراجعة المكتب السياسي لقراره وإعادة الاعتبار لمطيع. اطّلعت على وثائق الإدانة. كانت ملفقة وواهية وغرضها التخوين والتشهير الأخلاقي الرخيص. تحدثت في الأمر مع جارالله. وعلمت لاحقاً أنه أعيد الاعتبار لقحطان الشعبي وفيصل عبداللطيف الشعبي وسالم ربيع علي ومحمد صالح مطيع وعدد آخر من ضحايا الثورة التي أكلت أبناءها.

كنت أتجول بسيارة برفقة مسلحين، لأول مرة في اليمن، ما يذكّر بالأوضاع في عزّ الحرب الأهلية في لبنان. في قاعة المكتب السياسي كانت بقع الدم لا تزال تلطّخ السجاد والجدران. زرت أسرة علي عنتر وصالح مصلح وعلي شايع للتعزية. في زيارة أسرة صالح مصلح لم أتمالك نفسي من البكاء ولم يصدر مني أي كلام. بكيت فقط.

في اللقاء مع علي سالم البيض، أخبرني روايته عن مقتل عبدالفتاح. كيف خرجا كل في ملالة. وكيف انهمر الرصاص على الملالة التي تقلّ عبدالفتاح قرب مبنى القوة البحرية وكيف أنه سلك طريقاً آخر باتجاه وزارة الدفاع لما أطلقت عليه النار هو أيضاً وأصيب في بطنه (وقد أراني قطب الجرح).

مصير عبدالفتاح

كانت المهمة الأصعب خلال إقامتي هي زيارة أسرة عبدالفتاح إسماعيل.

في ١١ فبراير، نظّم الفريق الحاكم الجديد جنازة حاشدة لتشييع شهداء المقتلة. كانت مسيرات قادمة من المناطق كافة تضج بهتاف لا يكاد يتغيّر «علي ناصر يا سفّاح/ نحن رجالك يا فتّاح». عندما وصلنا عدن كان الجو لا يزال يضج بالشائعات عن مصير عبدالفتاح يغلب عليها جميعاً عدم تصديق مقتل مؤسس الحزب الاشتراكي اليمني. فمرة يقال إنه جريح ويعالج في الاتحاد السوفياتي، وفي رواية أخرى إنه في أحد السجون الكوبية. لم يتبرّع أحد لإفهامي لماذا هو في السجن في كوبا. وشائعات تقول إنه لا يزال متوارياً في اليمن، وأخرى إن ثمة من شاهده بأم العين يترجّل من سيارة تاكسي. وروايات تقول إنه اتصل بأسرته هاتفياً وطمأنهم عنه.

طلب مني جار الله مرافقته إلى منزل عائلة عبدالفتاح. لم يكن الغرض يقتصر على التعزية. بل لم يكن ثمة حاجة للتعزية أصلاً، لأن العائلة لم تكن مقتنعة أصلاً بوفاة عميدها ولا موافقة على تنظيم مراسم تشييعه في الجنازة الرسمية. قابلت صلاح وآسيا وعمهما سعيد الجناحي. الجو محتقن والإنكار كامل. سلّمني جارالله تقرير الطبيب الشرعي لقراءته قبل أن نأتي. وأذكر

أن الطبيب من آل ناشر، يقول إنه عاين بقايا جثة محترقة في ملالة عسكرية يرجّح أنها جثة عبدالفتاح إسماعيل. الأسرة متشككة بالتقرير وتقول إن الجثة لجندي شاب كان يرافق عبدالفتاح في الملالة لكنها ليست لعبدالفتاح الذي كان قد بلغ الخامسة والأربعين حينها، ثم إنه لا يمكن أن تكون الجثة جثة عبدالفتاح لأن لا أثر في العمود الفقري لحلقة ذهبية من بقايا عملية جراحية أجريت له في الظهر.

النقاش متعِب وحزين. أراد جار الله عمر أن يستخدمني لإقناع العائلة بإقفال الموضوع، بغض النظر عما إذا كانوا مقتنعين بالوفاة أم لا، لأن الشائعات تملأ المدينة والبلد بأنه قد تمت تصفية عبدالفتاح من رفاق له. فتارة يتهم علي سالم البيض وتارة أخرى يروى أن عبدالفتاح جرت تصفيته في منزل سعيد صالح. والتوتّر يتخذ طابع الاحتقان الجنوبي- الشمالي. في الحصيلة، عجزنا أنا وجارالله عن إقناع العائلة بالاعتراف بوفاة عميدها.

□ لماذا انحاز لواء الوحدة لحسم المعركة ضد علي ناصر؟

- في واحدة من رواياته المتعددة اللاحقة عن يناير ١٩٨٦، يتهم علي ناصر صالح مصلح وجارالله عمر بأنهما مدبّرا «الانقلاب» ضده. أرجّح أنه ركّز عليهما لأنه ربما كان يعتمد على حيادهما فكانا آخر من انحاز ضده بعد فشل كل محاولات التسوية. ويروي جارالله أن آخر محاولات التسوية كان إقناع صالح مصلح أن يتولى رئاسة الدولة كحل وسط. وقد رفض صالح ذلك رفضاً قاطعاً. أما السبب الثاني للاتهام فهو أن القوات العسكرية التي أحبطت محاولة علي ناصر الانقلابية كانت وثيقة الصلة بهذين الاثنين. فالسيطرة على عدن تأمنت إلى أبعد حد بواسطة اللواء المدرّع الذي خرج من معسكر

صلاح الدين في البريقة بقيادة هيثم قاسم طاهر، المقرّب جداً من صالح مصلح. إلى هذا، نزلت مجموعات مسلّحة من لحج والضالع والشعيب ويافع من أنصار علي عنتر وعلي شايع وصالح مصلح وسالم صالح. وأما لواء الوحدة، المكوّن من مقاتلين شماليين، والذي ساهم في احتلال أبين وأجبر علي ناصر على الفرار إلى شمال اليمن، فكان بإمرة جارالله.

□ ما هو دور علي عبدالله صالح في أحداث ١٩٨٦؟

- لست أعلم الكثير عن مستوى التنسيق بين علي ناصر وعلي عبدالله صالح في ما يتعلق بمقتلة المكتب السياسي، وما إذا كان الأخير قد اطّلع على خطط الأول الانقلابية. لكن حاكم صنعاء سارع إلى توجيه نداء عن طريق التلفزيون يدعو الفريقين إلى وقف فوري لاطلاق النار يبدأ من الساعة السابعة صباحاً من يوم ١٤ يناير، وتحدث كما لو كان يأمر بقرب تحرّك «إخوة من الثورة الفلسطينية» قادمين من الشمال، حاملين الرايات البيضاء سوف يتولون الإشراف على تثبيت وقف إطلاق النار. وراجت أنباء صحافية عن وجود وحدات من جيش التحرير الفلسطيني، المرابطة في اليمن الشمالي، تتأهب لدخول اليمن الديموقراطي لغرض الفصل بين الطرفين المتقاتلين. قطعت الطريق على محاولات علي عبدالله صالح التدخل مباشرة أو بالواسطة إذ حسمت المعارك بسرعة وانتقل علي ناصر إلى الشمال مع قواته المسلحة وانصاره.

□ بعد مجزرة يناير ١٩٨٦، متى عقد اجتماع اللجنة مركزية؟

- عقدت اللجنة المركزية دورة استثنائية لها في ٦ فبراير انتخبت علي البيض

أميناً عاماً واستكملت أعضاء المكتب السياسي واللجنة المركزية وقيادة الأركان وتقرر ترشّح حيدر أبو بكر العطاس لرئاسة الدولة على أن يتولى ياسين سعيد نعمان رئاسة الوزراء.

☐ لماذا اختير علي سالم البيض للقيادة في هذه الفترة؟ هل لأنه شكل مركزاً لقوى جديدة؟

غلبت الأقدمية الحزبية على أي اعتبار آخر. وعلي سالم آخر «القادة التاريخيين» في الحزب والدولة.

غلبت على الوثيقة الصادرة عن ذلك الاجتماع ردود فعل عصبوية متطرفة أيديولوجياً محكومة بالتوجس من أن «الأعداء» يريدون قلب النظام، تقابلها دعوة إلى محاربة «القوى الاجتماعية المعادية» التي ولدتها «ممارسة الانقلابيين» وتصميمٌ على تعميق التحولات الاجتماعية وتعميق المحتوى الطبقي للسلطة وتوثيق التحالف بين الطبقة العاملة والطبقات ذات المصلحة في الثورة الوطنية الديموقراطية. وكل هذا في وقت يعلم فيه المتربعون على رأس السلطة تمام العلم أن الانقسام المناطقي -لا المحتوى الطبقي- هو ما أمن لهم الانتصار على علي ناصر والكتل المناطقية التي تدعمه.

اقتصادياً، تقرر تأجيل تنفيد الخطة الخمسية واتخذت تدابير لوضع سقف لنمو «الأنماط الرأسمالية» المنسوبة إلى عهد علي ناصر بإطلاق «ثورة ثقافية» لتربية الكادحين بروح حب الوطن والتضامن الأممي ومحاربة أيديولوجيا

البورجوازية الصغيرة وإزالة الرواسب الإقطاعية والرجعية المختلفة. الأرجح أن العودة إلى مصطلح «الثورة الثقافية» هو من عنديات علي البيض «الماوي» العتيق. أما الدعوة إلى «تربية» الكادحين فتنطوي على مقدار كبير من الوقاحة. ثمة قيادة في الحزب والدولة انقسمت على بعضها للمرة الرابعة في عقدين من الزمن وأدار فريقاها اقتتالاً عسكرياً وأهلياً أودى بعشرات الألوف من الضحايا والمفقودين والمهجّرين، لا يستنتج من كل ما حدث، إلا أن ما جرى كأنما هو ناتج عن وهن في وعي «الكادحين» ما يستوجب حسن تربيتهم بالمبادئ الوطنية والاشتراكية الأممية. وأشدّ ما أثارني وأغضبني في هذه النخبوية المتعالية الشعار الرئيسي الذي كان يملأ شوارع عدن: «سقطت المؤامرة وانتصر الحزب». لم أكتم الغضب وأسررت لأكثر من رفيق وصديق بمرارة أن المعادلة مقلوبة: انهزمت التجربة وانقسم الحزب والانتصار الوحيد هو انتصار الحزب وأجهزته على الشعب.

الهوامش

(١) على أن هذا لم يمنعني من الرضوخ للأمر الواقع والاعتراف بوجود «قيادة جماعية يقف على رأسها الرفيق المناضل علي ناصر محمد» (حديث إلى صحيفة ١٤ أكتوبر في ١٨/ ١٢/ ١٩٨٣).

(٢) يروي جارالله عمر في مذكراته أنه وقيادات الحزب في الشمال عارضوا وقاوموا الضغوط التي مورست عليهم من قبل علي ناصر وقيادات جنوبية إضافة إلى الضغوط العربية والسوفياتية خصوصاً للانسحاب من المناطق التي يسيطر عليها مسلحو «الجبهة الوطنية الديموقراطية» والتخلي عن الكفاح المسلح لصالح النضال السلمي، علماً أن قوات علي عبدالله صالح كانت تشنّ عمليات عسكرية واسعة لاستعادة السيطرة على تلك المناطق ومطاردة مناضلي الحزب والجبهة.

(٣) من غرائب الامور أن التنظيمات اليسارية تخصصت في الاستثمار في القطاع السياحي. وخصوصاً الحزب الشيوعي العراقي والجبهتين الشعبية والديموقراطية لتحرير فلسطين. أما الحزب الشيوعي اللبناني فكانت له حصة الأسد من المشاريع اليمنية، فهو من تعهد بناء «فندق عدن» بمساعدة شركة فرانتيل، ذات الصلة الوثيقة بالحزب الشيوعي الفرنسي، وأخذ تعهدات بناء أبنية مدرسية وجامعية نفّذها مكتب أنطون تابت للعمارة، وكانت للحزب أدوار في الاقتصاد النفطي عن طريق محام وسياسي لبناني مخضرم معروف بعلاقة قديمة له بالحزب وبشركات نفطية. أما منظمة العمل الشيوعي فلم تفلح كثيراً في هذا المجال. أقلعنا عن الاستثمار لضيق ذات اليد وانعدام الخبرة بعدما حاولنا فاشلين اقتناص صفقة بيع باخرة قمح في عرض البحر أيام كان عبد العزيز عبد الولي وزيراً للاقتصاد ولم تنجح الصفقة التي تولى الوساطة فيها تاجر لبناني كان عضواً في حركة القوميين العرب. أما مغامرتنا الثانية، فاستثمار فاشل مع تاجر من الحزب الشيوعي اللبناني هو أخ لأحد قياديي الحزب، بالشراكة مع الجبهة الديموقراطية لتحرير

فلسطين، خسرنا جراءها نصف المبلغ الذي وظفناه وأذكر أنه كان ١٠٠ الف ليرة لبنانية استدنته من أحد الأصدقاء.

(٤) يروي جار الله عمر في مذكراته أنه تأخر بسبب زيارة لبيته قام بها مناضلان عرضا عليه قضية تهمهما ورفضا التأجيل بحجة موعد اجتماع المكتب السياسي، ما سبّب تأخره نحو عشرين دقيقة.

الفصل الخامس

من المجزرة إلى الوحدة
١٩٨٦-١٩٩٠

□ قلت إن هناك شعوراً بأن التجربة انتهت؟

- كان هذا هو شعوري بعد مغادرة عدن عائداً إلى باريس. لكن ردّة فعلي المباشرة كانت المكابرة والتصميم على المساهمة في إنقاذ ما يمكن انقاذه من هذه التجربة.

أمضيت الأيام الأولى من إقامتي في صياغة مسودة مذكرة لتُرسل باسم المكتب السياسي للمنظمة إلى علي سالم البيض والمكتب السياسي للحزب الاشتراكي اليمني. لم أكلف بها رسمياً ولكن اجتهدت بأن الحد الأدنى من الواجب الرفاقي تجاه الرفاق اليمنيين يقتضي إعطاءهم انطباعاتنا عن الزيارة الأخيرة ومشاركتهم في تشخيصنا لما جرى في يناير ١٩٨٦ وفي تقديم اقتراحاتنا حول كيفية تجاوز الأزمة. أرسلتُ المسوّدة إلى المكتب

السياسي في بيروت في أبريل ١٩٨٦ وهي لا تزال نائمة في أدراجه. ولما سألت محسن إبراهيم في زيارته التالية إلى باريس عن مصير المذكرة أبلغني أنها لم ترسل إلى الحزب الاشتراكي اليمني ملمّحاً بأن الحالة في اليمن لم تعد يفيد معها علاج أو إنقاذ. ولعله كان أنفذ بصيرة مني وأقل إرادوية. في الحصيلة، أهملتْ منظمة العمل الشيوعي مواكبة ما تبقى من التجربة في اليمن الديموقراطي. أما الحزب الشيوعي فتمسك بانحيازه إلى علي ناصر الذي فتح له أبواب العلاقات المتعددة الأوجه مع نظام علي عبدالله صالح. أما أنا فقد واصلت زيارة اليمن الديموقراطي وإن يكن بالصفة الشخصية.

مذكرة لم تصل إلى مقصدها

عبّرت المذكرة، التي أتحمّل مسؤوليتها منفرداً، عن المفاجأة إزاء انفجار النزاع الداخلي على شكل نزاع مسلّح وإزاء الطابع الدموي العبثي للمحاولة الانقلابية لعلي ناصر الذي حمّلته المذكرة اغتيال القادة في قاعة المكتب السياسي ومحاولة الارتداد على مكتسبات الثورة وبناء نظام حكم فردي يرتكز إلى «رأسمالية دولة» على حساب الجماهير الكادحة والتحوّل عن «العلاقة النوعية» مع الاتحاد السوفياتي، على غرار الردات التي مارستها الأنظمة البورجوازية الصغيرة المنبثقة من حركة التحرر العربية في الأقطار التي حكمتها. واعتبرت أن علي ناصر بهذا «خدم التخطيط الإمبريالي والرجعي العربي الذي يراهن على تدجين الثورة وإفراغها تدريجياً من محتواها الطبقي والأيديولوجي». وقد فعل علي ناصر ذلك بتقديم نفسه على أنه «الحاكم المعتدل» وأن خصومه هم «الماركسيون المتشددون والمتطرفون».

ركزتُ في المذكرة على اللازمة التي تُعتمد بعد كل أزمة إسقاط رئيس، من قحطان إلى عبدالفتاح مروراً بسالمين، وهي رفض الحكم الفردي والتركيز على القيادة الجماعية والابتعاد من شخصنة المشكلات، وردم الهوة بين التجربة والممارسة ومحاربة الجمود العقائدي. تكرر هذا الحديث في الوقت الذي جرى -تلك المرة أيضاً وأيضاً- اختيار أمين عام جديد لا تقل صلاحياته في الحزب والدولة عمن سبقه من أمناء عامين ورؤساء، وتأكيداً على التفرّد، يستعيد علي البيض منصب الرئاسة من حيدر العطاس -عشية الوحدة- وينفرد في قيادة مفاوضات وتوقيع اتفاقية وحدة اندماجية اعتباطية قررها بنفسه مع الرئيس الشمالي علي عبدالله صالح.

☐ **نشبت حرب ١٩٨٦ بسبب نزعة التفرد وظلت سيطرة البيض. لم يستفيدوا من التجربة؟**

- هذا ما حرصتُ على التحذير منه. شددتْ المذكرة على أن أحداث يناير ٨٦ لم تكن لتحصل لولا أخطاء ذاتية ارتكبها الحزب، بما فيها تردده في الوقوف أمام أزماته القيادية السابقة، وخصوصاً تلك الأزمة القيادية التي أدت إلى استقالة عبدالفتاح إسماعيل وإقصاء عدد من القياديين الأساسيين من قيادة الحزب قبل ذلك وتصفية آخرين. وحملتْ المذكرة دعوة ملحّة للحزب كي يجري نقداً ذاتياً لتجربته في الحكم، مع أنها قلّصت المراجعة إلى أزمة استقالة عبدالفتاح، ولم تشمل العودة إلى مطلع التجربة وإقصاء قحطان الشعبي وسالم ربيّع علي، مثلما اقترحت على الحزب والدولة شرح المصاعب التي تمرّ بها التجربة لأوسع الجماهير ومشاركتهم في تحمّل ما تترتب عليه.

في مجال التصفية المباشرة لذيول الأحداث، دعت المذكرة إلى محاكمة المتورطين والمتهمين بالمحاولة الانقلابية وفق القوانين المرعية الإجراء ومنحهم كامل حقوق الدفاع، وإطلاق سراح من جرى التحقيق معهم من المعتقلين وقد كانوا بالألوف إن لم نقل بعشرات الألوف، وعدم تجريم الناس على أساس المسؤوليات الجماعية والتمييز بين مسؤول ومأمور. وأثنت المذكرة على البحث الجاري لإعلان عفو عام وجلاء مصير المفقودين. فبالإضافة إلى الدمار والدماء، كانت البلاد تعيش حالة مأسوية من الناحية الإنسانية، حيث عشرات الألوف من الأسر لا تزال تبحث عن أبنائها مجهولي المصير بين قتيل وجريح ومختفٍ أو مخفي أو معتقل أو فار إلى الشمال.

على الصعيد السياسي اكتفت المذكرة بالحثّ على تصحيح العلاقة بالجماهير على اعتبار أن العنصر البشري هو أثمن رأس مال تملكه الثورة. وحذّرت من ولادة «طبقة جديدة» من المنتفعين تحتكر السلطة، ودعت على العكس من ذلك إلى توسيع القاعدة الجماهيرية للحزب والدولة عن طريق إعادة النظر في المؤسسات التمثيلية و«كسر احتكار الحزب شبه المطلق لذلك التمثيل». وهي الصيغة المواربة والملطّفة للدعوة إلى التعددية السياسية. وقد جرى تناول حرية الإعلام من زاوية معارضة القيود المفروضة عليه «وحجب المعلومات والأخبار والسجالات والنقاشات» على اعتبار أن تلك هي القاعدة فيما «التعبير عنها هو الاستثناء».

أفردت المذكرة حيزاً للعودة إلى مهمات بناء مجتمع إنتاجي والتركيز على العنصر البشري في التنمية، وحذّرت من تنامي البيرقراطية والتمادي

بتوسيع تقديمات الدولة بما يفوق طاقات البلاد وموازناتها وما يورث الناس شعوراً بالاتكالية في حين المطلوب الحفز على العمل. وانتقدت المذكرة تضخم قطاع الدولة ودوره في امتصاص اليد العاملة في الوظيفة الحكومية ودور ذلك في تنمية اقتصاد خدمات في ظل دولة رعاية تنمو بغض النظر عن الإمكانات الفعلية للبلاد وتطوره على حساب الاقتصاد الإنتاجي في الصناعة والزراعة. وشددت في المقابل على إتاحة الفرص أمام القطاع الخاص شرط أن يكون ذا فاعلية إنتاجية، وانتقدت التشدد في التشريعات الذي يتم ضد الإنتاج والتجارة الصغيرين (الاستمرار في تأميم تجارة التجزئة والبسطات والملكيات الفلاحية الصغيرة) والتساهل مع «رأسمالية الصناعات التحويلية الخاصة وفئة المقاولين».

وتناولت المذكرة المسألة المناطقية على أنها أحد أبرز أسباب الأحداث الدامية وقدمت اقتراحات لمعالجتها. وقد اعتبرت المذكرة المسألة المناطقية لا بصفتها من مخلفات الماضي بمقدار ما هي من نتائج التقدم في توحيد البلد أو ما هو نتاج تراكم الأخطاء والممارسات الذاتية القيادية. وقد تغذت من عدة عوامل، ١- التفاوت الأصلي في نمو المناطق وتركيبها الاجتماعي وأدوارها الاقتصادية وفي التفاوت بينها وبين عدن؛ ٢- التفاوت النسبي في مساهمة المناطق في الكفاح المسلح؛ ٣- ارتفاع التوقعات لدى السكان إزاء ما يمكن أن تقدمه السلطة للمناطق من خدمات ومشاريع تنموية قياساً إلى الإمكانيات؛ ٤- الغبن الذي تعرّضت له مناطق معينة بسبب النزاعات الحزبية والسلطوية السابقة.

وخلص التشخيص إلى الآتي «في بلد يملك مثل هذا القطاع العام وحيث

تتولى الدولة القسم الأوفر من المشاريع التنموية والخدمات المختلفة إضافة لكونها مصدر تشغيل أكثرية القوى العاملة، كان طبيعياً أن تترادف هذه العوامل لتشكل ضغوطاً ومطالب ومصالح وتناقضات وأحياناً صراعات داخل الحزب والدولة. ذلك أن تنافس القوى الاجتماعية (الشعبية) والمناطق على انتزاع أكبر حصة لكل واحدة منها على حساب الأخرى من توزيع الفائض الاجتماعي هو تنافس مشروع في ظل الندرة الاقتصادية وتكاثر الحاجات. وطبيعي أن تسعى المناطق والتكلات المناطق (المناطقية) لاحتلال أقوى موقع ممكن لها في إطار «مركز القرار»، أي الحزب...». ودعت المذكرة إلى وعي المسألة المناطقية بناء على هذا التشخيص، وقدمتُ عدة مقترحات لمعالجتها بصفتها انتمت إلى «التناقضات في صفوف الشعب».

وفي الفصل عن الوحدة اليمنية، كررت المذكرة النظر إلى الوحدة اليمنية على اعتبارها الإطار الوحيد لتحقيق الأهداف الوطنية والتنموية للشعب اليمني وبناء القاعدة المادية للانتقال إلى الاشتراكية. وتمسكت المذكرة بتأييد منظمة العمل الشيوعي الأصلي لمغامرة فرض الوحدة بالقوة بإسقاط النظام في الشمال، وبنقد التحالف السعودي- السوري- العراقي الذي ساهم في إحباطها، مع التنبية إلى أن انقلاب موازين القوى لصالح النظام في الشمال على حساب المعارضة الوطنية والديموقراطية فيه يملي خططاً وأساليب عمل من نوع جديد لاستعادة المبادرة الهادفة إلى التغيير. في الاتجاه ذاته، رفضت المذكرة اعتبار فشل محاولة التوحيد اليمني بالقوة على أنه مبرر لإعادة النظر بوجود حزب واحد لليمن شمالاً وجنوباً. وقد تقرر توحيده عشية الحملة لإسقاط النظام في الشمال، فالأحرى النظر إلى المسألة على أنها

مسألة توزيع عمل بين فرعي الحزب، واحد في السلطة والثاني في المعارضة.

واختتمتْ المذكرة بملاحظات عن السياسة الخارجية مقترحة سياسة نشطة مبادرة وجذرية تجمّع كل ما يملكه اليمن الديموقراطي من قوى وتحالفات لمواجهة المرحلة الخطرة الجديدة التي تشخصها المذكرة على أنها مرحلة إسقاط النظام الماركسي الوحيد في المنطقة.

□ هل أرسى النظام موضوع التعددية السياسية بعد العام ١٩٨٦ ولم يعمل به؟

- ليس تماماً. في الفترة المبكرة للعهد الجديد طرح جار الله عمر موضوع التعددية في السلطة وعزا الأزمات والمجازر على أنها من نتائج حكم الحزب الواحد ورافع بشغف عن أن الأوان قد آن للمصالحة بين افرقاء النزاعات كافة، من الاستقلال فصاعداً واعتماد التعددية السياسية والإعلامية. وقد صاغ دعوته في مذكرة إلى المكتب السياسي لكنها ما لبثت أن تسرّبت خارجه إلى أوساط حزبية وغير حزبية. لم ينجح جارالله في إقناع القيادة أو الحزب باعتماد الصيغة التي اقترحها. لكن مبادرته سمحت ببعض الانفتاح على أوساط من المستقلّين والمثقفين واستعادة الصلة بشخصيات أقصيت بسبب خلافات سابقة مع جبهة التحرير وسواها. استنجد جارالله بعدد من أصدقاء التجربة في الخارج لدعم مبادرته من خلال عقد ندوات ثقافية وفكرية كانت الديموقراطية محورها.

زرت اليمن على الأقل في ثلاث مناسبات ارتبطت بتلك النشاطات. في مارس ١٩٨٨ للمشاركة في ندوة ذات عنوان غريب بعض الشيء «الندوة

العلمية للسياسة الثقافية وخبرات العمل مع المثقفين»، شاركت فيها إلى جانب ممثلين عن الأحزاب الشيوعية العربية والعالمية وعدد من المثقفين العرب أمثال أدونيس ومحمد كشلي وجوزيف سماحة ومثقفي الحزب الشيوعي المصري والتجمع الوحدوي الديموقراطي ممثلاً بفريدة النقّاش ومحمود أمين العالم إضافة إلى عبد الرحمن منيف، وغيرهم.

غلبت على الندوة مصطلحات جديدة بعضها من بضاعة أدونيس عن الأنا والآخر وإلغاء الآخر والقبول بالآخر والاعتراف بالآخر، رفدها بموضوعاته عن غلبة النزعة الإيمانية لدى الأحزاب اليسارية واعتباره القوى التقدمية قوى سياسية أكثر منها فكرية. وفي وجه آخر، تكاثرت تعريفات المثقف وتباينت الآراء حول الالتزام وجرت مقاربة الديموقراطية بصفتها ضرورة للمثقفين والتكرار الممل لمقولة أن لا إبداع في ظل القمع.

تعددت الآراء في تلك المداولات، مع أني لم أعجب إطلاقاً بالنخبوية التي تربط الإبداع بالديموقراطية. في تلك الندوة والتي تلتها بعد عام، التي خصصت لموضوع الديموقراطية تحديداً، ذكّرتُ بأن أعظم الأعمال الأدبية والفكرية تمّت تحت وطأة أنظمة استغلال وقمع، وأن لا علاقة ضرورية وسببية بين الديموقراطية وجودة الإنتاج الأدبي والفني والفكري. وحاولت الابتعاد من المفهوم الفرداني المثقفاتي للديموقراطية على اعتبار هذه الأخيرة حاجة عامة وأنها الخيار الوحيد للتعبير عن السيادة والإرادة الشعبيتين، وهي تقوم بالدرجة الأولى على المساواة السياسية والقانونية بين المواطنين وتداول السلطة ودولة القانون... إلخ.

في تلك الفترة طغى النقاش وتضاربت الآراء عن البيريسترويكا أيضاً. وكنت ميّالاً إلى اعتبار نهج غورباتشوف آخر محاولة لإنقاذ التجربة السوفياتية مع أني لم أكن أتوقع انهيار التجربة ولم أتصوّر أنه سيتم بذلك الشكل وتلك الفجائية. وأذكر أنه في إحدى المناسبات جمعتني حول هذا الموضوع ندوةٌ على التلفزيون حول هذا الموضوع مع الأصدقاء عبد الرحمن منيف ومحمود أمين العالم وفريدة النقّاش وقد كانوا ميّالين إلى نقد غورباتشوف.

لا بد من صنعاء

بسبب التقارب بين النظامين، رفع المنع الذي كان مفروضاً على دخولي الشمال. دعيت إلى ندوة للتضامن مع الانتفاضة الفلسطينية. زرت خلالها عدن برفقة الصديقين محمد كشلي وعبدالله الأشطل وكان الأخير يحضر مؤتمراً للدبلوماسيين في عدن، ومعنا وزيرا الوحدة، الشمالي يحيى العرشي والجنوبي راشد محمد ثابت، الصديق القديم منذ أول زيارة لعدن، وقد تقلب راشد في عدة مسؤوليات بما فيها وزارة الثقافة. سافرنا برّاً إلى عدن فعرّجنا على إب حيث التقينا يحيى المتوكل، أحد الضباط الجمهوريين الأحرار وأخطر منافس لعلي عبدالله صالح وقد كان محافظاً لإب في تلك الفترة. وزرنا جبلة، عاصمة الملكة أروى، وبتنا ليلتنا في تعز وغادرنا في الصباح الباكر إلى عدن.

□ **هل أدت أحداث ١٩٨٦ للجنوح إلى الوحدة كهروب هروب إلى المستقبل؟**

- ليس الهروب إلى المستقبل. بل إلى أمام. برز موضوع الوحدة جراء عدد من العوامل المتضافرة.

العامل الأول، شعور مضمر بأن التجربة الجنوبية المتمايزة عن الشمال والمتصارعة معه فقدت مرتكزاتها.

العامل الثاني، أزمة الاتحاد السوفياتي عشية انهياره وإبلاغ القيادة السوفياتية الجديدة السلطة في عدن بعدم القدرة على الاستمرار في المساعدات السابقة وبدء المطالبة باستيفاء الديون.

العامل الثالث، هو اكتشاف النفط في حقل الجوف- مأرب- شبوة على الحدود بين الشمال والجنوب. وقد أثار توتراً عسكرياً بين الجيشين، فجرى تدارك الأمر باقتراح تأسيس شركة استثمار مشتركة للحقل. وتولى صالح بن حسينون، وزير النفط ورئيس الأركان السابق، التفاوض لتسوية الأزمة النفطية، وهو صاحب شعار «الوحدة أو الحرب».

العامل الرابع، هو بروز مسألة حدودية سيادية أخرى هي مسألة ترسيم الحدود اليمنية- السعودية. في سياق التوسّع السعودي الحدودي في كل الاتجاهات، استولت العربية السعودية على أراض يمنية واسعة في عسير ونجران ويام وفرضت على الأئمة الاعتراف بها ضمن أراضي المملكة بموجب معاهدة الطائف العام ١٩٣٤. رفض حكام اليمن الاعتراف بالأمر الواقع منذ ذلك الحين. وقد وسّعت المملكة حدودها على حساب الجنوب عندما احتلت إقليمي الشرورة والوديعة خلال حربٍ حدودية العام ١٩٧٢. عشية الوحدة، التقى علي عبدالله صالح الملك فهد في حفر

الباطن في مارس ١٩٩٠ ووعده بالتفاوض حول اتفاقية الطائف ١٩٣٤ لقاء تأييد العربية السعودية للوحدة اليمنية. ليس واضحاً أي نوع من التعهّد قدّمه صالح بصدد الأراضي اليمنية، هل اقتصر على التفاوض أم وصل حدود الوعد بالتخلي عنها؛ المهم أن الملك فهد أصدر تصريحاً بعد اللقاء يعلن فيه تأييد المملكة للوحدة اليمنية «بلا تحفّظ». وعند إعلان الوحدة في مايو ١٩٩٠، أعلن حيدر أبو بكر العطاس، أول رئيس وزراء لليمن الموحد، في بيانه الوزاري استعداد اليمن للتفاوض مع جيرانه على الحدود البرية والجوية والبحرية كافة.

بناء على ما أمكن تحصيله لاحقاً، يتبيّن أن وزير الخارجية السعودي سعود الفيصل زار عدن ودعا القيادة الجنوبية إلى التفاوض مباشرة على مسألة الحدود المشتركة وترسيم الحدود ثنائياً قبل إتمام الوحدة. وفي رواية لسالم صالح وجارالله عمر، أنه عرض تغطية ديون اليمن الديموقراطي وسد العجز في الموازنة لقاء الامتناع عن تحقيق الوحدة مع الشمال. إلا أن المكتب السياسي للحزب رفض الاقتراح بإجماع الأعضاء خلا صالح منصّر السييلي الذي أيّد الاقتراح.

أروي هنا رواية جزئية لا تستنفد كل الاسئلة. هل عرض سعود الفيصل الهبة السعودية لتغطية ديون اليمن الديموقراطي -التي قدّرت بـ٨٠٠ مليون دولار- مقابل ترسيم الحدود أم مقابل الامتناع عن تنفيذ الوحدة مع الشمال؟ وهل أن القيادة الجنوبية كانت على علم بطبيعة الوعد الذي قدمه علي عبدالله صالح إلى الملك السعودي مقابل تأييده الوحدة اليمنية «بلا تحفظ»؟

المعروف أن علي عبدالله صالح، بعد مفاوضات طويلة مع السعوديين

ووساطات وتحكيم دول، ما لبث أن وقّع معاهدة يتخلى بها رسمياً باسم اليمن الموحد عن تلك الأراضي في معاهدة لترسيم الحدود بين البلدين في يونيو ٢٠٠٠ وتعهد اليمن الموحد الالتزام بمعاهدة الطائف لعام ١٩٣٤. أي إن علي عبدالله صالح تخلى عن السيادة اليمنية على أراض تزيد مساحتها عن مساحة الجمهورية العربية السورية. لا علم لي ما إذا كان الحزب الاشتراكي أو أي طرف يمني آخر عارض المعاهدة، إلا أن خصوم الرئيس اليمني اتهموه بقبض عدة مليارات من الدولارات عمولة على تلك الصفقة.

مهما يكن من أمر، تلقي هذه المعلومات أضواء استرجاعية جديدة على عملية التوحيد اليمنية تنجلي عن صفقة تبادل أراض تخلّى علي عبدالله صالح بموجبها عن أراض يمنية شمالية في مقابل إجازة ضمّه أراض جنوبية إلى ما يعتبره البلد الأم.

☐ الملاحظ أن اتفاقيات الوحدة السابقة كانت تتم بعد حرب؟ الآن تتم في مرحلة سلم بين الشمال والجنوب؟

- نعم، هذه هي المرة الوحيدة التي لم تتم بعد حرب بين شمال وجنوب. لكن بهذا المعنى فقط. ذلك أنها تمت بعد حرب أهلية في الجنوب هزم فيها الطرفُ الجنوبي نفسَه بنفسه في يناير ١٩٨٦.

في الوحدة، يثور السؤال كيف تتم الوحدة وبأي توازن قوى؟ وهذه المرة كان الجنوب هو الطرف الأضعف. كانت أحداث ١٩٨٦ كارثة أملت النظر إلى الوحدة كإنقاذ وكملاذ بعد أن فقدت التجزئة مبرر وجودها مع مبرر وجود تجربة مميزة في الجنوب.

☐ **قيل إن هناك ضوءاً أخضر من السوفيات للوحدة مع الشمال وإن هناك زيارة رسمية لعلي سالم البيض ونصحوه بالوحدة مع نظام صالح؟**

- ليس لديّ معلومات عما حصل في زيارة علي البيض، ولكني لا أستبعد أن يكون السوفيات وافقوا على الوحدة بل شجعوا عليها. لم يتخلّ السوفيات يوماً عن اعتبار أن اليمن هو أولاً شمال اليمن. وازداد اقتناعهم بذلك بعد حرب ١٩٧٨ وخصوصاً بعد ١٩٨٦.

المسار الوحدوي المبتور

☐ **تمت الوحدة خارج أي قرار حزبي؟ أقصد أن اللجنة المركزية لم تصوت على الوحدة؟**

- بدأت المفاوضات وتولى معظمها راشد محمد ثابت وجار الله عمر وعمر الجاوي في الشق السياسي، وهيثم قاسم وصالح بن حسينون في الشق العسكري. كانت مفاوضات بطيئة ودقيقة حول شكل النظام والدستور ومكان الشريعة منه ودمج القوات المسلحة للبلدين وغيرها من القضايا.

كان من الواضح أن القيادة الجنوبية سوف تتخلّى عن قانون الأسرة. كنا في ندوة الديموقراطية لما طلب منا الخروج لمشاهدة تظاهرة نسائية تطالبنا -نحن المثقفين العرب- بالضغط على قيادة الحزب الاشتراكي لعدم التنازل عن قانون الأسرة. وقد نقلتُ هذا الطلب إلى الأمين العام الرئيس

علي البيض لما قابلناه. ولكن على من تقرأ مزاميرك يا داوود والأمين العام -الرئيس- ذاته هو أول من خرق القانون بالزواج من امرأة ثانية.

عملياً ضرب علي سالم البيض كل هذا المسار الوحدوي عرض الحائط وعقد صفقة منفردة مع علي عبدالله صالح. ومع أن صالح كان حاملاً مشروعاً لوحدة فيدرالية، أصرّ البيض على وحدة اندماجية وعلى اختصار المرحلة الانتقالة. واسترجع علي البيض رئاسة الدولة من حيدر العطاّس ليصير قرين صالح في الموقع ليوقّع على اتفاقية الوحدة.

لما كان علي سالم البيض عقد صفقته المنفردة مع علي عبدالله صالح من دون استشارة أحد، ما كان من الكتلتين المتبقيتين من كتل السلطة (كتلة العطاس- سالم صالح وكتلة العسكر بقيادة هيثم قاسم) إلا أن اتصلت كل منهما على حدة بصالح وعقدت اتفاقها الثنائي معه.

ذهب الاشتراكيون والدولة الجنوبية متعددين ومشتتين وضعفاء نحو وحدة غامضة مفترضين أن ما تم الاتفاق عليه هو شراكة بين فردين وحزبين وسلطتين على حكم اليمن. وكما كانوا متوهمين، فلا نظامهم المتداعي يتداعى خلفه سنده الرئيس الاتحاد السوفياتي، ولا توازن القوى العسكري أو الحجم الديموغرافي يسمح بعلاقة متكافئة (١١ مليون مقابل ثلاثة ملايين) بين الطرفين ناهيك عن أن الاتفاق الشفهي الاعتباطي الذي عقده البيض لم تكن له ضمانات مؤسساتية رغم أن البيض سوف يقول لاحقاً إن صالح أقسم له على القرآن بأنه «لن يخونه»!

كان علي عبدالله صالح يتعاطى مع الوحدة على أنها عملية عودة الجنوب إلى

بيت الطاعة، ولم تكن نظرته للوحدة خالية من نزعة انتقام على هزيمته أمام الجنوب وجيشه في حرب ١٩٧٩. بهذه النفسية، تعاطى مع جيش الجنوب وقد كان أمّن ولاء وجنّد لحسابه عدة آلاف من الضباط والجنود نزحوا إلى الشمال مع علي ناصر محمد في يناير ١٩٨٦. إلى هذا دأب على تشتيت الجيش الجنوبي وإبعاد وحداته عن المواقع العسكرية والسكانية الحساسة وشراء الضباط فيه، بل شراء قطاعات عسكرية بأكملها.

☐ ما هو دور عمر الجاوي في الوحدة؟

- عرف عمر الجاوي بما هو داعية قديم وعنيد للوحدة اليمنية. تدور كل حياته مدار هم واحد: تحقيق الوحدة اليمنية. شارك في المفاوضات ورأى في الوحدة حدثاً تاريخياً سوف يخلق دينامكية جديدة في الشمال أكثر منها في الجنوب. وكان هذا رأياً شائعاً بين معارضي علي عبدالله صالح والديموقراطيين والتقدميين عموماً شمالاً وجنوباً.

قابلت عمر في تلك الفترة وكان يعارض منطق الاستعجال والوحدة الاندماجية ويؤكد وجوب إتمام الوحدة عبر مرحلة انتقالية معقولة وشدّد على بناء نظام ديموقراطي.

☐ نعود إلى موقف السعودية من الوحدة؟ هناك رواية أنهم رفضوا الوحدة علماً بأن هناك أطراف شمالية كانت ضد الوحدة مثل الزنداني؟

- بناء على ما تقدّم يمكن توصيف موقف السعودية بأنه أعطى علي عبدالله صالح تأييداً كلامياً من جهة وحاول إغراء الجنوب بعدم تنفيذ الوحدة من

جهة ثانية. أو أنه أعطاه تأييداً كلامياً على افتراض أن مسعاه لثني الجنوب عن مواصلة عملية التوحيد سوف ينجح. لم ينجح السعي السعودي بسبب وطنية الجنوبيين والموقف اليمني الحذر تجاه العربية السعودية، حتى لا نسمّيه المعادي. لكن، إذا أخذنا بعين الاعتبار معاهدة العام ٢٠٠٠، وجب القول إن العربية السعودية نجحت على المدى الطويل، إذ قبضت ثمن إجازة الوحدة تخلي اليمن رسمياً عن الأراضي اليمنية المحتلّة العام ١٩٣٤.

في الشمال لم تقتصر المعارضة على الزنداني وحده. وشملت كل حزب الإصلاح وعلى رأسه الشيخ عبدالله بن حسين الأحمر، رئيس مجلس الشورى وزعيم حاشد الواسع النفوذ، والمؤتمر الشعبي العام، حزب علي صالح.

فلنكمل: على الصعيد العربي، تلقى علي عبدالله صالح دعماً حازماً من صدام حسين والتأييد والدعم المالي من معمر القذافي، والأخير غاوي وحدات كما تعلمين. والأهم من ذلك كله أن الإدارة الأميركية باركت الوحدة اليمنية. وإنه لذو دلالة عميقة أن تتم أول زيارة لعلي عبدالله صالح إلى واشنطن عشية تنفيذ اتفاقية الوحدة اليمنية، في يناير ١٩٩٠. خلالها قابل الرئيس بوش الأب. وما من شك في أنه حصل على ضوء أخضر لعملية التوحيد على اعتبارها وسيلة لتصفية نظام عدن الشيوعي والنفوذ السوفياتي فيه.

وحدة - انفصال - وحدة
١٩٩٠-١٩٩٤

☐ **كيف عشت تجربة الوحدة؟**

- عشتها من بعيد. زرت اليمن الموحد لأول مرة لحضور الاحتفالات بالذكرى الأولى للوحدة في مايو١٩٩١ وقبلها لحضور مؤتمر تضامن مع الانتفاضة الفلسطينية. خلال تلك الزيارة زرت عدن، حيث لمست بدايات الخصخصة. الأملاك العامة تباع أو تؤجر للقطاع الخاص على نطاق واسع واعتباطي. تشمل الشواطئ والجبال والجزر، بما فيها تأجير المواقع الأثرية مثل قلعة صيره. نزلنا في فندق «غولدمور» لنكتشف أنه قد بيع للقطاع الخاص واستملكه رجل أعمال من أقرباء عبدالفتاح إسماعيل! وشاهدنا تظاهرة حاشدة أمام مبنى المحافظة تطالب بوقف التعديات على الأملاك العامة.

قانون تحويل عدن إلى العاصمة الاقتصادية للوحدة والميناء الحر يتعثر صدوره. والمنافسة بين ميناءي عدن والحديدة على أشدّها والسلطات منحازة للأخير وتتعمد رفع الرسوم الجمركية على السلع في مرفأ عدن التي بلغت ضعف رسوم الحديدة.

على صعيد آخر، سمعنا أنباء عن عودة الثأرات القبلية؛ وعن إلغاء قانون الأسرة الجنوبي، واعتماد الشريعة ناظمة للأحوال الشخصية، وشاهدنا مطلع تعدد الزيجات؛ وأبيح استهلاك القات طوال أيام الاسبوع وقد كان محصوراً بيومي الخميس والجمعة، وقد اتسع تعاطي القات ليشمل محافظتي شبوة وحضرموت اللتين لم تكونا تعرفانه... إلخ.

عشية الانتخابات النيابية المتسرّعة احتدم السجال على موضوعين: موقع الشريعة في الدستور وموقع نائب رئيس الدولة. أصر حزبا المؤتمر الشعبي العام والتجمع اليمني للإصلاح على النص صراحة على اعتماد الشريعة مصدراً أوحد للتشريع. اقترح الاشتراكيون تسويات متتالية تقضي بالنص «الشريعة هي المصدر الرئيس للتشريع، وحق الاجتهاد مكفول بما لا يتعارض مع المصلحة العامة». ردّ حزبا السلطة بتعديل على العبارة الأخيرة بحيث تصير «حق الاجتهاد مكفول بما لا يتعارض مع أحكام الشريعة». فرد الاشتراكي «حق الاجتهاد مكفول بما لا يتعارض مع أحكام الشريعة ومصلحة الوطن وتطوره». كذلك أصرّت الأحزاب الشمالية على تطبيق الحدود.

في موضوع صلاحيات الرئيس (علي عبدالله صالح) ونائبه (علي سالم البيض) طالب مفاوضون في حزب المؤتمر أن يكون الرئيس ونائبه من

حزب واحد، والحجّة تسيير مهمات الحكم، واستعانوا بالنظام الرئاسي الأميركي لهذا الغرض. كان ذلك بمثابة تهديد واضح باستبعاد الحزب الاشتراكي عن نيابة الرئاسة كلّياً. ثم دفعوا بهذه النقطة إلى نهايتها عندما اقترحوا أن يتم انتخاب الرئيس في المجلس النيابي فيتولى هذا بدوره تعيين نائبه. إلى هذا عارض حزبا المؤتمر الشعبي والإصلاح وضع نص دستوري يقضي بأن يخلف نائبُ الرئيس الرئيسَ في حال وفاته. ولم تنفع التسويات والتنازلات وقد نالت جميعها من حصص الحزب الاشتراكي ومن شراكته في دولة الوحدة.

حرب العراق في اليمن

جئت صنعاء مجدداً لحضور مؤتمر للتضامن مع العراق في حرب الخليج الأولى ١٩٩١. كان مؤتمراً بائساً، فالواضح أن علي عبدالله صالح والقيادة الموحدة أراداه تظاهرة تضامن مع صدام حسين وضد الحرب، ولكن دون لفت الانتباه العربي والدولي إلى موقف اليمن الشاذ عن الإجماع العربي.

اضطررتُ للسفر من باريس عن طريق ألمانيا، على اعتبار أن مطار فرانكفورت هو الوحيد الذي لا يزال مفتوحاً مع اليمن. في قاعة الانتظار، التقيت يوسف زعيّن، رئيس الوزراء السوري زمن حكم البعث المسمّى يسارياً، وكنت تعرّفت إليه في إحدى زياراته باريس. وزعيّن من سجناء حافظ الأسد، اشتدّت عليه وطأة المرض، فنُصِح الأسد بإطلاق سراحه حتى لا يتحمّل مسؤولية وفاته في السجن. خرج الزعيّن من السجن وتعافى بعد عملية جراحية في لندن ولا زال على قيد الحياة إلى حين كتابة

هذه السطور، على ما أعلم. ترافقنا في الطائرة ودهشت لما علمت أن الحماسة بلغت بالرجل، وفي مثل حالته الصحية، حدّ الإصرار لا على مجرد المشاركة في المؤتمر وإنما كان ينوي التطوّع للقتال في العراق ضد العدوان الأميركي.

في صنعاء جو حربجي لكنه كاريكاتوري. لم يتحمّل يوسف زعيّن ارتفاع المدينة عن سطح البحر فارتفع ضغطه ولازم السرير. وفي باحات فندق شيراتون مؤتمرون يتحلقون حول خبير فلسطيني عالِمٍ بالذرّة في أميركا، يؤكد لهم أن العراق أنتج قنبلة ذرية لكنها تارة «قذرة»، مع أني لم افهم تماماً معنى قذارتها، وتارة أخرى لا تزال تحتاج إلى وسيلة لإطلاقها وتوصيلها. في جانب آخر من القاعات أو الحدائق، زعماء قبليون يمنيون يصرّون على تسمية الدكتاتور العراقي باسمه الأصلي (المفترض) «صطّام». من جهتي آثرت مقابلة مع صديقة ماركسية سابقة تدّعي النبوءة بصفتي أول الصدّيقين. والسائد هو اليقين بأن الأميركيين سوف يخسرون الحرب.

في مطار باريس، تناولت مجلة «تايم» الأميركية وقد نشرتْ خريطة افتراضية لخطة عاصفة الصحراء من أجل تحرير الكويت. تتضمّن الخطة حركة التفاف واسعة لتطويق الكويت شمالاً من جنوب العراق إضافة إلى هجوم بحري وإنزال في الإمارة النفطية (تبيّن بعد الهجوم أن الاسبوعية لم تكن دقيقة في تعيين مواقع الإنزال). في الفندق التقيت القائد العسكري للجبهة الديموقراطية الصديق ممدوح نوفل. أخبرته بما قرأت. طمأنني إلى أن الأميركيين عاجزون عن مثل حركة الالتفاف هذه في الصحراء لأنها تخلق لهم صعوبات لوجستية عويصة، ثم إن جنودهم ليسوا معتادين على القتال في الصحراء. يا ممدوح، عندهم صحراء يتدرّبون عليها منذ فترة والذين

نقلوا نصف مليون جندي إلى صحارى العربية السعودية تظنهم عاجزين عن الالتفاف بضع عشرات من الكيلومترات عبر الصحراء العراقية؟!

تغيّبت عن أولى جلسات المؤتمر لانشغالي في موعد بالمدينة. ولما عدت إلى الفندق وجدت قاعة المؤتمر خالية. في البهو محمد جرهوم، وزير إعلام الوحدة حينها وهو من الجيل الجديد في الحزب الاشتراكي. سألته عن المؤتمرين. أبلغني أن فريدة النقّاش خطبت في المؤتمر باسم حزب التجمع الوحدوي المصري وأعلنت موقف حزبها المعارض للحرب ولنظام صدام حسين في آن معاً، فهبّ المؤتمرون احتجاجاً عليها، مطالبين بشطب عضويتها في المؤتمر. فساد هرج ومرج وعلّقت الجلسة. صعدتُ للفور إلى مكتب تنظيم المؤتمر وأبلغت جارالله عمر أني مستقيل من المؤتمر احتجاجاً. طمأنني: اتفقنا معها أن تعتذر من المؤتمر. استهولت الأمر أكثر: هي التي عليها أن تعتذر وهم الذين طردوها؟ فعاد وطمأنني أنهم سوف يجدون حلاً للمسألة. وعلمت أن جورج حبش ألقى كلمة في الجلسة هاجم فيها المغرب لمشاركته في «عاصفة الصحراء» وأغفل ذكر مشاركة سورية فيها!

مع ذلك، كان هذا الحماس محصوراً بين جدران فندق شيراتون، والتأييد اليمني الرسمي لصدام حسين متلعثم، ووسائل الإعلام لم تأتِ على ذكر المؤتمر. وتقرر أخيراً تنظيم تظاهرة بحيث يبدو أن الاحتجاج على الغزو الأميركي شعبي أكثر منه رسمي. خرجتْ تظاهرة هزيلة من أحد الجوامع بعد صلاة الجمعة. لم يمنع ذلك العربية السعودية من أن تطرد أكثر من ٨٠٠ ألف يمني يعملون فيها عقاباً لليمن على موقفه إلى جانب صدام.

في اليوم التالي وقعت مجزرة ملجأ العامرية التي قتل فيها عشرات من المدنيين

جراء القصف الأميركي. حانت كلمة المندوب العراقي. ذكر الحادثة وغصّ بالبكاء، فهبّت القاعة غاضبة مندّدة، وأخذت النخوة مأخذَها من أحد الضباط الأردنيين فانتزع الميكروفون وأعلن أنه عندما تبكي الرجال لن يعود هناك مجال للكلام. ودعا المؤتمرين إلى التطوع للقتال.

دعيتُ إلى جلسة المصالحة بين فريدة النقّاش والمندوب العراقي الذي نسيت اسمه. كثر الاستفسار عن سلامة عائلة المندوب، فقد تبيّن أن بيته قريب من ملجأ العامرية. أما أنا فلم يكن لديّ أي وهم بانتصار العراقيين ولا بمعارك يخوضها الطيران الحربي العراقي لحماية أجوائه، لكني دهشت لضعف الدفاعات الأرضية العراقية. أعربت للمندوب عن مفاجأتي بالسهولة التي سيطر بها طيران «عاصفة الصحراء» على الأجواء العراقية، لعلمي أن الدفاعات الجوية العراقية متطورة جداً ومنتشرة على أوسع نطاق. قال: يا أخا العرب، إخوانك العراقيون محتاطون لكل شيء. هل سمعت بطائرة أميركية اسمها «الشبح» لا تلتقطها أجهزة الرادار؟ قبل أن ينتهي وضع تصميم تلك الطائرة كانت تصميماتها قد وصلت إلى إخوتك العراقيين في وزارة الدفاع. لم أفهم لماذا الدفاعات الجوية لم تسقط طائرة أميركية واحدة مع أنها تملك تصاميم أخطر طائرة حربية أميركية.

قابلت الدكتور جورج حبش في فندقه. كان مهتمّاً بمعرفة أسباب مغادرتي منظمة العمل الشيوعي. شرحت له الأمر بشيء من التفصيل. أما عن مصير الحرب فكان متفائلاً بالنصر هو أيضاً. يعتقد أن المعركة طويلة وأن الرأي العام الأميركي سوف يضغط لوقفها، مذكّراً كيف أن الرأي العام الأميركي فرض إنهاء حرب فيتنام. لم أكن أعلم أن الرأي العام الأميركي

هو الذي فرض الانسحاب الأميركي من الحرب في فيتنام وليس انهيار النظام العميل وهزيمة الجيش الأميركي. أما مرجع الدكتور حبش، كما العديد من العرب، فكان الـ«نيويورك تايمز»!

من جهة أخرى، اكتشفت أن مسؤول العمليات الأمنية الخارجية في «القوات اللبنانية» يزور اليمن باستمرار وهو من المقرّبين من علي عبدالله صالح والصفّ القيادي وله في البلد نفوذ ومصالح. ويبدو أنه تعرّف إلى الرئيس اليمني عن طريق صدام حسين، مثلما عرّفه هذا الأخير على ياسر عرفات. كما علمتُ أن ثمة مطعماً لبنانياً في صنعاء جيء لي منه بزجاجة عرق لتكريمي. مع أني لم أكتشف أن ثمة صلة ضرورية بين صاحب المطعم والمسؤول القواتي.

هكذا عشت الحرب الأميركية على العراق في اليمن.

الزيارة الأخيرة

في أكتوبر ١٩٩٣ زرت اليمن بدعوة من جارالله عمر، وقد كان وزيراً للثقافة، برفقة محمود درويش وميشيل خليفة، ولدينا مشروع فيلم عن امرئ القيس يكتب محمود السيناريو له ويخرجه ميشيل. وصلنا والوضع متوتر بين الحزب الاشتراكي وعلي عبدالله صالح. وثمة استنفارات عسكرية والكل يتوقع أن تندلع المواجهات في أي وقت.

كان محمود متوتراً أكثر من المعتاد عشية الأمسية الشعرية في صنعاء، يخشى أن لا يحضر أحد. حصل العكس، ساد جو في من التفاؤل على اعتبار أنه

ما دام درويش مدعواً إلى اليمن فلا احتمال أن يندلع القتال خلال وجوده. وكان في البرنامج زيارة لعدن قبل التوجه إلى حضرموت، وأمسية لمحمود فيها، لم تكن حاشدة مثل أمسية صنعاء. مكثنا أياماً في فندق عدن نتناول الطعام حصراً في مطعمه الصيني بانتظار أن نركب الطائرة إلى المكلا ومنها بطريق البرّ إلى دوعن.

في عدن قيل لنا إن الأمين العام ونائب الرئيس يرغبان برؤيتنا. زرناه وكان برفقة صالح منصّر السييلي، شرح لنا الخلاف بين العليّين، وارتداد علي عبدالله صالح على اتفاقية الوحدة ودأبه على إضعاف الحزب الاشتراكي، بما فيها حملات الاغتيالات التي أدارها ضد كوادره ومناضليه، وإطاحته الشراكة بين الحزبين والعمل على استبعاده -أي البيض- عن مركز القرار بل عن نيابة الرئاسة كلّياً.

في النهاية، لم نذهب إلى دوعن ولم نقتفِ آثار امرئ القيس. تأخرتْ طائرة عدن إلى المكلا وتخوّف درويش من ركوب طائرة نقل داخلية، وكان ميشيل خليفة مستعجلاً لأنه يريد إنجاز سيناريو لفيلم آخر.

هكذا اختتمت آخر زيارة لي إلى اليمن دون شاعر دوعن ودون عسلها الشهير. ولم يبق لي من اليمن غير الزيارات الدورية لجارالله عمر إلى بيروت.

□ **ظهرت باكراً محاولات لعلي عبدالله صالح للانقلاب على شريك الوحدة، في مقابل موقف سلبي لعلي سالم البيض. هل في رأيك كانت حرب صيف ١٩٩٤ حتمية وفق سياقها التاريخي؟**

- تصرّف علي عبدالله صالح في قضية الوحدة على اعتبار أن الجنوب عاد

إلى بيت الطاعة في حين تصوّر قادة الحزب الاشتراكي أن الثمن الذي يترتّب على تنازلهم عن استقلال الجنوب وتجربته هو شراكة متساوية بين حزبين على حكم البلد الموحّد. تشكل مجلس رئاسي من خمسة أعضاء، ثلاثة شماليين هم علي عبدالله صالح وعبدالعزيز عبدالغني وعبد المجيد الزنداني، وعضوين جنوبيين هما علي سالم البيض الأمين العام للحزب الاشتراكي ونائبه سالم صالح محمد. وهكذا، لم تكن السلطة المطلقة بيد رئيس المجلس الرئاسة وحسب وإنما الأكثرية العددية فيه للطرف الشمالي. أضيفي إلى ذلك أن السلطة في الشمال كانت استقرّت لحكم علي عبدالله صالح الفردي الاستبدادي، يرسي سلطته شعبياً على حزب المؤتمر الشعبي العام، ويستخدم حليفه القبلي- الإخواني حزب الإصلاح اليمني لتنصيبه في وجه الاشتراكيين، وهو يضم عتاة معارضي الوحدة والأعداء الألداء للحزب الاشتراكي الذي يعتبره شيخهم السلفي عبد المجيد الزنداني حزب شيوعيين ملحدين.

إلى هذا كله، فطالما أن الوحدة اعتمدت النظام الديموقراطي الانتخابي والاحتكام إلى صناديق الاقتراع، فسوف يحمل ذلك اختلالاً إضافياً على الشراكة بسبب الغلبة الديموغرافية الشمالية (١١ مليون مقابل ٣ ملايين) وترجمتها في نسب التمثيل في البرلمان. نال الاشتراكي ثلث الأصوات في الانتخابات النيابية فباتوا أقلية في البرلمان مع أن رئيسه كان ياسين سعيد نعمان، رئيس الوزراء السابق في الجنوب.

ثم بدأت الصدامات الكبرى مع الإدارة الشمالية، فثمة إدارة جنوبية حديثة وقضاء حديث ورجال دولة مجرّبون وفائض من الكوادر وذوي

الاختصاصات. وأذكر أن من أولى المشكلات التي اصطدم بها رئيس الوزراء حيدر أبو بكر العطّاس هو إلى أين تذهب عائدات النفط؟ اعتبر أن الجواب بسيط: تذهب إلى خزينة الدولة. لكن علي عبدالله صالح أصرّ على أن تودَع في حساب الرئاسة، وتكون بتصرّف الرئيس أسوة بالحال عند من سماهم «إخوانه»، سائر الملوك والرؤساء العرب.

من المشكلات التي أثيرت حينها مسألة القضاء. في الجنوب قضاء مدني من خريجي كلية الحقوق ويتضمّن عدداً من النساء. ووزير العدل شاب من كوادر الحزب الاشتراكي هو عبد الواسع سلام، وقد تصرّف كوزير عدل إصلاحي يودّ تغليب الكفاءات والشهادات في اختيار القضاة وترفيعهم فاصطدم بنظام القضاء التقليدي المتوارث عائلياً. وأصرّ عبد الواسع أيضاً على التمسك بالنساء الجنوبيات في سلك القضاء فتعرّض لمحاولة اغتيال أصيب خلالها بجروح بالغة واضطر الحزب الاشتراكي في نهاية المطاف إلى الرضوخ للأمر الواقع والقبول باستقالة الوزير سلام.

□ **هناك رواية تقول بأن علي سالم البيض زار أميركا والتقى خلالها بعدد من السياسيين الأميركيين وبعد عودته اعتكف في عدن. هل يشير هذا إلى أن الأميركيين دعموا علي البيض في إعلان الانفصال في ما بعد؟**

- أبدى السفراء الغربيون في صنعاء اهتماماً خاصاً بالشريك الاشتراكي في السلطة الموحدة. وقد تناقل الوزراء والإداريون الاشتراكيون الجنوبيون الأخبار عن إعجاب السفارات الغربية بهؤلاء الشيوعيين الذين يتبيّن أنهم غاية في الحداثة والتمسك بالديموقراطية ومعايير الكفاءة والنزاهة

والشفافية، كما أشادوا بالكفاءات العالية للمدراء والكوادر الإداريين. وقد دعت الإدارة الأميركية عدداً من قادة الاشتراكي لزيارة الولايات المتحدة من ضمن برنامجها التعريف بالبلد ونظامه الاقتصادي والسياسي عبر العالم.

لا علم لي بما دار في اللقاء بين البيض وآل غور، نائب الرئيس بيل كلينتون. كل ما سمعته حينها أنه عاد واثقاً من أن الموقف الأميركي معه ضد علي عبدالله صالح. اعتكف البيض مرة ثانية مطلع العام ١٩٩٤ وأخذ يطالب بتنفيذ بنود برنامج إصلاحي من ١٨ نقطة يتضمن تحسين الوضع الأمني ودمج القوات المسلّحة ومكافحة الفساد... إلخ. وخلال ذلك الاعتكاف جرت مبادرة أخيرة للمصالحة عن طريق اتفاق بين الأطراف اليمنية وقّع في عمّان بالأردن عرف باسم «اتفاق العهد والوفاق» لم ينفذ علي عبدالله صالح أياً من بنوده.

ما أعرفه أنه عندما اتسعت الخلافات الجوهرية بين النظامين واندلعت الحرب، تبيّن أن الإدارة الأميركية الجديدة متمسكة بالوحدة اليمنية كما بسلطة علي عبدالله صالح ونظامه.

حرب ١٩٩٤ من باريس

تابعت حرب ١٩٩٤ وأنا في باريس أنهي كتابة أطروحة الدكتوراه وأتهيأ للعودة إلى لبنان.

كنت على اتصال بالدرجة الأولى بسالم صالح محمد الموجود في لندن

للعلاج. وكانت الحرب مناسبة للتعرّف إلى بعض مشايخ قبائل الشمال. اتصل بي درهم أبو اللحوم من مشايخ بكيل وطرح عليّ السؤال: هل علي البيض مستعدّ لاستقبال وفد من قبيلة بكيل في عدن؟ أجبته: اعتقد أنه سيرحّب بذلك. أحلت السؤال على البيض عن طريق سالم صالح فجاء الجواب «اهلاً وسهلاً». لم أكن متأكداً مما يريد آل أبو اللحوم من الزيارة. هل كانوا يتوقعون أن يشكل العصيان الجنوبي مناسبة لإسقاط علي عبدالله صالح؟ أم يطمحون إلى الاستقواء به لتغيير موازين القوى مع قبيلة حاشد؟ أو تراهم أرادوا تقديم أنفسهم وسطاء لإنهاء الأزمة بين «العليين»؟ المهم أن الوفد زار عدن وقابل علي سالم وتعرّض للمضايقات في الطريق. ولم أعد أذكر ماذا نجم عنه. في كل الأحوال، اندلعت الحرب بعد ذلك بقليل.

وفي باريس تعرّفت أيضاً إلى مجاهد أبو شوارب، وهو أحد مشايخ حاشد ومن أبرز شخصيات الجمهورية. حاول الانقلاب على الإمام فسجن وانضم إلى السلك العسكري بعد إطلاق سراحه. لعب دوراً بارزا في ثورة سبتمبر ١٩٦٢ وفي فك الحصار عن صنعاء العام ١٩٧٠، وقد رشّح غير مرة لرئاسة الدولة خلفاً للحمدي ثم خلفاً للغشمي. وكان يعتبر الشخص الثاني في قبيلة حاشد بعد الشيخ عبدالله بن حسين الأحمر وهو من أبرز منافسي علي عبدالله صالح. قتل أبو شوارب لاحقاً في ظرف غامض ما أدى إلى توجيه أصابع الاتهام إلى هذا الأخير.

عندما التقيت مجاهد أبو شوارب كان عائداً من مفاوضات عمّان بين ممثلي الأطراف المتنازعة وقد نجم عنها التوقيع على «وثيقة العهد والاتفاق» في فبراير ١٩٩٤ بما هي محاولة أخيرة لرأب الصدع بين «العليّين». لم أتفاءل

بالوثيقة التي تتحدث عن تجديد الشراكة والتعددية وبناء دولة القانون والديموقراطية، وهي أمور يعاكسها مصدر القوة في النظام -أي الركيزة العسكرية والأمنية لنظام الحكم الفردي- مثلما يعاكسها توازن القوى بين علي عبدالله صالح وخصومه.

☐ **هل ترى أن فك الارتباط كان مخططاً من علي سالم البيض كرد على إعلان علي عبدالله صالح الحرب؟ هناك رواية أن علي سالم البيض اعتكف في الجنوب لأنه أدرك خطأ الوحدة الاندماجية؟**

- أخطأ علي البيض وزملاؤه مرتين بالاتكال على الدعم السعودي والوعود السعودية: مرة حين افترض أن تأييد السعودية للانفصال الجنوبي منسّق مع الموقف الأميركي ويعبّر عنه. لم يخطر ببالهم إطلاقاً أنه من الممكن أن تكون المصلحة السعودية في مكان والمصلحة الأميركية في مكان آخر، وأن يكون التفويض الذي أعطي لعلي عبدالله صالح لاعتبارت الحرب الباردة في توحيد اليمن لا يزال قائماً بحيث بقيت الإدارة الأميركية في عهد الرئيس كلينتون ملتزمة بقرار إدارة الرئيس بوش في دعم التوحيد برئاسة علي عبدالله صالح.

أما المرة الثانية، فلما أعلن علي البيض فك الارتباط في ٢١ مايو ١٩٩٤، في الذكرى الرابعة لإعلان الوحدة، واستعادة المحافظات الجنوبية اسم «جمهورية اليمن الديموقراطية» (من دون «الشعبية»!) بعد أيام من بدء هجوم القوات الشمالية على الجنوب لاحتلال عدن. كانت القيادة الجنوبية تتصرّف على أساس وعد من العربية السعودية بأن تستصدر من الجامعة العربية قراراً بإرسال قوة فصل عربية بين الجيشين، تتمترس على الحدود

بين البلدين فيتكرس بذلك الكيان الجنوبي. لم تنجح العربية السعودية في استصدار مثل هذا القرار من الجامعة العربية أو هي لم ترد ذلك. ما أنجزته لا يتعدى قراراً من مجلس الأمن بوقف إطلاق النار لم ينصَع له نظام الشمال. في عدن، رفض عدد من القيادات الحزبية الانفصال مبدئياً وعلى رأسهم جار الله عمر فمورست عليهم ضغوط قوية وتعرّضوا لاتهامات شتى ما دفعهم إلى مغادرة عدن باتجاه القاهرة.

لم أكن مقتنعاً بالانفصال. ولم أتحمس لتصحيح الخطأ بالخطأ. وكان علي مثنّى سفيراً لليمن في فرنسا من مؤيدي الانفصال، وقد تناقشنا طويلاً في هذا الموضوع. ومن ضمن حججي واحدة تقول إن الجنوب لم يستطع أن يستقِل مالياً واقتصادياً في ظل حكم الحزب الاشتراكي اليمني، وبعد سحب المساعدات السوفياتية لن يتبقى له إلا أن يتكل مالياً على العربية السعودية، وهذا يعني تبعية جديدة للجار الثري. لكن المسؤول الأول عن إجهاض الوحدة هو طبعاً علي عبدالله صالح، لتحويله عملية التوحيد إلى عملية استيلاء وعزل وتهميش للشريك الجنوبي.

طبعاً كان لدى الجنوب نقاط قوة، منها أنه خاض حروباً كثيرة ضد الشمال وله جيش قوي وإدارة مدنية حديثة ومتخصصة. لكن بدلاً من أن يستخدموا إيجابيات البلدين في بناء البلد غلبت سلبيات نظامي البلدين، وفي المقدمة من ذلك حكم الحزب الواحد. وعلي عبدالله صالح داهية في إدارته البلد، يعرف أنه غاصب للسلطة، ويدير البلد بالقوة والمركزية ولا يفهم سوى القتل والبطش عندما يفشل في شراء الذمم والتنفيع، في حين تحوّل اليسار اليمني في فترة ما بعد ١٩٨٦

حزباً سلمياً يرطن بالتعددية والديموقراطية وبناء دولة المؤسسات.

في حديث إلى جريدة «انوال» المغربية (في ١٢ يناير ١٩٩١) أكدّت هذا الرأي بأن الوحدة اليمنية هي «الإطار الوحيد الذي يمكّن الشعب اليمني من السيطرة على موارده وثرواته وتسخيرها من أجل تنمية اقتصادية واجتماعية وثقافية شاملة وفعّالة. لن تخسر الديموقراطية من هذه الوحدة». وتصورت الوحدة بين الشمال والجنوب بأنها «تركيب يحوي العناصر الإيجابية لكلا التجربتين. ومن شروط ذلك أن تجري صياغة النظام الجديد في مناخ يقرّ بالتعددية الفكرية والسياسية ويشرّع لها، ويحقق المشاركة الشعبية في نواحي الحياة كافة». كذلك دعوت نظام الحكم الوحدوي إلى «أن ينشغل بتحقيق التوازن بين متطلبات التطور الاقتصادي وبين مقتضيات توفير المزيد من الحريات العامة والعدالة الاجتماعية».

☐ **رغم قوة الجيش الجنوبي وتفوقه إلا أنه لم يلعب الدور المنوط به، ولم يرجّح كفة على سالم البيض عسكرياً بعدما وصل خلافه مع علي عبدالله صالح إلى حرب معلنة، وفي رواية أن الضباط الجنوبيين رفضوا الانخراط في الحرب وترددوا في قيادتها. هل يبدو ذلك منطقياً بالنسبة إليك؟**

- لست أدري تماماً كيف خاضت الوحدات الجنوبية الحرب. لكني لن أستبعد ما تقولين عن قيادات من الجيش يئست من الاعتباطية في تحقيق الوحدة والاعتباطية في إعلان الانفصال ولم تشارك في القتال. أضيفي إلى هذا أن الجيش كان وحدوياً. ثم إن الجيش كان نزف كثيراً في الأزمات المتعاقبة وخصوصاً في يناير ١٩٨٦، وأن الوحدات التي

خرجت مع علي ناصر أعيد تشكيلها وقاتلت مع القوات الموالية لعلي عبدالله صالح. في كل الأحوال، كان علي عبدالله صالح يدرك قوة الجيش الجنوبي. فصبّ كل اهتمامه على شله وتشتيته وتوزيعه على المحافظات الشمالية خصوصاً، وحال دون أن يتولى ضباط جنوبيون قيادة وحدات عسكرية مهمة، وكسب الضباط، بل وحدات بأكملها، بالرشوة خصوصاً، ونجح في ذلك.

☐ **بالإضافة إلى دور علي عبدالله صالح في حرب ١٩٩٤، لعب حزب التجمع اليمني للإصلاح دوراً كبيراً في ترجيح كفة صالح السياسية والعسكرية، كما شارك في تصفية كوادر الحزب الاشتراكي؛ وأصدر رجل الدين المنتمي إلى حزب الإصلاح عبد الوهاب الدليمي فتواه الشهيرة بتكفير الاشتراكيين. هل توافق على أن تحالف صالح والإسلاميين قام على اعتبار حرب صيف ١٩٩٤ حرباً مقدسة بين الايمان والكفر في رأي البعض؟**

- بالتأكيد. سبقت حرب ١٩٩٤ حملة اغتيالات ضد كوادر الحزب الاشتراكي بلغت أكثر من مئة كادر. وقد انكشفت محاولات لاغتيال العطاس وياسين نعمان وجارالله. ومعروف أن منفذي هذه الاغتيالات كانوا عناصر من الأفغان العرب استقدمهم علي محسن الأحمر بالمئات إلى اليمن. وسوف يستخدم هؤلاء أيضاً كرأس حربة في الحرب ضد الجنوب تحت شعار قتال «الشيوعيين الكفرة».

☐ **يقال إن الحزب الاشتراكي أصدر أثناء الحرب بياناً لإدانة الانفصال؟**

- لا علم لي بهذا الخصوص، مع أني أستبعده، لأن القيادة في عدن في أكثرية أعضائها وقفت إلى جانب علي البيض وقرار فك الارتباط، باستثناء جارالله وعدد قليل من أعضاء اللجنة المركزية ما لبثوا أن غادروا عدن إلى القاهرة والحرب لا تزال دائرة.

☐ ماذا عن التمويل العسكري السعودي لسالم البيض في هذه الفترة؟

- علمت من جارالله عمر -وإني اثق بشهادته- أن العربية السعودية أرسلت مبالغ كبيرة من المال وكميات من الأسلحة المتطورة إلى الجنوب خلال الحرب.

خواتم

خلال وجودي في فرنسا عام ١٩٩٣ جاءني الصديق صالح بن حسينون وكان وزيراً للنفط وكنت أنهيت تفرغي الحزبي في منظمة العمل الشيوعي في لبنان، ولا أزال أحتاج لبضعة أشهر لإنهاء أطروحة الدكتوراه، فعرض عليّ أن أساعده بصفتي مستشاراً إعلامياً فأنقل إليه موجزاً يومياً وخلاصة أسبوعية عن أوضاع النفط في العالم بما يفيد النفط اليمني. مارست هذا العمل لأقل من عام وقد انتهى حين اغتيال بن حسينون في حضرموت وهو يقود مقاومة الغزو الشمالي.

عقب حرب ١٩٩٤، حلّ سفير جديد محلّ الصديق علي مثنّى. فوصلني فاكس من السفارة يطالبني بإعادة «جواز سفري اليمني» إلى السفارة، كأنما

الطلب عقابٌ لي على معارضتي الحرب. أجبتُ عن طريق الفاكس أيضاً بأني خلال ربع قرن من العلاقة باليمن لم أطلب مرة جواز سفر يمنياً.

بجواز سفر أو بدون جواز سفر، بقي اليمن وطني الثاني. وأقفلت عائداً إلى بيروت بجواز سفري اللبناني.

الفصل السابع

ملاحظات ختامية

- ١ -

أول ما يلفت في تجربة اليسار في اليمن الديموقراطي هو منسوب العنف العالي والمتوتر على امتداد العقدين من الزمن التي حكم خلالهما اليسار. مصادر العنف عديدة. ثمة العنف الكامن في الواقع الاستعماري نفسه وما أورثه للكفاح المسلّح الاستقلالي، الذي لم يقتصر على القتال ضد القوات الإنكليزية في المدينة والأرياف، بل تضمن أيضاً تصفية العملاء والمتعاونين من اليمنيين. وثمة العنف المتولد من النزاع المسلح عشية الاستقلال بين جبهة التحرير والجبهة القومية لتقرير من سوف يرث الحكم البريطاني، من دون أن نستثني منه عمليات الاغتيال والتصفيات ضد حكام الأمراء والسلاطين والمشايخ الموالين لبريطانيا والقيادات السياسية التي لم تؤيد

الكفاح المسلح. وكان العنف أخيراً كامناً للنظام الاستقلالي في التركة البريطانية التي زرعت قنبلتها الموقوتة في الجيش الجنوبي القائم على تراتبية قبلية ومناطقية بالغة الدقة والتعقيد، ما استدعى التصفيات وقمع حركات التمرّد من كتل مختلفة من الضباط وما ترتّب على إعادة هيكلة القوات المسلحة من انقلابات في التوازنات القبائلية والمناطقية. إلى هذا يجب أن يضاف عامل لا يقلّ أهمية، هو أن السلطة الجديدة التي حرّمت الثأر، لم تقدم على نزع السلاح من أيدي السكان. بل قوننت حمله واستخدامه. مُنع حمل السلاح داخل عدن (وأحسب أنه كان ممنوعاً داخل المكّلا أيضاً) وبقي مجازاً في الأرياف، واقتصرت محاولة السيطرة عليه بتسجيل حاملي السلاح بصفتهم أعضاء في وحدات الميليشيا الشعبية، ما سمح بتزويد أبناء الأرياف والبوادي بسلاح سوفياتي جديد بديل من «البندق» التقليدي الذي لا يخلو منه أي بيت يمني.

والعنف أيضاً هو ما استُقبل به البلد المستقل من طريق اعتداءات عسكرية حدودية تشنّها العربية السعودية لمطامع توسعية (ضم منطقتي الوديعة والشرورة، إضافة للمطامع التقليدية في حضرموت) أو لإسقاط النظام اليساري. وينسحب الأمر ذاته على النزاعات الحدودية المبكرة مع السلطات الشمالية التي عارضت فكرة استقلال الجنوب أصلاً، ناهيك عن توجهاته السياسية والاقتصادية والاجتماعية الجذرية. كان اليمن الجنوبي في السنوات الأولى من الاستقلال قلعة محاصرة تقاتل دفاعاً عن نفسها في شتى الاتجاهات وبالوسائل كافة، لكن معظم تلك الحوادث العنفية ما لبثت أن حُسمت أو هَمَدت، وانتصرت فيها الجمهورية الوليدة، فلماذا لم تنجح في قطع دابر العنف؟ ولماذا ارتدّ العنف إلى الداخل؟

عزا كثير من المعلقين ذلك إلى العامل القبلي. سوف أعود إلى هذا التفسير لاحقاً. يهمني الآن التشديد على أن حكم الحزب الأوحد، والدولة ذات الرأس الواحد، هما أبرز العوامل المسؤولة عن متواليات العنف والتصفيات والاقتتال التي ضربت التجربة بمعدل مرة كل بضع سنوات ولم تتوقف الا مع انهيارها. ولنتذكّر أن حكم اليسار افتتح باغتيال أحد أبرز قادة الجبهة القومية، فيصل عبداللطيف الشعبي، في الصراع بين خيارين وتوجهَين، وإنها أيضاً بين قائدين متنافسين على الانفراد بالسلطة. فعندما قال لي صالح مصلح عن رئاسة عبدالفتاح إسماعيل: «قتلنا له رئيسَين ليحكم»، كان يقصد بالرئيس الأول فيصل عبداللطيف، الرجل القوي في عهد قحطان الشعبي.

- ٢ -

تعلّمتُ في فترة مبكرة الدرس البليغ عن بناء الاشتراكية من خلال تجربة اليسار في اليمن الديموقراطي: من أجل إمكان التوزيع العادل للثورة يجب إنتاج ما يكفي من الثروة الاجتماعية التي تسمح بمثل هذا التوزيع. وقد عبّرت عن ذلك في فترة مبكرة وفي مناسبات عدة بالتشديد على أن اليمن الديموقراطي لا يزال في مرحلة الثورة الوطنية الديموقراطية، وأن المهمة الاقتصادية الأولى في تلك الثورة هي بناء اقتصاد مستقل ذي قاعدة إنتاجية في الصيد والزراعة والصناعة، بناء على خطة تنموية لا تهمل القطاعات الأخرى، مثل الخدمات المرفئية والسياحية. أضيفي إلى ذلك أني، على عكس يساريين كثيرين، نظرت إلى الوحدة اليمنية على أنها الإطار الوحيد الممكن للتنمية الاقتصادية المجدية، إلى كونها تحقيقاً لتطلعات وطنية وقومية.

ومع أن الفترة الأولى من سلطة اليسار عرفت جهوداً حثيثة لتنمية القطاعات الإنتاجية، والاجتهاد في تنفيذ خطط خمسية، إلا أن معظم الاستثمارات والجهود ظلت متركزة على تزويد البلاد بالحد الأدنى من البنى التحتية. ثم ما لبثت الحملة أن تراخت حتى لا أقول توقفت. بنى اشتراكيو اليمن دولة رعاية اجتماعية واسعة النطاق توفّر السكن الرخيص أو شبه المجاني والطبابة والاستشفاء المجانيين، بما في ذلك الاستشفاء في الخارج (الهند والأردن)؛ وأنجزت عملياً محو الأمية بالنسبة إلى الأكثرية الساحقة من الأميين، ووفرت التعليم الإلزامي في مراحله الأولى، والمجاني في كل مراحله، بما فيها المرحلة الجامعية، وأرسلت البعثات الدراسية إلى الخارج في شتى الاختصاصات؛ وكانت الكهرباء شبه مجانية في المدن وحيث هي متوافرة؛ وتولت الدولة الدعم لعدد واسع من السلع الغذائية والمحروقات... إلخ.

لا عجب إن سمّيت «دولة نفطية بلا نفط». لم يكن هذا الإغداق في التقديمات مجرد تعبير عن رؤية مساواتية للتوزيع الاجتماعي. كان المسؤولون يدركون أن عليهم منافسة ما يتساقط عليهم من آثار التقديمات التي توفرها الدول النفطية المجاورة حيث يعمل مليون يمني. فكان الهاجس هو تقديم صورة أخرى لحقوق الناس غير أعطيات سلاطين وأمراء وملوك الخليج والسعودية: حقوق مواطنين في العلم والعمل والسكن والصحة. وقد عبّر عبدالفتاح عن ذلك الهاجس في إحدى قصائده إذ قال: «ومأساتنا حين اشتداد الحصار/ امتداد الذراع اليمانية للمغريات/ بحكم الجوار» («الكتابة بالسيف» بتوقيع «ذي يزن»).

ولكن في التحليل الأخير، تضافرت نزعة المساواة القبلية لدى سالمين مع النزعة المعادية للبورجوازية الصغيرة عند عبدالفتاح (كأنما هي خطر داهم على نظام اشتراكي قائم!!) على توليد توجس مرضي من أي نمو للقطاع الخاص أو للاستثمارات الخارجية، ولو بفتح المجال أمام استثمارات المغتربين، وذلك خشية تغلغل رأس المال أو تسلل مصالح أجنبية يلوح وراءها دائماً شبح عودة السيطرة الاستعمارية.

من جهة أخرى، ساهمت الهجرة الريفية إلى المدن وتنامي فرص التعليم وتحسين الوضع الصحي للسكان في شفط القطاع العام والإدارة والحزب القسم الأكبر من فائض العمالة، وتكون جهاز بيروقراطي يعيل أكثر من ربع سكان البلد ناهيك عن الجهاز الحزبي. بلغ المتفرغون الحزبيون نسبة مذهلة، إذ كان عددهم ٢٠ ألفاً من أصل مجموع يبلغ ٢٥ ألفاً، بناء على أرقام ١٩٧٨، علماً أن نسبة العمال والفلاحين إلى مجموع الحزبيين لا تتعدى ٢٦ في المئة (١٣،٢ و١٢،٨ في المئة على التوالي)، ما يعني أن أكثرية الحزب كانت تنتمي إلى العاملين في الإدارة الحكومية والقطاع العام وبعض المهن الحرفية والتجارية والحرّة. ناهيك عن أنه ليس من المؤكد إطلاقاً أن العمال والفلاحين من أعضاء الحزب لم يكونوا في كثرتهم من العاملين في قطاع الدولة!

ولعل هذا يلقي ضوءاً إضافياً على الصعوبات الكبيرة التي واجهها البلد ذي «دولة الرعاية» المسرِفة والتضخم البيروقراطي عند وقف المساعدات السوفياتية وهو المديون بلا أقل من مليار دولار. لم يبقَ لحكم اليسار، بعد اكتشاف محدودية الدعم السوفياتي، الا انتظار النفط. ولكن انفجر نزاع داخلي دموي في يناير ١٩٨٦ قبل أن ينعم البلد بعائداته.

يبقى أن الميزة الأكبر للتجربة أنها لم تعرف الهدر والفساد على نطاق لافت. ولا تولدت عنها بورجوازية دولة. ولعل عدم نشأة هذه الأخيرة عائد بالدرجة الأولى لفقر البلد ولانغلاقه أمام الاستثمارات الخارجية أكثر منه لأي اعتبار آخر.

في محاولة أولى للتفكير بهذا الأمر كتبت:

«الخيارات الاقتصادية والاجتماعية، وقد جرى تصويرها خيارات لـ«توجه نحو الاشتراكية»، أي بصفتها خيارات الدور التوزيعي للدولة لا خيارات دورها بصفتها محفّزاً للتنمية، ساهمت في تكوين بيروقراطية متنامية تستجيب بطريقة متزايدة لمصالح اجتماعية (رفض العمل اليدوي المنتج والترقّي الاجتماعي بواسطة الوظيفة الحكومية) أكثر من استجابتها لمتطلبات التخطيط أو التنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية.

«وإذا التنافس بين الجماعات، وفق هذا المنطق، قد أغرق الحزب في نزاعات داخلية مدمّرة. وأخيراً، فإن تأسيس الحزب الأوحد والصراعات على احتكار السلطة في الحزب (منصب الأمين العام الذي يجسّد في شخصه كل السلطات) خرّب إنجازات توحيد المدى الوطني والجهود المركزية النسبية والتماسك الاجتماعي»[1].

- ٣ -

يصعب الحديث في التركيبة الاجتماعية في اليمن تحت حكم اليسار وما تعرّضت له من تحولات، ذلك أن التجربة لم تترك وثائق كثيرة يُعتمد عليها في هذا الصدد. لست أدري ما الذي حلّ بالوثائق الرسمية وقد نقل

الكثير منها إلى صنعاء. أعلم أن في حوزة علي ناصر محمد قسماً كبيراً من الوثائق العائدة لحقبة ما قبل ١٩٨٦ حملها معه حين مغادرته عدن. وأعرف أنه صرف وقتاً طويلاً في إقامته الدمشقية في ترتيب ذلك الأرشيف، وهو يقول إنه بنى عليها مؤلَّفاً لا يزال يتحفظ عن نشره أو وضعه بتصرّف الباحثين. أما القطاع الأكاديمي والبحثي، فلا يبدو أن التركيب والتراتب الاجتماعيين في البلاد حظيا باهتمام يذكر لديه، ذلك أن علم الاجتماع في ظل سلطة الحزب الاشتراكي كان شبه معدوم. هذا ما تبيّن لي عندما خطر لي آخر أيام التجربة، تجميع مواد قصد دراسة التركيب الاجتماعي للبلد، وما قد طرأ عليه من تحولات منذ الاستقلال. قصدتُ رئيس جامعة عدن وسألته إن كان بإمكاني الاطلاع على ما قد أنتجه الأساتذة والطلاب من أبحاث ودراسات في مادة علم الاجتماع، فصعقت عندما أبلغني أن برنامج التعليم في جمهورية اليمن الديموقراطي الشعبية التي تتبع المنهج السوفياتي لا تحتوي على مادة علم الاجتماع، وأن مادة المادية الجدلية قد حلّت محلّها. وهكذا، فإن السلطة السياسية التي حكمت باسم الاشتراكية العلمية والطبقة العاملة لم تترك لنا أي أثر يذكر عن التركيب الطبقي والتراتب الاجتماعي، لا على الصعيد الوطني العام ولا على الصعيد القطاعي أو المحلي على امتداد ربع قرن من حكم اليسار لجنوب اليمن.

ليس بإمكاني قول الكثير عن التركيب القبائلي لجنوب اليمن، وقد ضُرِب حُرْمٌ مضمر على إعلان الانتماء القبلي والمناطقي أصلاً. والقليل الذي أعرفه عنه أنه أقل تماسكاً وأكثر تذرراً مما هو في الشمال، يمكن على الأقل إلقاء نظرة ولو تقريبية على تحولات هذا التركيب في العهد الاستقلالي من خلال المشاهدة العيانية.

أدى سقوط حكام المناطق، واعتقال عدد منهم وهرب معظمهم إلى الخارج، إلى قطع رأس معظم المشيخات القبلية والى انقلاب كبير في توازنات السلطة والتراتب الاجتماعي في عموم الجنوب. حلّ محل هؤلاء قيادات جديدة خارجة من الكفاح المسلّح تنتمي عموماً إلى قبائل وأسر ومناطق مقفرة بل ودونية أو مهمشة. هكذا تولدت تراتبيات جديدة يتربّع في قمتها الأفراد وفق أدوارهم في الكفاح المسلّح (الأولوية لقادة الفدائيين في الأرياف والعاصمة: عبدالفتاح، سالمين، مقبل، مطيع، عبدالعزيز عبد الولي، محمد سعيد عبدالله، علي عنتر، صالح مصلح، علي شايع... إلخ). وغالباً ما كان هؤلاء القادة الجدد ينتمون إلى فئات عمالية أو حرفية أو إلى موظفي الحكومة أو قطاع خاص في المدن ولكنهم في الغالبية الكاسحة من الريفيين (عبدالفتاح عامل متدرّب في المصفاة؛ عبدالعزيز عبد الولي موظف في محل تجاري؛ مطيع، موظف بريد، وهو من القلائل الذين حازوا الشهادة الثانوية مثله مثل علي البيض؛ محمود عشيش محاسب في مصرف بعدن؛ علي ناصر محمد مدرّس ابتدائي؛ سالم ربيع علي حاجب في محكمة؛ محمد سعيد عبدالله موظف في القاعدة البريطانية... إلخ). وينتمي معظم هؤلاء إلى مراتب دونية أو هامشية في التراتب القروي والمناطقي والمهني (علي عنتر فلاح ومكاري؛ علي شايع خياط في القرية؛ صالح مصلح خادم في بيوت بعدن ثم عامل لاسلكي في الجيش الاتحادي... إلخ) أو إلى الأفخاذ الثانوية في أسر وقبائل وجيهة (حيدر العطاس وقبله فيصل العطّاس من أسرة علماء دين وتجار ومغتربين حضارم؛ وعلي ناصر محمد من قبيلة الحسنية في أبين؛ علي السلامي من قادة حزب الشعب الديموقراطي من أسرة سلاطين لحج؛ علي البيض من أسرة سادة حضرميين ثانوية الأهمية، آل باذيب أسرة عدنية لا بد أنها من أصل حضرمي... إلخ)؛ وضم الصف

القيادي شماليين من مواليد في عدن أو من الوافدين (ونسبة كبيرة بينهم من أبناء الحجرية)، يضاف إلى كل هؤلاء أبناء مراتب دونية كالأحجور (سالم ربيع علي، علي الأعور... إلخ) والأخدام (سلطان أحمد عمر) والمهاجرين من الحبشة (عبدالله الأشطل)... إلخ.

تكوّنت شبكات محسوبية وولاء بناء على هذا التراتب الاجتماعي الجديد، الذي غلب عليه الانتماء الجهوي أكثر منه القبلي، من دون أن يقتصر عليه، كما في أي نظام محسوبية.

وكان أول مستوى من النزاعات هو التنافس على التوظيف وتوزيع خدمات الدولة بين المناطق. وذلك على قاعدة الندرة الشديدة والفقر العميم، على اعتبار أن «الفقار يولّد النقار» كما يقول المثل اللبناني. أي إننا نتحدث عن تمييز في ظل الحرمان المشترك. أذكر على سبيل المثال المظلمة اليافعية ضد عهد علي ناصر محمد لأنه أنفق ميزانية طريق عدن- يافع على بناء «فندق عدن» الفخم والمكلِف في بلد لا سياحة فيه ولا استثمارات خارجية تبرر تجهيز سياحي من هذا النوع.

وقد لخّصت هذه الفكرة في نص مبكر من وحي أحداث ١٩٨٦ فكتبت:

«انتهت البيروقراطية إلى استيعاب رُبع السكان العاملين، وفق مصادر موثوقة. والحقيقة أن ضغوط البحث عن عمل في قطاع مميز نسبياً ومستقر، الذي هو الوظيفة الحكومية، والمنافسات التي نجمت عن توزيع الكوادر وترقيتها سوف تلعب دوراً هاماً في إعادة إنتاج شبكات المحسوبية، على أسس مناطقية، وتوليد النزاعات داخل الحزب والدولة» .

الأهم من ذلك طبعاً، هو تفاقم المسألة المناطقية جراء النزاعات الداخلية والتصفيات. ومن أبرز ضحاياها محافظتا أبين وشبوة: تصفيات كبار الضباط العوالقة ثم الدثينيين مطلع الاستقلال وحكم اليسار وآثار تحزيب الجيش التي غيّرت تركيبة قيادته لصالح ضباط من محافظة لحج (ردفان، الضالع، الشعيب... إلخ) بالدرجة الأولى. بعدها تكررت نكبة أبين وشبوة مرتين، إثر إسقاط سالمين، وخصوصاً مع سقوط علي ناصر المدوّي في يناير ١٩٨٦، وقد اعاد لأبين وأهلها بعض الاعتبار من حيث الاهتمام والخدمات والمشاريع الحكومية (منها بناء مدينة رياضية في زنجبار) وحوّل عاصمتها إلى منطقة تجارة حرة مع الخارج بِهمّة محافظها محمد علي أحمد. فآلت السلطة، بعد ١٩٨٦، ولو موقتاً، لمحور حضرموت- يافع- لحج المتمثل بعلي البيض وحيدر العطاس (حضرموت) وسالم صالح محمد (يافع) هيثم قاسم (لحج).

- ٤ -

كشفت تجربة الوحدة اليمنية العطب الفكري الدائم عند القوميين. وهو الخلط بين الظرفي والتاريخي، بين الاستعجال القومي وتوازن القوى في السلطة خصوصاً، وذلك في إطار من النظر إلى العالم العربي بصفته أمّة مكتملة التكوّن والنمو قد تمّت تجزئتها بفعل مؤامرة غربية مستمرة منذ اتفاقية سايكس- بيكو يشكل العرب، أنظمةً وحكومات وشعوباً بلا تمييز، ضحاياها المستكينين لا يد لأحد منهم فيها.

والافتراض القومي هو أن الوحدة العربية قائمة وطبيعية، وان التجزئة هي الشواذ والمصطنع. وفي الظن أن تحقيق الوحدة بمثابة عودة الأمر إلى

طبيعته، ولا يتطلّب أي جهد ولا أي مسار ولا أي صناعة، اللهم غير إزالة الحدود. في حين أن العكس يكاد يكون الصحيح.

في اليمن، كان الافتراض السائد أن البلاد قد جزّأها الاستعمار. وفصل جنوب اليمن عن شماله المنظور إليه عادة على أنه الوطن الأم. من هنا فكرة تشطير البلد شطرين. علماً أن البلد لم تعرف أجزاؤه حالة وحدة لمئات السنين، وربما لم تعرفها في كل تاريخها. ثمة ممالك شملت هذا الجزء منه أو ذاك. مهما يكن، المقصود أن عملية التوحيد ليست مجرد إعادة الأمور إلى «حالتها الطبيعية» وإنما هي مسار تراكمي من بناء مؤسسات مشتركة ونظام اقتصادي واجتماعي وسياسي مشترك يسهل عملية الاندماج من ضمن احترامه التعدد، وبناء علاقات مشتركة، بل ركائز حياة مشتركة.

يكفي النظر إلى تجربة الجنوب، المستعرضة أعلاه، للتأكد من مدى الصعوبات العملية لتوحيد بلد لا يتجاوز سكانه الثلاثة ملايين نسمة، عاشوا خلال قرن ونصف على الأقل في ظل ٢٤ إقطاعة وتحت حكم السلطات المشيخية وفي نظام من التكوينات القبلية والأسرية والمناطقية في ظل مؤسسة الثأر.

مهما يكن، اتضح أن الاشتراكيين لم ينتجوا مقاربة بديلة في موضوع الوحدة والتوحيد عن المقاربة القوموية. كانوا مركزيين لا يمكنهم تصوّر صيغة فيدرالية أو كونفدرالية ولو بصفتها مرحلة انتقالية نحو الوحدة الاندماجية. وكانوا انفراديين نخبويين طليعيين، يؤمنون أن ما تراه الطليعة هو ما يجب أن يراه الشعب. فلم يخطر في بالهم تنظيم استفتاء شعبي مثلاً لجس نبض المواطنين تجاه موضوع مصيري مثل ذلك الموضوع. أو حتى

الاستقواء بقوة الناس في المفاوضات للتمسك بالحد الأدنى من منجزات تجربة الجنوب في ظل الوحدة. تصرّفوا بصفتهم حزباً حاكماً يعقد شراكة مع حزب حاكم آخر على الحكم المشترك للبلد الواحد. والأصح القول إن حاكماً فرداً اتفق مع حاكم فرد آخر على الوحدة بصفتها الانتقال من الانفراد بحكم بلد واحد إلى الشراكة على حكم البلد الأكبر والأغنى.

وكم كان ساذجاً مَن تصوّر حينها من قادة الحزب الاشتراكي أن التخلي عن التجربة الاشتراكية سوف يلقى مكافأة هي الشراكة في حكم اليمن ككل على الرغم من التفاوت الكبير في عدد السكان وتوازن القوى بين الشمال والجنوب، ناهيك عما سوف تستتبعه الوحدة من انقلاب ديموغرافي بين زيود وشوافع في اليمن الموحّد. فليس من قبيل الصدفة أن يقف صف كامل من القيادات الشمالية ضد فكرة أن يخلف نائبُ الرئيس الرئيسَ في حالة الوفاة، لأن في ذلك تغييراً في الهوية المذهبية-السياسية للحاكم مطلق الصلاحيات.

طبعاً كان لدى الجنوب نقاط قوة عديدة يمكنه أن يفاوض عليها ويحوّل عملية الوحدة إلى مسار لتطوير النظامين معاً لا استسلاماً من واحد للآخر، خصوصاً أن ثمة قوى كبيرة في الشمال توسّمت في الوحدة أمل التحويل الديموقراطي للنظام الشمالي وكسر وحدانية حكم علي عبدالله صالح وحزبه، ليس أقلّها جمهور الجبهة الوطنية الديموقراطية من يساريين وقوميين وجمهوريين وديموقراطيين، وأبدت كل استعداد للمساهمة بقوة في ذلك التحوّل.

بعد اطلاعي على مذكرات جارالله عمر، في نهاية هذه المقابلات، علمتُ

أن هذا القائد واسع الخيال، دعا إلى مرحلة انتقالية لبضع سنوات يتمكن فيها الجنوب من تحقيق أمرين: الأول السيطرة على موارده النفطية وتنميتها ومراكمة مداخيلها ما يمنحه بعض القوة الاقتصادية في مفاوضات الوحدة. والثاني التحويل الديموقراطي للنظام الجنوبي، بما في ذلك تحقيق التعددية الحزبية والإعلامية، بحيث تشكل الوحدة مساهمة في التحويل الديموقراطي للنظام في الشمال. لكن جارالله لم ينجح في كسب قوة يعتدّ بها في الحزب أو السلطة. ردّ علي البيض وأنصاره على الاقتراح الأول بشعار «الوحدة قبل النفط»، على ما يروي جارالله نفسه. وردّ على الثاني بالتمسّك بنظام الحزب الواحد في السلطة، وإن يكن بوهم أن تمارَس السلطة في اليمن الموحّد برأسين. وإنها لمفارقة ساخرة أن يكون «الشمالي» جارالله عمر هو من يدعو إلى مرحلة انتقالية يجري في ظلّها هذان الإجراءان بالغا الأهمية، فيما التسرّع والنزعة الاندماجية المركزية والتخلي عن أي اهتمام بالتغيير في النظام السياسي والاقتصادي-الاجتماعي، يتجسّد في «الجنوبي» علي سالم البيض.

الفاجع أن ما بدا على أنه صفقة توحيد غير متكافئة انتهى العام ١٩٩٤ بغزوة سلب ونهب وسبي وإخضاع تحت رايات تكفير «الشيوعيين» لم تلبث أن استدرجت أبشع ردود الأفعال الجنوبية ضد الشمال والشماليين، بما فيها الارتداد إلى «الهوية العربية» -كما صاغها الاستعمار البريطاني زمن «اتحاد الجنوب العربي»- ووضعِها في مواجهة الهوية اليمنية للمحافظات الجنوبية.

في الختام، دعيني أيها العزيزة بشرى أجيب على هذين السؤالين الأخيرين.

- ٥ -

☐ **كيف كانت مشاركة المرأة السياسية في الجنوب؟ فمن المعروف أن المرأة في الحزب الاشتراكي الآن أصبحت ديكوراً لا أكثر. هل هذا موجود في السابق أو أنه ضمن انهيار البنية الفكرية للحزب خاصة؟ وأنت ذكرت في كتابك «وعود عدن» عدداً من النساء مثل فاطمة محمد وعائدة اليافعي؟**

- للتعريف: عائدة سعيد اليافعي من المناضلات المشاركات في الكفاح المسلّح (ومثلها ثريا منقوش) وكانت حينها عضواً في اللجنة المركزية للحزب وإحدى أبرز العاملات في الحقل النسائي. وفاطمة محمد صحافية شابة واعدة نافحت بضراوة ضد تخلي الحزب الاشتراكي عن قانون الأسرة خلال مفاوضات الوحدة. وما لبثت أن انضمت إلى حزب علي عبدالله صالح بعد الوحدة.

نجح اليمن الديموقراطي في محو الأمية لدى معظم النساء وكن يشكلن أعلى نسبة من الأمية بين السكان؛ وحقق قفزة كبيرة في تعليم المرأة في كل مراحله بما فيها الجامعي والبعثات الدراسية إلى الخارج.

يبقى الإنجاز الأبرز المتعلق بالمرأة هو قانون الأسرة الذي حدد المهر بمبلغ رمزي، ومَنَع تعدد الزيجات وأجاز الطلاق للزوجة، وأزال التمييز في الحضانة بين الزوجين... إلخ. ولإلغاء المهر أهمية اجتماعية خاصة، وقد كان عبئاً مالياً ضخماً على الفقراء وذوي الدخول المحدودة، أي الأكثرية الساحقة من اليمنيين. والمهر يؤديه الزوج إلى أهل الزوجة ما يساهم في

تخفيض مستوى معيشة الأسرة وقد يضطر الزوج إلى الهجرة للعمل في الخليج لسداده على امتداد سنوات عديدة. في حدود مشاهداتي لم يكن تعدد الزيجات واسع الانتشار في الجنوب قبل تطبيق قانون الأسرة. لكن ما لا شك فيه أن النص القانوني على الزواج الأحادي ساهم في تعديل توازن القوى في العلاقات الزوجية، إذا جاز التعبير، ومكّن المرأة من مقدار من الاستقلالية والثقة بالنفس. وكان يوم الثامن من مارس يوم عطلة رسمية، وهو يوم للزوجة لدى المتزوجين. وإذ صدف أني تواجدت في عدن في ذلك اليوم، اضطررت لقضاء يومي وحيداً، لأن الرفاق والأصدقاء عادة ما يكونون ملتزمين البقاء في البيوت أو الخروج مع الأسرة.

نمت مشاركة المرأة في العمل والحياة العامة. وزادت نسبة النساء في التعليم والقضاء والوظائف الإدارية والمكتبية. وارتفعت نسبة العاملات في المصانع ومزارع الدولة والتعاونيات. ولكن ظل ازدراء العمل اليدوي والخدمة قوياً، ما يفسّر الحضور النسائي الضعيف في قطاع الخدمات عموماً، الذي غلبت فيه النساء المنتميات إلى الأحجور والأخدام؛ وسرعان ما سار اليمن الديموقراطي في ركاب العادات الخليجية في اللجوء إلى استيراد العمالة الآسيوية للخدمة في المطاعم والفنادق.

انحسر المنديل الشرعي في المدن حتى كاد يختفي، كما انحسر البرقع في الأرياف. وكانت المرأة في عدن موجودة في الشارع. وازداد الحضور النسائي في الشوارع وفي المناسبات العامة والمحاضرات، وتزيّى قطاع واسع من الفتيات بالأزياء الموحدة للطلاب ومنظمات الشبيبة. وانحسر ارتداء العباءة والثوب التقليدي. وتقلص استخدام النقاب، ولكن بتفاوت بين منطقة وأخرى.

لكن الاختلاط كان ينتهي عند حدود البيت الذي نادراً ما يستقبل غير اليمنيين (ناهيك عن التحريم القانوني لذلك، حسب «قانون الأجانب»، من دون إذن أمني مسبق). وظل المفرج أو المقيل (قاعات الاستقبال وتخزين القات خصوصاً) مساحة الاستقبال في المنزل المحصورة بالذكور. وغالباً ما يكون المفرج منفصلاً عن المنزل أو له مدخل خاص به.

من جهة أخرى، بقي الحُرْمُ على الجسد. البحر محرّم، وبالكاد تلقى يمنيا أو يمنية على الشواطئ الرملية الجميلة التي تصل إلى قرابة الألف كيلومتر طولاً.

☐ **ألم تكن المرأة موجودة في القيادة السياسية الحزبية؟**

- كن ممثلات في اللجنة المركزية ولكن الحضور النسائي كان ضعيفاً في الحزب عموماً ولا يتعدى ٥ في المئة من إجمالي العضوية أي لا أكثر من ١٥٠٠ امرأة من أصل ٢٥ ألفاً. وهي ذاتها نسبة النساء بين السكان العاملين. زرت مركز اتحاد نساء اليمن في أكثر من مناسبة. وأعتقد أنه لم يفلح في التحوّل إلى حركة نسائية جماهيرية. ما أعرفه من المناضلات في الحقل النسائي لا يتعدى الجيل الأول من المناضلات. وقليلات بين زوجات الرفاق القياديين وزوجات الكوادر من كان ينشط في العمل السياسي أو الحزبي أو النسوي.

لكن هذا يتعدى كونه من قبيل الانطباع الشخصي والمشاهدات الشخصية.

☐ **الغريب أن هذه التقاليد اختفت كلياً بعد العام ١٩٩٠. ما يعني أنها لم تكن متجذّرة في بنية المجتمع.**

- لم يكن من وقت لتتكرّس وتتجذر هذه الإنجازات المتقدمة وتتحول إلى تقاليد. ننسى أحياناً أننا نتحدث عن تجربة لا تصل حتى إلى عقدين من الزمن. في كل الأحوال، قضت الوحدة فوراً على قانون الأسرة، ولما زرنا عدن في الذكرى الأولى للوحدة كانت المهور المرتفعة قد عادت تكوي العمال والأجراء والموظفين، وظهرت حالات تعدد الزيجات. ما بدّد المناخ المنفتح والتقدمي في المجتمع هي أحداث يناير ١٩٨٦ قبل أن تقضي عليها الوحدة، فضراوة الاقتتال والقتل والتصفيات الدموية في ذلك العام هي المسؤول الأبرز عن ارتداد الناس إلى الدين خوفاً من الموت، فالدين يوفر عادة وسادة أمان من هول أحداث لا قِبل للناس في تفسيرها وتعقّلها. والتديّن عادة ما يجرّ إلى المحافظة الاجتماعية.

- ٦ -

☐ **فكرة سمعتها من كثير من الرفاق العرب الذين التقيتهم بأن الجنوب ١٩٨٦ كان فردوس اليسار العربي ومحطة لكل المثقفين والفنانين اليساريين؟ هل كان فردوساً حقيقياً أم جرحاً غائراً في تطبيق عملي لفكرة أن اليسار يستطيع أن يحكم من دون أن تفتته تناقضاته الداخلية وعلاقاته الخارجية؟ ما تعليقك؟**

- كان «جنّة الفقراء الفقيرة» كما في قصيدة محمود درويش عن عدن التي كتبها في أعقاب أحداث يناير ١٩٨٦.

أجبت على الشق الأخير من سؤالك في تقييم التجربة أعلاه. المهم أن نفيد من دروس هذه التجربة لبناء يسار مستقلّ معاد للرأسمالية والنيوليبرالية،

تعددي وديموقراطي يعرف كيف يستخدم التراث النظري والمعرفي والنضالي الثري الذي لليسار عبر التاريخ الحديث، ليبلور رؤية شاملة لمجتمعه مبنية على إنتاج المعارف عنه لا على إسقاط المفاهيم والنماذج؛ يسار له نهجه المستقل في التعاطي مع المسألتين الوطنية والوحدوية، يدافع عن الحقوق الاقتصادية والاجتماعية للأكثرية الشعبية؛ يسار يجيد التحليل العيني للواقع العيني وما يستدعيه ذلك من رسم للاستراتيجيات والتكتيكات واعتماد وسائل النضال المناسب؛ يسار ينجح في ابتكار أشكال تنظيمية متناسبة مع التحولات التاريخية في التركيبات الطبقية الناجمة عن الرأسمالية المتأخرة والنيوليبرالية، وأخيراً يسار يعرف كيف يتعاطى مع تناقضاته وخلافاته باحترام التعدد والحوار وجدل الأكثرية والأقلية.

في الشق الشخصي، أمضيت حوالى ربع قرن أزور اليمن ثلاث أو أربع مرات في العام في أقل تقدير. تكثفت زياراتي فترة الحرب الأهلية كما هو واضح من السرد أعلاه. في تلك الفترة، عشتُ شبه بطالة في منظمة العمل الشيوعي لأني كنت في موقع المعترض على الانغماس الكامل للمنظمة في الحركة الوطنية اللبنانية الذي أفقدها السمات الأبرز من هويتها اليسارية، فكان اليمن الملاذ المناسب من الاقتتال الأهلي ومن الخلافات الحزبية الداخلية. الحقيقة أنهم، في المنظمة، كلما أرادوا عقد اجتماع للجنة المركزية، يرسلونني في مهمة إلى اليمن ويتخذون القرارات التي يريدونها ويعرفون أني قد أعارضها.

كانت مهماتي اليمنية متنوعة: التداول حول الأوضاع اللبنانية، في خضم الحرب الأهلية؛ أو التعامل مع الخلافات الداخلية والأزمات في الحزب

والسلطة في عدن. وشملت أيضاً تحصيل المساعدة المالية السنوية التي كنت أتسلّمها بادئ الأمر نقداً، وتبلغ ٦٢ ألف دولار تدفع على دفعتين، وأنقلها في حقيبة سامسونايت. وقد زرت عدن مراراً أيضاً لأغراض عسكرية، منها تأمين تدريب بعض الكوادر في مدرسة الميليشيا التي يديرها الكوبيون وتفقّد أحوالهم. وكان ذلك بين الأعوام ٧٣ و٧٥، فترة التدريب والتسلّح في لبنان. وأول عتادنا المسلّح مسدسات صالح مصلح، وقد كان وزيراً للداخلية حينها. يأخذني إلى مستودعات القوات المسلحة في «جبل الحديد» ويريني مسدسات «كولت» التاريخية («أبو عجلة»، حسب التسمية اليمنية) تلك التي ترونها في أفلام رعاة البقر الأميركية، وهي من مخلّفات الشرطة البريطانية وقد باتت «منسّقة» (خارج الخدمة) في الشرطة اليمنية بعد تلقّي المسدسات السوفياتية. ونحن خارجون من تلك السراديب العميقة داخل الجبل، وسائرون نحو السيارة، في إحدى المناسبات، التفت اليّ صالح، هذا الفدائي الذي مارس الكفاح المسلّح منذ أن هبّ جنوبيون لنجدة الجمهورية في شمال اليمن، وقال: «دعكم من ممارسة الكفاح المسلح في بيروت. بيروت كلها زجاج. حرام عليكم. افعلوا مثل الأحزاب الشيوعية: مارسوا النضال السلمي من أجل الاشتراكية. اتركوا السلاح للفقراء أمثالنا». لم أستمع إلى نصيحة صالح مصلح. ولن أنساها. ولما صار صالح وزيراً للدفاع، أمّن لنا شحنة سلاح سوفياتي جديد هذه المرة، بالطائرة إلى لبنان عبر دمشق.

خلال سنواتي في اليمن، تعرفتُ إلى أوجه عديدة من الحياة اليومية في ما يتعدّى الاجتماعات الحزبية الرسمية ومع وفود، وعقدت علاقات صداقة وأخوة مع عدد واسع من الرفاق والرفيقات في مختلف مرافق الحزب

والسلطة والدولة والمجتمع، أعتز بهم وبهن جميعاً. فقدت معظمهم في الحروب وفي التصفيات الداخلية. وتعرّفت إلى مواطنين يمنيين من مختلف المناطق ومستويات التراتب الاجتماعي وتعلمت منهم الكثير. ولا أزال مدهوشاً من ذلك المزيج الغريب عند اليمنيين من الطيبة والشراسة والوداعة والحنكة والصراحة والباطنية والاستعداد المحيّر للجوء السريع إلى العنف.

نشرتُ ما سجلته عن أيامي في اليمن في كتاب «وعود عدن». ما لم أقله كفاية هو أني أمضيت في اليمن بعضاً من أجمل أيام حياتي. لم يقتصر الأمر على عدن ومتعتها المميزة. تجولتُ في المحافظات الجنوبية كلها بما فيها المهرة وجزيرة سقطرة. هكذا صار اليمن بمثابة وطني الثاني، وطن بتّ منفياً عنه منذ العام١٩٩٣.

نعم، كانت عدن في المقام الأول مركزاً لعدد كبير من حركات التحرر والأحزاب اليسارية في المنطقة وخارجها. وإني شاهد على الكرم والخفر في تعامل القيادات اليمنية معها وفي شؤونها أو إملاء المواقف عليها. أذكر على سبيل التخصيص «الجبهة الشعبية لتحرير عمان والخليج» في مختلف مراحل الثورة في ظفار وعمان. كانت السلطات توفر للمقاتلين ما تستطيع توفيره بلا حساب وتحجم عن التدخل في الشؤون الداخلية للرفاق الخليجيين عموماً. في إحدى المناسبات، التقيت في عدن الرفيق عبد الرحمن النعيمي (سعيد سيف) وكان الأمين العام لـ«الحركة الشعبية الثورية»، التنظيم الماركسي الذي كان يقود «الجبهة الشعبية لتحرير عمان والخليج العربي» والثورة في ظفار. أسرّ لي عبد الرحمن أن غرض الزيارة كان إعلام

عبدالفتاح إسماعيل والرفاق اليمنيين رسمياً بوجود حزب ماركسي سرّي يقود «الجبهة». دهشت لأني كنت أعلم بوجود مثل ذاك الحزب منذ لا أقل من سنة.

الى هذا، كانت عدن مأوى لمئات من اليساريين والتقدميين اللاجئين إليها من الاضطهاد في بلادهم. حوت جالية عراقية واسعة بعد حملة القمع الشاملة التي شنّها نظام صدام حسين على الحزب الشيوعي العام ١٩٧٩. ولجأت إليها وحدات من الفدائيين الفلسطينيين بعد خروج منظمة التحرير من لبنان العام ١٩٨٢. وسكن فيها أو زارها عدد كبير من المثقفين والأدباء والفنانين. في مقدمة الأدباء الشاعر سعدي يوسف، وقد كانت عدن محطة طويلة في منفاه المتنقّل؛ ومن الروائيين رؤوف مسعد؛ وأذكر في الموسيقى والغناء الصديق مارسيل خليفة، الذي تردد إلى اليمن كثيراً وأعطى البلد من فنه ووقته؛ والفنان العراقي جعفر حسن، وقد أمضى قسطاً وفيراً من منفاه خارج العراق في عدن وساهم في تأسيس معاهد وفرق موسيقية؛ ومحمد حمام، الذي تعرّفنا من خلاله إلى بلاد النوبة وجمالها وفنونها... والعديدون غيرهم.

وعلى سبيل الختام، هذا نص في وداع عدن من كتابي «وعود عدن»:

««خليج الفيل»: في طرفه الأيسر «النادي الدبلوماسي» (للخاصة) وفي طرفه الأيمن «النادي اليمني» (للعامة أو لخاصّة العامة). خلفي «البار» حيث العمّ غالب يهتمّ بالزملاء الأجانب. وخلف «البار» الطريق المفضية إلى «ساحل العشّاق» إن انعطفتَ يساراً، أو هي ترقى بك إن واصلت السير إلى ذروة الأكمة حيث المركز العسكري البحري ومنارته الصغيرة

من أيام الإنكليز. وراء «النادي اليمني» تتراءى «صخرة الفيل» المدهشة وخلفها بيت علي شايع سابقاً، وإلى الأعلى، على التلة، مركز الاتصالات اللاسلكية ورادارة الكبير، وعند الاستدارة نحو اليسار، تلق القصر الجمهوري ثم البحر.

«بحر عدن.

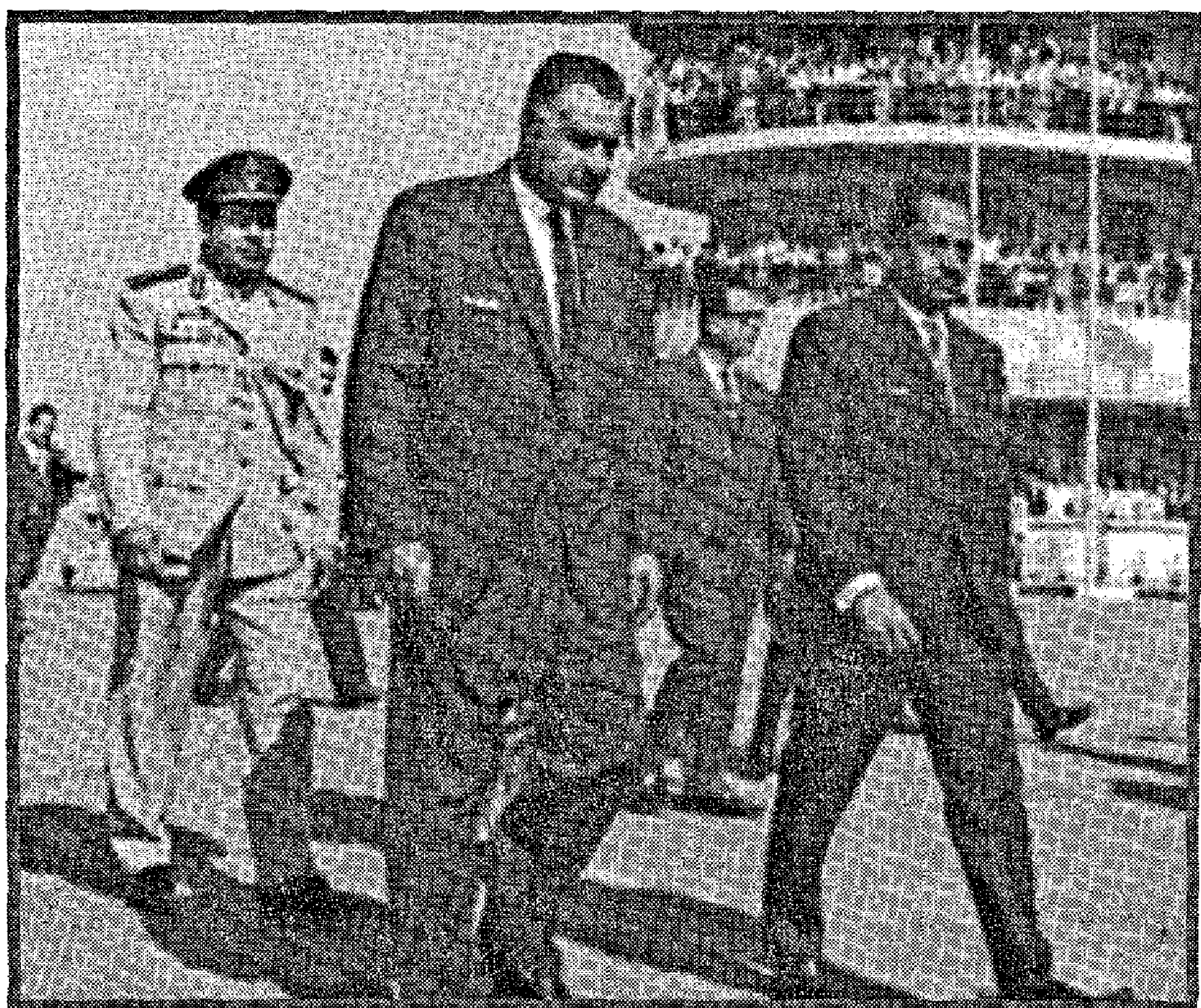
«انها الساعة السادسة زوالية من يوم الثلثاء في ٢٨ أيار/ مايو ١٩٩١. ضبابٌ خفيف يلفّ المنطقة تبدو الشمس من خلاله مثل قمر باهت. وعند الأفق، تتوهج «البُرَيقة» مثل سراب بحر، تتراءى أمامها أشباح ناقلات النفط.

«وتهبّ نسمات رقيقة مع ارتفاع البحر تهدهد سنابيك الصيادين العائدين مع الغروب».

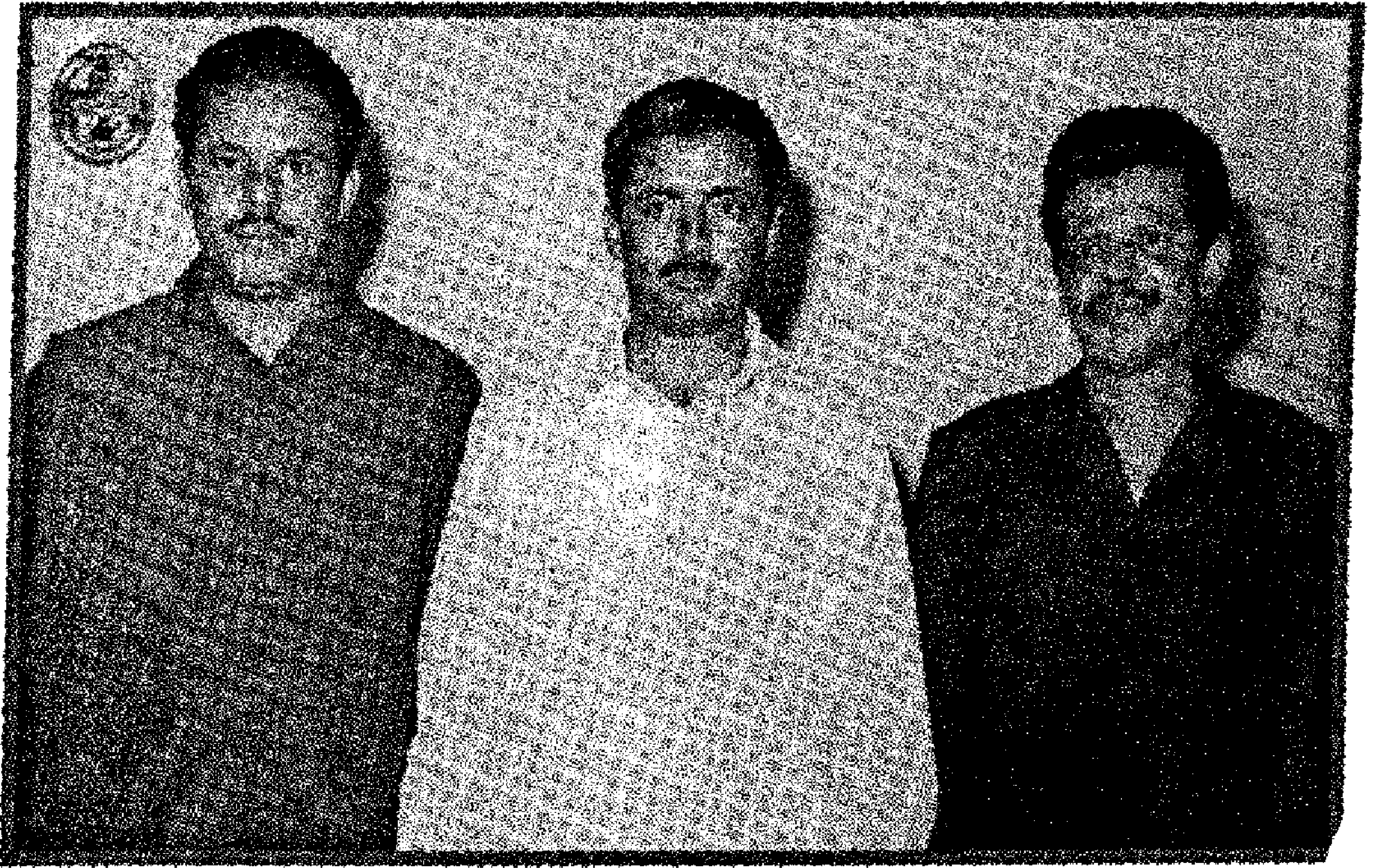
الهوامش

(١) هذه هي الخلاصة التي ختمت بها دراستي بعنوان «تحولات البنى القبلية منذ الاستقلال في الجنوب اليمني»، في الأيام الدراسية «الجنوب العربي- التجارة بما هي عامل محفز للتحولات الاقتصادية والاجتماعية»، التي نظمها «فريق الأبحاث في العالم العربي والشرق الأوسط»، باريس، في ٥ و ٦ أكتوبر ١٩٩٠.

ملحق صور



قحطان الشعبي وجمال عبد الناصر

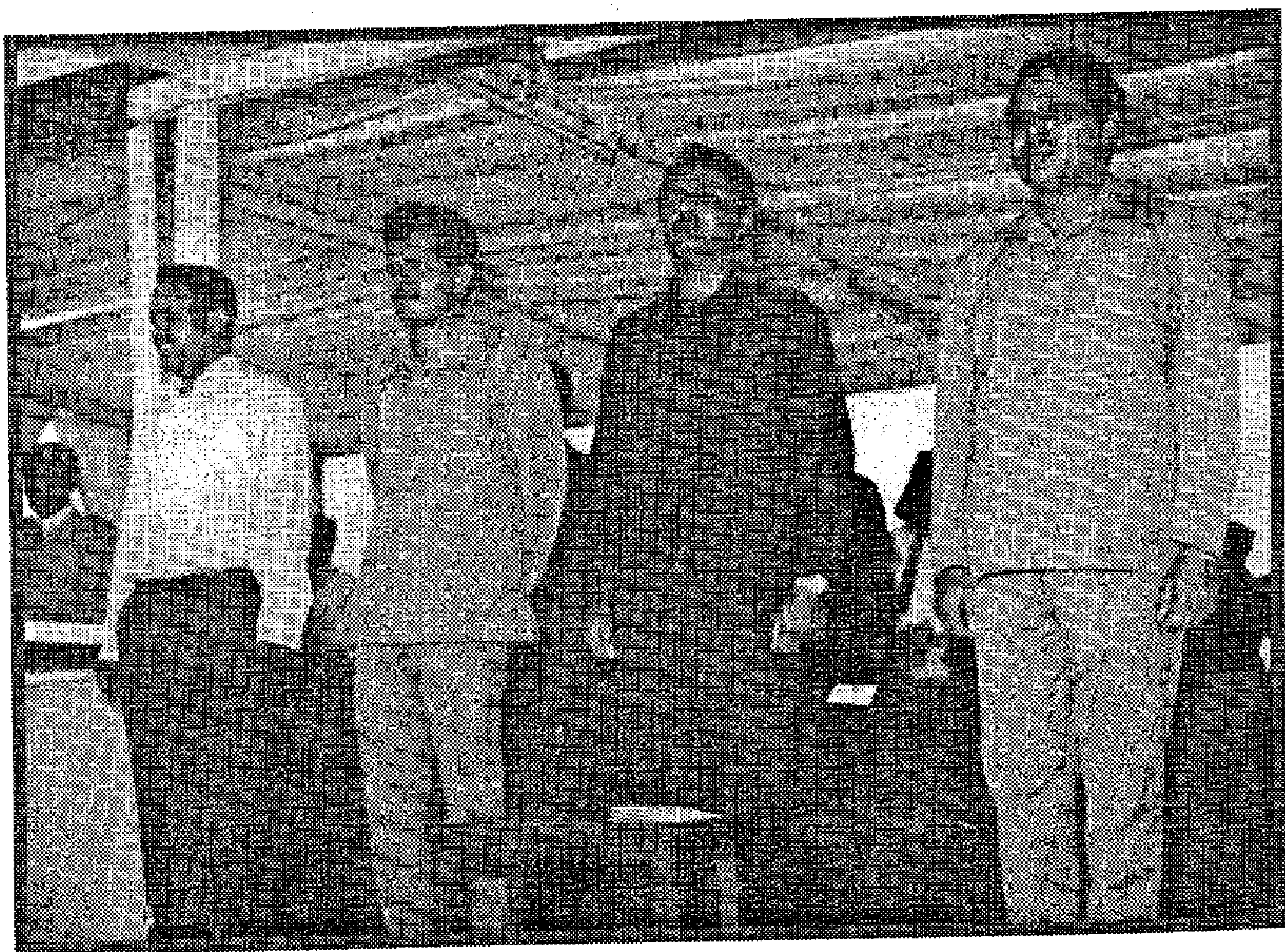


«الترويكا» مطلع عهد اليسار.



بعض القيادات الفدائية: من اليمين جلوساً: محمد صالح - مطيع، عبد العزيز عبد الولي، محمد سعيد عبدالله - محسن.

وقوفاً: عبد الله مفتاح، عادل خليفة، عبد الحميد محمد عمر، علي صالح عباد - مقبل، سالم ربيع علي - سالمين.



القيادة في عهد سالمين: علي صالح عباد إلى اليسار



سالم ربيع علي وإبراهيم الحمدي



القيادة اليمنية في الصلاة: حسين قماطة، محمد صالح - مطيع، عبد الفتاح إسماعيل، صالح مصلح



عبد الفتاح إسماعيل وفيديل كاسترو



علي ناصر محمد وغورباتشوف



علي عنتر، علي البيض، علي ناصر، عبد العزيز عبد الولي، صالح مصلح



«العليان» في الطريق إلى الوحدة



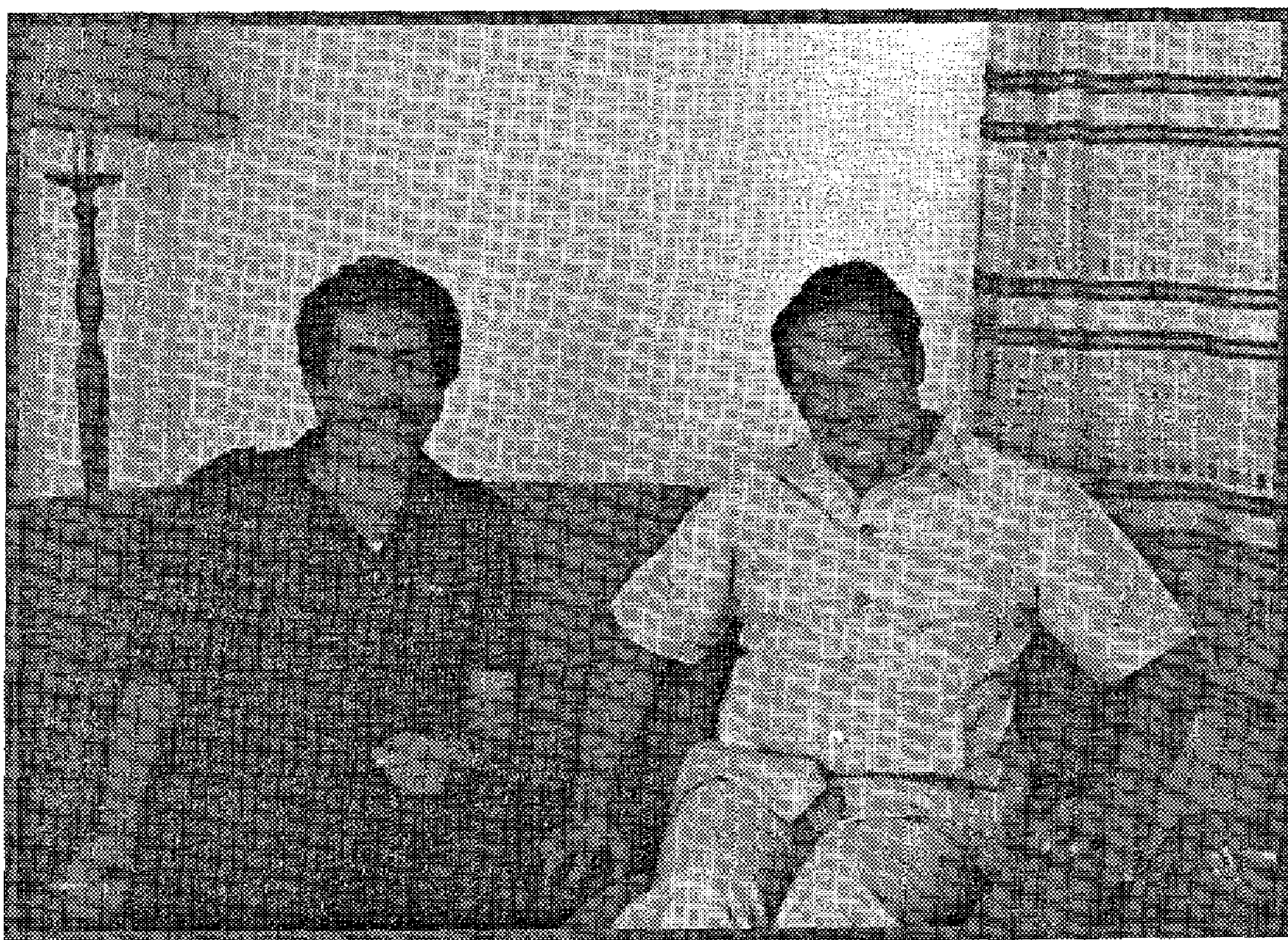
مع عبد الفتاح إسماعيل



مع عبد الفتاح إسماعيل رئيساً



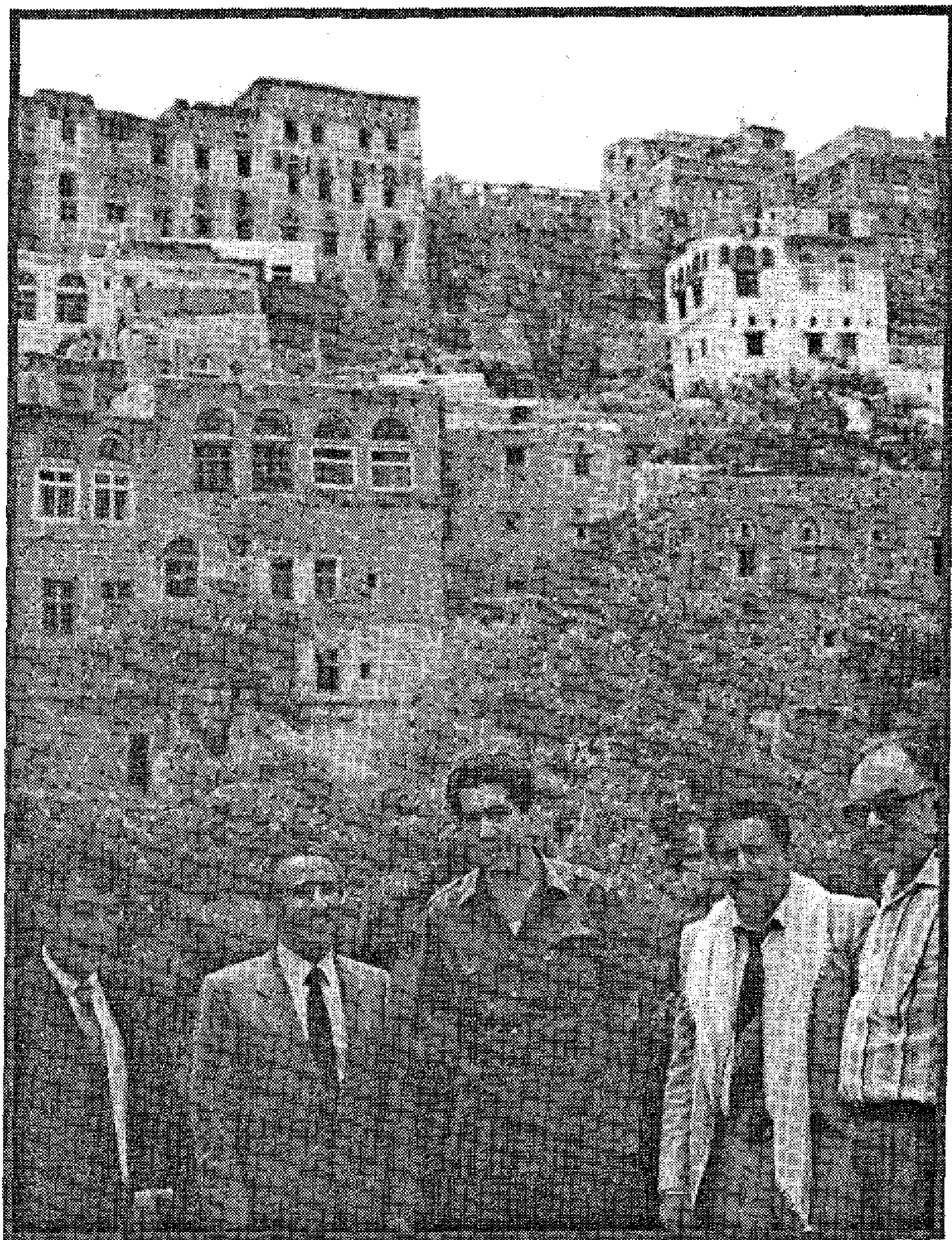
مترئساً الجلسة الختامية لندوة «الوحدة اليمنية»



مع علي ناصر محمد رئيساً



جلسة قات: من اليمين إبراهيم عبدالله، جار الله عمر، عبد الله الأشطل



في زيارة جبلة مع محمد كشلي، راشد محمد ثابت ويحي المتوكل.

صدر له:

- (مع آخرين) ل**بنان الاشتراكي، العمل الاشتراكي وتناقضات الوضع اللبناني**، بيروت دار الطليعة ١٩٦٩.

- **قضية لبنان الوطنية والديموقراطية**، بيروت، دار الطليعة ١٩٧٨.

- **عن أمل لا شفاء منه، دفاتر حصار بيروت**، حزيران ـ تشرين الثاني ١٩٨٢، بيروت، مؤسسة الأبحاث العربية ١٩٨٤.

- **الماركسية وبعض قضايا العربية**، بيروت، منشورات بيروت المساء، ١٩٨٥.

- **غيرنيكا ـ بيروت الفن والحياة بين جدارية ليبكاسو وعاصمة عربية في الحرب**، بيروت ـ نيقوسيا، كتاب الكرمل ـ المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ١٩٨٧.

- (مع عزيز العظمة) **الأعمال المجهولة لأحمد فارس الشدياق**، بيروت ـ لندن، رياض الريس للكتب والنشر، ١٩٩٥.

- **صورة الفتى بالأحمر ـ يوميات في السلم والحرب**، بيروت، لندن، رياض الريس للكتب والنشر، ١٩٩٧

- **صلات بلا وصل، ميشال شيحا والإيديولوجيا اللبنانية،** بيروت، رياض الريس للكتب والنشر، ١٩٩٩

- **وعود عدن ـ رحلات يمنية، بيروت**، رياض الريس للكتب والنشر ٢٠٠٢.

- **عكس السير ـ كتابات مختلفة**، بيروت، رياض الريس للكتب والنشر ٢٠٠٢.

- **ظفار ـ شهادة من زمن الثورة**، بيروت، رياض الريس للكتب والنشر ٢٠٠٤.

- **إن كان بدك تعشق**، دار الكنوز الأدبية، بيروت ٢٠٠٤.

- **يا قمر مشغرة، بيروت**، رياض الريس للكتب والنشر، ٢٠٠٤.

- **فيروز والرحابنة، مسرح الغريب والكنز والأعجوبة،** – رياض الريس للكتب والنشر، ٢٠٠٦

- **عن أمل لا شفاء منه، يوميات حصار بيروت ١٩٨٢**، رياض الريس للكتب والنشر، الطبعة الثانية، ٢٠٠٧

- **تاريخ لبنان الحديث، من الإمارة إلى اتفاق الطائف**، رياض الريس للكتب والنشر، بيروت، الطبعة الأولى ٢٠٠٨، الطبعة الثانية ٢٠٠٨، الطبعة الثالثة ٢٠١١.

- **الديموقراطية ثورة**، رياض الريس للكتب والنشر، بيروت، ٢٠١٢.
- **أحاديث الأربعاء**، جريدة السفير، دار الفارابي، بيروت، ٢٠١٢.
- **حرير وحديد، من جبل لبنان إلى قناة السويس**، رياض الريس للكتب والنشر، بيروت ٢٠١٣.
- **ثورات بلا ثوار**، رياض الريس للكتب والنشر، بيروت، ٢٠١٤.

تحرير وإشراف:

- **موسوعة تاريخ الأسر الشرقية لعيسى اسكندر معلوف**، لبنان ـ ٧ أجزاء، رياض الريس للكتب والنشر ٢٠٠٨.

ترجمات:

- **جون ريد، عشرة أيام هزت العالم**، بيروت، دار الطليعة، الطبعة الأولى ١٩٦٦، الطبعة الثانية ١٩٦٦، الطبعة الرابعة ١٩٧٩.
- **شارل بتلهايم وآخرون، بناء الاشتراكية في الصين**، بيروت، دار الطليعة، ١٩٦٧.
- **لينين، ستالين، تروتسكي، بريو براجنسكي، غيفارا، مانديل وآخرون، مرحلة الانتقال إلى الاشتراكية**، بيروت، دار الطليعة، الطبعة الأولى ١٩٦٩، الطبعة الثانية ١٩٧١.

- **إسحق دويتشر، ستالين**، بيروت، دار الطليعة، الطبعة الأولى ١٩٦٩، الطبعة الثانية ١٩٧٢.

- **أنطونيو غرامشي، قضايا المادية التاريخية**، بيروت، دار الطليعة ١٩٧١.

- (مع منير شفيق) **أرنستو تشي غيفارا، يوميات غيفارا في بوليفيا**، بيروت، دار الطليعة ١٩٧٢.

- **لينين، تطور الرأسمالية في روسيا**، بيروت، دار الطليعة، ١٩٧٩.

- **جون برجر، وجهات في النظر** (نقد أدبي وفني)، دمشق، مركز الأبحاث والدراسات الاشتراكية في العالم العربي، ١٩٩٠.

- **يانيس ريستوس، إغرقيات** (شعر)، دمشق، دار المدى، ١٩٩٦.

- **إدوارد سعيد، خارج المكان**، بيروت، دار الآداب، ٢٠٠٠.

- **إدوارد سعيد، الأنسنية والنقد الديموقراطي**، بيروت، دار الآداب، ٢٠٠٥.

فهرس الأعلام

ب

ث

ج

ح

خ

د

ر

ز

س

ع

ك

ل

م

ن

هـ

و

ي

فهرس الأماكن

ت

ج

ح

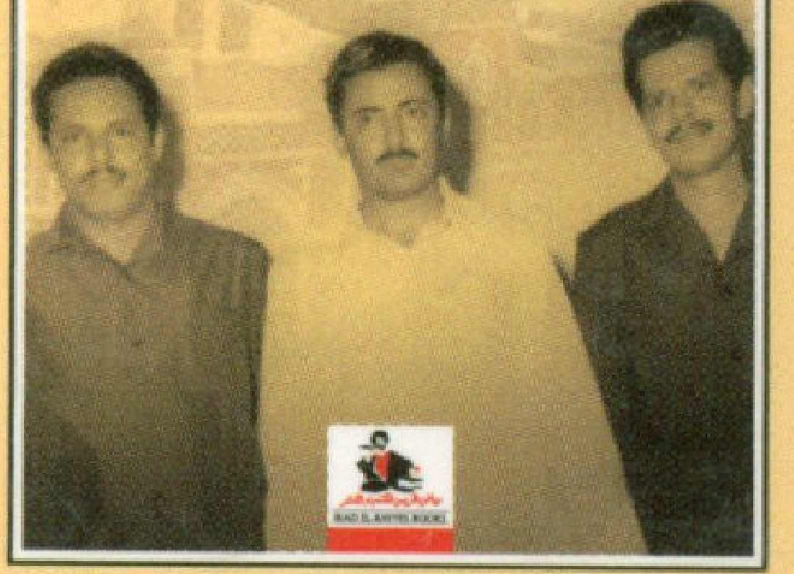
خ

د

ر

ز

س

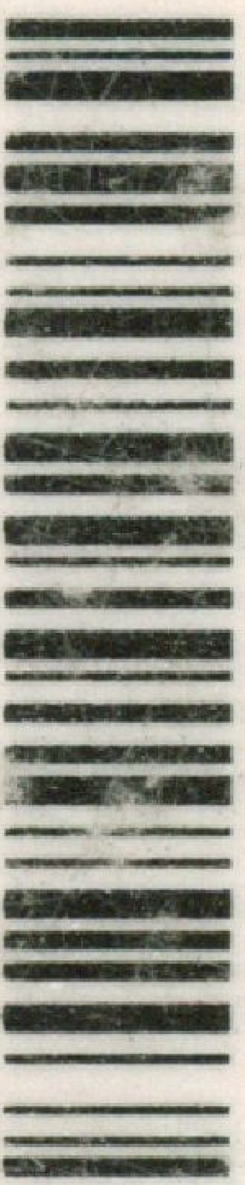


فوّاز طرابلسي

جنوب اليمن في حكم اليسار

بين دفّتي هذا الكتاب - وهو على شكل حوار مع الكاتبة والمناضلة اليمنية بشرى المقطري - شهادتي الشخصية عن حكم اليسار في جمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية. زرتُ عدن اول مرة العام ١٩٧٠ وغادرتها لآخر مرة العام ١٩٩٣. وبينهما زيارات متعددة بمعدل اربع او خمس مرات في السنة خلال مسؤولياتي كعضو قيادي في منظمة العمل الشيوعي في لبنان.

في امتحان الضمير هذا أستبقي الامتحان لا إراحة الضمير. حسبي اني عرضت افكاري وسلوكي بكل صراحة كما فكرتها وسلكتها خلال تلك السنوات ولم اعرضها كما يحلو لي ان أعيد تقديمها الآن بناء على افكاري وممارساتي ومراجعاتي الحالية. هذا ما افهمه من مهمة كتابة المذكرات.






ISBN 978-9953-21-624-9
9 789953 216249 >